سوق الأسهم السعودية

د. سلمان بن عبد الرحمن السديري

تعمل حكومة المملكة العربية السعودية جاهدة على تشجيع نمو وتطور القطاع الخاص كعنصر فعال في سياستها الواضحة الرامية إلى ترسيخ وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع الاقتصاد والعمل ليس فقط على تشجيع المدخرات الوطنية[1] ، بل والاستثمارات المحلية الخاصة . يضاف إلى ذلك تشجيع المواطنين على المشاركة في تطور الاقتصاد . وتتماشى هذه الأهداف جميعها مع الرغبة في إيجاد اقتصاد قوي ومستقر .

إن من أهم العناصر للاستراتيجية الهادفة إلى تحقيق تلك الأهداف هو خلق سوق مالية محلية تساعد على الوصول إلى كفاية البضائع والخدمات المقدمة وتساهم بالتالي في رفاهية المجتمع ورفع مستواه المعيشي . ويؤدي النظام المالي هذه المهمة من خلال توجيه المدخرات الوطنية وتوظيفها في أفضل سبل الاستثمارات وهي تحقق هذا الغرض عن طريق التوفيق بين من يملك المال وبين من يرغب في الاقتراض أو المشاركة في تمويل النفقات . وتمشيا مع هذه السياسة لم تلجأ الحكومة إلى تقييد حركة رأس المال بل إنها رخصت البنوك التجارية والخاضعة للإشراف الحكومي العادي ، كما شجعت كذلك التطوير المتواصل لسوق الأسهم السعودية الذي هو موضوع عددنا هذا من دورية « الجوبة » .

إن اختيار هذا الموضوع لعددنا هذا ليس بالأمر المستغرب ، فالارتفاع الكبير في أسعار الأسهم وفي أعداد وحجم عمليات تداول الأسهم ، إضافة إلى الزيادة في الأسهم المطروحة من قبل الشركات الجديدة والشركات القديمة ، تعكس انتشار وتوسع سوق الأسهم السعودية . ويقدر السيد عبد العزيز الخميس (في مقاله المنشور في جريدة الشرق الأوسط ، المجلد ١٤ ، العدد ٤٩٤٢

(١) ذكرت صحيفة الشرق الأوسط ، في الصفحة ١٣ من عددها الصادر يوم ١٩٩٢/٦/١١ م أن المقيمين في الرياض يدخرون ما يقارب من ٢٠٪ من دخولهم السنوية إلا أنها لم تورد أية بيانات عن كيفية استثمار تلك المدخرات .

الصادرة يوم ٩ يونيو ١٩٩٢م) القيمة السوقية للأسهم السعودية بـ ٢٣٠ بليون ريال سعودي . وهناك المزيد والمزيد من الشركات التي تطرح حاليا أو ستطرح مستقبلا أسهمها للاكتتاب العام . ومن المتوقع أن تطرح ثماني شركات جديدة وأربع أخرى قائمة أسهمها للاكتتاب العام في القريب العاجل .

يركز هذا المقال على شئون المعلومات التي تشير إلى وجود أخطار محتملة تهدد استمرار نمو سوق الأسهم السعودية ولكنه لا يهدف إلى تبرير أو انتقاد التوجهات السوقية للأسعار . وسوف نعرض هنا تحليلاً موجزاً للوضع ومن ثم تحديد نوعين من هذه الشئون حسبما صنفها مصدر المعلومات .

تقييم الاستثمار :

يحتاج المستثمرون إلى المعلومات المؤكدة ليتمكنوا من تقييم الفرص الاستثمارية ، وليس من السهل عليهم تحديد سعر معين للسهم في غياب هذه المعلومات . فالتقييم في حد ذاته أمر في غاية البساطة ، وكذلك التسعير ، لو توفر اليقين . وعلى أية حال فإن حد مساهمة المستثمر (أي قيمة مساهمته) في استثمار معين يعتمد على ما يقرره من قدرة هذا الاستثمار على تحقيق عائد له ، بالمقارنة مع الاستثمارات المشابهة الأخرى . ومما لا شك فيه أن المستثمر يستند في اتخاذه مثل هذا القرار على ما يتوفر لديه في حينه من معلومات .

ولذا ، فإنه من الضروري تزويد المستثمرين بالمعلومات ليتمكنوا من تقييم مستوى الأداء الحالي لشركة معينة أو للسوق ككل ، وكذلك إمكانيات تقدمها ونجاحها مستقبلا . فعلى سبيل المثال ، كيف نعرف أن إيرادات السنة كانت نتيجة حتمية للأداء أو أنها كانت مجرد طفرة لا تتكرر ؟ هناك الكثير من مصادر المعلومات المتوفرة مثل التنبؤات الاقتصادية ، التقارير السنوية والدورية ، التقارير الصحفية ، عمل زيارات للشركات ومقابلة الإدارة والمحللين الاقتصاديين . ويعتمد مدى البحث على عوامل منها تكلفة الاستثمار وحجمه ، وكذلك سلوك المستثمرين وقدراتهم . إن القدرة على إدراك نوعية المعلومات المتوفرة من حيث شموليتها ومصداقيتها وتوقيتها وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها ، لها تأثير مباشر على عنصر التكلفة وبالتالي على استعداد المستثمر للنظر في الاستثمار المطروح .

المعلومات :

للمعلومات أهمية كبيرة لأنها تؤثر على توزيع العائد (أي تحول الثروة) بين المستثمرين ، كما أن درجة موثوقية المعلومات تؤثر على سلامة وتكامل السوق . ويقتضي مبدأ العدل توفير المعلومات لكل المستثمرين على حد سواء في نفس الوقت . وقد يترتب على الاخلال بهذا المبدأ تحول الثروة . فعلى سبيل المثال ، لنفترض أن لشركة (أ) مبالغ ضخمة مودعة لدى بنك ما ، ولم تكن هذه المعلومة معروفة للجميع قبل الانهيار المفاجىء للبنك . إن الكشف الفوري عن مثل هذه المعلومة (أي قبل القيام بأية صفقة أسهم تتم نتيجة هذا الحدث) سوف يؤدي بدون أدنى شك إلى هبوط

أسعار أسهم الشركة المعنية بيد أنه لن يترتب على ذلك أي تحول للثروة ، طالما لم يكسب أحد على حساب الآخر . وعلى ذلك فإن أي تأخير بالكشف عن مثل تلك المعلومات قد يؤدي إلى مثل هذا الحدث . وبتحديد أكبر ، إذا قام مساهم حالي ، سواء كان من موظفي الشركة (أ) أم لم يكن ، ببيع أسهمه بناء على معرفته بتلك المعلومات قبل الإفصاح عنها للجميع فيتم ، عندها تحول الثروة من المشتري إلى البائع . إن السماح بحدوث مثل هذا التحول (بسبب قصور النظام أو الرقابة أو التنفيذ) سوف يؤثر سلبيا على سلامة ومصداقية السوق الأمر الذي يبعد المستثمرين المحتملين من دخوله مما يعتبر تخريبا لأهداف السياسة العامة المذكورة آنفا . وفيما يلي نستعرض تلك الأخطار .

(أ) يقضي النظام بأن تقوم الشركات العامة بإصدار تقارير مالية سنوية مدققة تنشرها في الجريدة الرسمية وفي إحدى الصحف اليومية التي توزع في المركز الرئيسي للشركة على أن يتم النشر خلال فترة محددة بخمسة وعشرين يوما على الأقل من نهاية السنة المالية وقبل انعقاد الجمعية العمومية للشركة . بيد أنه لا يوجد هناك ما ينص على حفظ تلك التقارير أثناء إعدادها وقبل نشرها رسميا . ولذا ، فإن الاطلاع عليها بصورة غير رسمية قبل إعلانها قد يفيد البعض على حساب البعض الآخر ، وخصوصا إذا ما كانت تلك التقارير غنية بالمعلومات . وعلاوة على ذلك فإن انعدام السرية فيما يتعلق بالبيانات المحاسبية قد يجعل منها عديمة النفع لعموم الجمهور ككل من حيث تمكنهم من اتخاذ قرارات الاستثمار[1] . ويتضح ذلك من واقعة حدثت مؤخرا حيث أصدرت شركة عامة كبيرة إعلانا يشير إلى أن إيراداتها المدققة للسنة المالية الحالية كانت أقل بكثير من إيراداتها للسنة السابقة و لم يصاحب ذلك تغيير في أسعار أسهمها ، وهذا يعني إما أن السوق كان يتوقع مثل هذا الانخفاض في الإيرادات ، أو أن تلك المعلومات كانت قد تسربت قبل إعلانها رسميا . إن تغير أسعار الأسهم في الفترة التي تسبق الإعلان عن نتائج نشاط الشركة وكذلك عدم وجود أنظمة تحد من قيام المطلعين على بيانات الشركة من استغلال تلك البيانات لمصالحهم الشخصية ، يوحي بأنه قد حدث تسريب لتلك البيانات . وسنعرض فيما يلي لما يقوم به المطلعون على بيانات الشركة من صفقات .

قد لا تشكل سرية البيانات المالية حافزاً ، على أن موضوع النشر « غير الإلزامي » للمعلومات يعتبر أكثر حفزا . ونتساءل بداية ، هل يجوز السماح للشركة ، أو في بعض الأحوال إلزامها ، أن تمارس النشر غير الدوري (عن الإيرادات المتوقعة ، آخر أخبار مفاوضات التعاقد المتواصلة ، وما إلى ذلك) ؟

وإذا كانت الإجابة بنعم ، فهل من الضروري إيجاد خطوط إرشادية تحكم مثل هذا الإجراء (فيما يتعلق بالمضمون ، التوقيت ، مشاركة

(١) تسعى الأبحاث الحالية إلى تحديد الإجراءات التي تتبعها الشركات من أجل حماية هذه البيانات وكذلك للإجابة على السؤال الأصعب وهو تقرير مدى نفع البيانات المحاسبية السعودية للسوق .

مراقبي الحسابات وغير ذلك) ؟ فلو كان هناك ، على سبيل المثال ، مشروع كبير مربح في مراحل إنجازه النهائية ، ونشب بين الأطراف فيه نزاع فني ينطوي على أبعاد مالية عميقة ، فهل على الشركة المعنية إعلان ذلك النزاع ؟ وكيف يكون مضمون الإعلان ، ومتى يتم ؟

يتضح من الأسلوب المذكور آنفا أنه لابد من الإفصاح عن ذلك النزاع لتوضيحه وبيان آثاره المالية المحتملة مع تقديم تقرير من طرف محايد بوقائع النزاع الموضوعية . أما بخصوص توقيت إعلانه ، فيتضح أنه يجب الإعلان عن النزاع عند الوصول إلى مرحلة معينة منه (« مصداقية » النزاع .. مثلا) . لقد قصد بالبيان الأخير أن يكون غامضا وأن يكون مجرد بيان بالصعوبات (وما إذا كانت تعود إلى تفرد أو تنوع الأساليب المحتملة) المرتبطة بالبيانات « غير الإلزامية » . هناك أمثلة أخرى إلا أنها أقل إثارة وبالتالي أقل وضوحا . وبصرف النظر عن الصعوبات المرتبطة بالبيانات « غير الإلزامية » فلابد من تبسيط النظام القائم حاليا .

أما بخصوص الحالات المتكررة لنشر البيانات اختيارياً (عن المبيعات والإيرادات المتوقعة) ، فهناك وجهتا نظر في هذا الموضوع . وبينما يرى أصحاب وجهة النظر الأولى أنه لا حاجة لإيجاد نظام يحكم هذه العملية إذا ما أريد تشجيعها ، أنه سيكون بإمكان السوق ، مع مرور الوقت ، تقييم مصداقية وصحة مثل تلك البيانات . فتوقعات الإيرادات الخاطئة دوما ، على سبيل المثال ، تعطي أهمية أقل من تلك التنبؤات الأقرب إلى الحقيقة .

يرى أصحاب وجهة النظر الثانية ضرورة إيجاد نظام عام يحكم نشر البيانات الاختيارية هذه بغية التقليل من فرص التلاعب بالأسعار ، وبالتالي تعزيز مصداقيتها (قيمتها) . وتنطوي وجهة النظر هذه ضمنا على « المسئولية القانونية » المرتبطة بعملية نشر البيانات الاختيارية وبناء عليه يقترح قيام مراقبي الحسابات بمراجعة تلك البيانات قبل نشرها .

على ضوء تنوع الأحوال التي قد يكون لها كبير الأثر على قيمة الشركة ، فإن الأسلوب المقترح فيما يتعلق بحالات النشر الإلزامي (كما ورد في مثال الشركة « أ ») يكمن في تحديد المسئولية . وبصورة أكثر تحديدا ، فإن الإدارة ، ومعها المحاسبين والمحامين الخارجيين ومن في مقامهم ، يعتبرون مسئولين قانونا عن الكشف فورا عن تلك الحالات . وسيؤدي تحديد المسئولية أو التبعية القانونية إلى تزويد السوق ببيانات دقيقة ومتجددة بصورة أفضل .

(ب) عرضنا فيما سبق البيانات التي تنشرها الشركة ، وسنعرض فيما يلي البيانات الخاصة بالمستثمر .

أولاً يمكن للمطلعين من داخل الشركة (كأعضاء مجلس الإدارة والموظفين وغيرهم) شراء وبيع أسهم الشركة التي يعملون بها بدون أية قيود ، ولا يطلب منهم حتى مجرد تبليغ الجهة المنظمة للتداول بعمليات البيع أو الشراء التي يقومون بها . إن هذه معضلة . فالمطلعون من داخل الشركة بطبيعة وضعهم يمكنهم الوصول إلى

بيانات الشركة قبل نشرها ، مما يتيح لهم فرصة تداول أسهم الشركة على ضوء تلك البيانات وهذا ما يتيح لهم بالتالي الكسب على حساب غيرهم من المستثمرين . لقد كان ذلك مثالا تقليديا لعملية « تحول الثروة » بالسوق . ويقضي الرد المتطرف والعقيم بمنع المطلعين من داخل الشركة من امتلاك أسهم فيها . بيد أن الإجراء الأقل تطرفا والأكثر معقولية يقضي بمنع هؤلاء المطلعين من تداول الأسهم على ضوء معلومات يتاح لهم الاطلاع عليها بحكم عملهم بالشركة . إن إيجاد السبيل إلى تطبيق هذا النظام على درجة من الأهمية والتعقيد بنفس الوقت (فعلى سبيل المثال ، من هو المطلع من داخل الشركة وما هي البيانات التي تعتبر معلومات من داخل الشركة) . ونورد في خاتمة هذا العرض المزيد من الطروحات حول عملية الرقابة والتنفيذ .

ثانياً يستحوذ كبار المستثمرين والبيوت التجارية[1] على ٢٠٪ من حجم سوق الأسهم السعودية أو ما يمثل ٣٧٪ من الأسهم التي يمتلكها المواطنون السعوديون[2] .

وهذه الأرقام تدعم رأي الدكتور عبد العزيز الدخيل وغيره من أن كبار المستثمرين يسيطرون على سوق الأسهم . وهذه السيطرة بحد ذاتها ليست بالضرورة سيئة ، فكبار المستثمرين تحفزهم استثماراتهم الكبيرة على الاضطلاع بدور أكبر فاعلية وأبعد أثرا في تدعيم وضبط أداء الشركات العامة .

يشير النقاد ، تعليقا على ذلك ، إلى نقطتين هامتين ، وهما في حال تجاوز المستثمر الحدود المالية السليمة واتباعه أساليب عمل جريئة جدا قد يصاحب ذلك هبوط في أسعار الأسهم أو خسائر في مكان آخر مما قد يضطر مستثمرا كبيرا إلى بيع أسهمه مرغما فيؤدي ذلك إلى تذبذب أسعار الأسهم في السوق . ومهما كان مستبعدا مثل هذا الحادث ، إلا أن له وقع خطير على سوق تكون أصلا ضعيفة .

الانتقاد الآخر يتركز على ناحية التلاعب ، فالمستثمرون الذين يملكون الأموال الكافية يستطيعون ، نظريا وعمليا ، التلاعب بأسعار الأسهم بما يحقق لهم مكاسب شخصية . وتتعرض أسواق الأسهم في كل مكان إلى مثل هذه العمليات ، وهذا ما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى بلورة ووضع قوانينها الخاصة بالسندات المالية .

تتراوح الحلول العلاجية المقترحة بين التدخل التنظيمي المباشر ، وإيقاف التبادل النشط للأسهم ، ومطالبة كبار المستثمرين بالإبلاغ عن

---

(١) لم يحدد المقال مكونات « البيوت التجارية » .

(٢) عن دراسة أعدها البنك السعودي الأمريكي ونشرتها صحيفة الشرق .

مساهماتهم وتقديم تقارير مالية دورية . ومع أن مثل هذه الظروف قد تستدعي من المستثمرين من القطاع الخاص الكشف عن بياناتهم المالية مما قد ينظر إليه على أنه انتهاك لخصوصياتهم ، فإنها ستوفر البيانات التي ستؤدي إلى إيجاد سوق زاخر بالبيانات وبالتالي أقل تقلبات ومفاجآت .

وفي الختام يمكننا القول أن سوق الأسهم السعودية سوق مباشرة غير تقليدية تلعب البنوك التجارية فيها دور السماسرة(١) . ولقد أنيط بهذه البنوك مؤخرا دور جديد ، حيث سمح لاثنين منها بإدارة أموال سوق الأسهم ، ويعتزم أحد هذين البنكين جمع مبلغ ٥٠٠ مليون ريال سعودي لهذا الغرض . على أن عملية جمع الأموال بهذه الطريقة ولهذا الغرض تعتبر تطورا ايجابيا يدل دلالة واضحة على أننا قد بدأنا عصراً جديداً مختلفا يتواجد فيه محترفون بإدارة الأموال يعملون إلى حد ما كحراس يوفرون حماية إضافية لنا جميعا(٢) .

تتاح للبنوك بصفتها سماسرة أسهم إمكانية الاطلاع على أسعار وحجم الأسهم قيد التداول ، وقد تطلع كذلك على هوية المشترين والبائعين . كما يتاح لها بصفتها المقرض للشركات العامة ، الاطلاع على البيانات المالية الغير متاحة للمستثمرين العاديين . إن التفاعل القائم بين البنوك والسماسرة وعمليات الاستثمار جدير بكل اهتمام بما يستدعي الحرص على إقامة حواجز حماية بينها تحول دون إساءة استخدام الأموال .

الخاتمة :

لابد لنا من بذل الجهود لحماية ليس فقط سلامة السوق الفعلية وصحتها ، بل أيضا العمل على تفهم أهمية سلامتها بغية تشجيع تكوين رأس المال ، عن طريق توفير ملعب متكافىء ، يمكن كل واحد من الجري وراء نصيبه من الثراء ، وعند التلاعب بالأسعار تتزعزع ثقتنا بعدالة السوق ونصبح جميعنا ضحايا مستهدفين .

لقد تعرضت في مقالتي هذه لما اعتبرته أهم مشاكل المعلومات ، بيد أنني لا أدعي بأن ما ذكرته هو كل المشاكل ، أو أن حلها سهلا ميسرا . علاوة على أن ما طرحته لم يهدف إلى تحديد هذه المشاكل فقط بل وإلى تحديد الصعوبات التي تعترض وضع الإجراءات التنفيذية المناسبة . فعلى سبيل المثال ، من هو المطلع (من داخل الشركة) ؟ هل قريب أو صديق عضو مجلس الإدارة يعتبر واحدا منهم ؟ وكيف السبيل إلى الحيلولة دون تنفيذ عمليات تداول للأسهم على ضوء معلومات مستقاة من مصادر مطلعة .

وعلى أية حال فإن هذه الصعوبات لا تبرر استبعاد وضع الإجراءات المناسبة تلك أو اعتبارها

(١) إن بروز « بيوت السمسرة » يعلل قصور سوق الأسهم السعودية فالدفع النقدي وتوفر السيولة يضاف إليها بيئة السوق عموما ، هي بعض الأسباب التي يبرر بها المستثمرون لجوءهم للتعامل مع هذه البيوت .

(٢) على أن هناك جانب إيجابي آخر يتمثل في قيام وكالتين بالإعلان مؤخرا عن عزمهما إصدار صحف اقتصادية يومية . ونأمل أن يساعد قيام محترفين بالتبليغ عن الحوادث التي تؤثر على الشركات بالوقت المناسب ، وتحليل تلك الحوادث سوف يدعم بيئة المعلومات . سوف تستمر هذه الظاهرة طالما استمرت السوق السعودية بالتوسع .

غير مهمة أو غير قابلة للتنفيذ ، حيث أنها تؤثر بطريقة أو بأخرى على مصداقية وسلامة السوق . وإذا ما كنا نتطلع إلى إيجاد سوق صحيحة ومستقرة كما تستدعي ذلك الأهداف الموضوعة لها ، فإن علينا أن نكون قادرين على معالجة مثل هذه المواضيع . وعلاوة على ذلك ، لا يمكن بأية حال أن نأمل من مجموعة من الأنظمة[1] وضع حد لكل المخالفات والآلاعيب بيد أنها تستطيع ليس فقط التحذير ولكن أيضا رفع التكاليف المترتبة على هذا .

(١) إن مسألة وضع أنظمة ومن ثم مراقبتها وتطبيقها عند الحاجة هي مسألة على درجة عالية من الأهمية وجزئية مهمة من هذا الموضوع لم يتم معالجتها في هذا المقال .

سوق الأسهم السعودي ما له وما عليه

د. عبد العزيز محمد الدخيل
رئيس المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل

المقدمة ..

حديثي عن سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية ، لن يتعرض لتفاصيل حركة السوق وجزيئياته الفنية ، بل يتعلق بالصورة العامة للسوق وعلاقاته بالاقتصاد الوطني ، وكذلك الأمور الأساسية المرتبطة بحركة السوق وأدائه وعلاقته بجمهور المتعاملين ، شراء وبائعين .

لقد دخل سوق الأسهم في الوقت الحاضر بيت كل مواطن بمختلف مستوياتهم الاقتصادية من ذوي الدخل المحدود إلى ذوي الدخل غير المحدود ولا يجاريه في هذا المنحى من الناحية الاقتصادية إلا سوق العقار قبل خمسة عشر عاما ، ١٩٧٧ م (١٣٩٧ هـ) ، عندما كان المساهمون يقذفون بمساهماتهم العقارية من خلف الحشود البشرية فيتلقفها في الهواء ، صاحب المكتب العقاري .

قبل الحديث عن سوق الأسهم ، دعونا نسأل ، ما هو هذا السوق ؟ وما هي وظيفته الأساسية ؟ وهل هو أمر عابر طارىء ، كسحابة صيف ، أم أنه غير ذلك ؟ أقول ، إن سوق الأسهم والسندات ، يعتبر أمرا ضروريا وأساسيا لتطوير حركة النظام الاقتصادي بالنسبة لأي اقتصاد يعتمد السوق ، وقوى العرض والطلب ، الفاعل والمنظم الأساسي لعمليات الإنتاج والاستهلاك .

سوق الأسهم ، يقوم بوظيفة أساسية هامة ، في النظام الاقتصادي القائم على حركة السوق ، ألا وهي ، تجميع المدخرات من المدخرين (المساهمين) وتقديمها لتمويل المشاريع الاستثمارية (الشركات المساهمة) .

عندما يكون الاقتصاد في مراحله البدائية ، لا يوجد فرق كبير بين المساهمين ورجال الأعمال (المستثمرين) ، لأن العمليات الاستثمارية تمول من بين صفوف رجال الأعمال أنفسهم سواء من خلال التنظيم العائلي ، أو التنظيم التجاري . أما إذا تطور الاقتصاد واتسعت قاعدته الإنتاجية ، فيتم

تمويل العمليات الاستثمارية عن طريق سوق الأسهم ، الذي يحل محل القنوات العائلية والفردية . إذن فسوق الأسهم ، ليس عبثا أو شيئا كماليا ، ولكنه أساسي في التركيبة الاقتصادية . ويشكل سوق الأسهم السعودي الوعاء الاستثماري لأعداد صغيرة من كبار المستثمرين ، وأعداد كبيرة من صغار ومتوسطي الدخل . فصغار المساهمين يجدون فيه المجال الملائم لاستثمار مدخراتهم المتوسطة والصغيرة في ملكية وشراء حصص صغيرة جداً (أسهم) في المؤسسات الاقتصادية الوطنية . ومن هذه الزاوية الاجتماعية ينشأ الدور الذي يجب أن تلعبه الأجهزة الحكومية المعنية بالنظام الاقتصادي ، لحماية عامة الناس من أي تلاعب في حركة سوق الأسهم ويتمثل هذا الدور في سن القوانين والأنظمة التي يجب أن تحقق ثلاثة أمور جوهرية :

أولا: منع احتكار السوق والسيطرة على حركته من قبل أي مجموعة .

ثانيا : الإفصاح عن المعلومات الاستثمارية والإدارية المتعلقة بالشركات المساهمة ، والتي قد تؤثر على قرار المساهم في شراء أسهم تلك الشركة أو عدمه .

ثالثا : إيجاد الجهاز الإداري والتنظيمي الذي يكفل تنظيم العمل في السوق وإدارته بكفاءة وأمانة .

إن نموَّ سوق الأسهم السعودي وتطوره ، كان مصاحبا لنمو حجم الاقتصاد الوطني ، ونمو مؤسساته . فبدأت الشركات المساهمة تأخذ دوراً هاماً وأساسياً في عمليات الإنتاج وبدأ التحول من نظام الشركات ذات المسئولية المحدودة والمؤسسات الخاصة ، يزداد شيئا فشيئا في اتجاه الشركات المساهمة . كما أن سوق الأسهم السعودي أيضا ، تأثر بشكل كبير ، من حيث ازدياد حجمه الرأسمالي Capitalization ، وكذلك زيادة عمليات البيع والشراء بفعل تدفق الأموال والسيولة النقدية التي صاحبت زيادة العوائد البترولية .

لقد كانت اتجاهات أسعار الأسهم في السوق المالي السعودي موازية للأوضاع الاقتصادية وكان المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل قد أعد مؤشرا للأسعار يتبع أسلوب ستاندرد آند بور (Standard & Poor) الخاص بالسوق المالي في الولايات المتحدة بحيث يعطي المعدلات الموزونة للتغيرات في أسعار الأسهم السعودية . ويبين الشكل رقم (١) مؤشر المركز منذ عام ١٩٨١ م (١٤٠١ هـ) وحتى مايو ١٩٨٧ م (١٤٠٧/٩ هـ) . ويلاحظ أن هذه الأسعار قد تضاعفت أكثر من ثلاث مرات ما بين يونيو ١٩٨٢ م (١٤٠٢ هـ) ويونيو ١٩٨٣ م (شهر ١٤٠٣/٩ هـ) . إلا أنها عادت إلى الانخفاض بعد أكتوبر ١٩٨٣ م (شهر محرم/١٤٠٤ هـ) لتعكس ضعف النشاطات الاقتصادية نتيجة لتراجع أسعار النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة ومعدلات الإنفاق .

وكانت أسعار الأسهم قد وصلت إلى أدنى مستوى لها عند نهاية ديسمبر ١٩٨٦ م (شهر ربيع الآخر/١٤٠٧ هـ) ، إلا أنها أخذت في التحسن تدريجيا منذ ذلك الوقت بفضل انتعاش الاقتصاد وتعزيز ثقة المستثمر نتيجة لارتفاع أسعار النفط ونشر تفاصيل الميزانية وتجدد الانفاق العام .

الشكـل الأول



كما عكست مستويات النشاط في حركة بيع وشراء الأسهم أوضاع الاقتصاد السعودي . ففي أواخر عام ١٩٨١ م (١٤٠٢ هـ) وهي الفترة التي تميزت بارتفاع معدلات السيولة كان عدد الصفقات الشهرية يصل في بعض الأحيان إلى ١٥٠ ألف صفقة . إلا أن هذا الرقم تراجع خلال عامي ١٩٨٤ م و ١٩٨٥ م (١٤٠٤ هـ - ١٤٠٥ هـ) بحيث بلغ عدد الصفقات الشهرية ٧٥٠ صفقة . ومع ارتفاع أسعار الأسهم في مستهل عام ١٩٨٧ م (شهر جمادى الأولى ١٤٠٧ هـ) عاود عدد الصفقات الارتفاع ليصل إلى ١٦٠٠ صفقة شهريا بالرغم من أن حركة التعامل ما تزال ضعيفة مقارنة بالمقاييس العالمية .

ويبين الجدول رقم (٢) ، تركيبة السوق السعودي وحجم التعامل للأعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ م ، بناء على المعلومات المستقاة من قاعدة المعلومات للمركز الاستشاري للاستثمار والتمويل .

	نهاية عام ١٩٩٠ م جمادى الثانية ١٤١١ هـ	نهاية عام ١٩٩١ م جمادى الثانية ١٤١٢ هـ
الشركات المساهمة	٦٤	٦٥
رأسمال السوق	٢٩,٨١٠ بليون دولار أمريكي (١١١,٧٨٧,٥) بليون ريال سعودي	٥٠,١٧٠ بليون دولار أمريكي (١٨٨,١٣٧,٥) بليون ريال سعودي
معدل الدوران السنوي	١,٢٧٠ بليون دولار أمريكي (٤,٧٦٢,٥) بليون ريال سعودي	٢,١١٠ بليون دولار أمريكي (٧,٩١٢,٠) بليون ريال سعودي
معدل الدوران السنوي إلى حجم رأس مال السوق	٣٩	٤٢
رأس مال السوق الدخل القومي	٣٥	٥٦

وإذا أعدنا النظر في حركة رأس مال السوق ، والتي تعكس الزيادة في الأسعار ، والزيادة في حجم أسهم الشركات ، لوجدنا أن هناك زيادة كبيرة جداً تعكس إلى حد كبير الزيادة الهائلة في أسعار الأسهم .

ففي يناير عام ١٩٩١ م (جمادى الآخرة ١٤١١ هـ) ، كان الحجم الإجمالي ، لرأسمال ١١٣,١٧٠ بليون ريال سعودي ارتفع إلى ١٨٩,٢٦٥ بليون ريال سعودي في يناير ١٩٩٢ م (رجب ١٤١٢ هـ) .

إن قيمة الأسهم في سوق الأسهم السعودي ، حسب أسعار يناير ١٩٩٢ م (رجب ١٤١٢ هـ) تتجاوز حجم الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٩٢ م (١٤١٢ هـ) .

وضع السوق :

تثار أسئلة كثيرة سواء من أهل الاختصاص أو العامة ، عن وضع سوق الأسهم هل هو صحيح أم يحتاج إلى تصحيح ؟ وعن أسعار الأسهم التي ارتفعت بشكل كبير وملحوظ خلال العام الماضي ، ولا تزال ترتفع ، هل هو ارتفاع مؤسس ؟ أي قائم على أسس اقتصادية جيدة ، أم أنه اندفاع في الفضاء بفعل الرياح النقدية العاتية التي تهب عليه من حين إلى آخر من داخل الاقتصاد أو خارجه ، دونما علاقة وثيقة بالأداء الاقتصادي والانتاجي للشركات ؟ وما هذا العدد من مجلة « الجوبة » الذي خصص لبحث الموضوع إلا تجاوباً مع هذه التساؤلات . سأحاول فيما بقى من هذه المقالة ، أن ألقي الضوء على بعض النقاط

التي أعتقد أنه لابد من النظر إليها ، ونحن نناقش وضع سوق الأسهم ونتلمس معالم الطريق ، إلى وضع أفضل . سوف أتعرض في حديثي إلى السوقين الرئيسيين اللذين يشكلان في مجموعهما سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية . فعند الحديث عن سوق الأسهم لابد من النظر إلى ما نسميه بالسوق الأوَّلي ، Primary Market وكذلك إلى السوق الثانوي Secondary Market . فالسوق الأولي ، هو الذي يعني بطرح أسهم الشركات للاكتتاب العام ، أما السوق الثانوي فهو السوق الذي يتم فيه تداول أسهم الشركات بعد الانتهاء من عملية الاكتتاب العام . وعلى الرغم أن (آلية) كل سوق تختلف عن الأخرى ، إلا أن السوقين مرتبطان بشكل مباشر ، حيث يصب الأول في السوق الثاني .

أولا : السوق الأوَّليّ :
سوق طرح الأسهم للاكتتاب العام :

إن حسن اختيار الشركات التي يسمح لها بطرح أسهمها للجمهور ، إلى جانب تنظيم وتحديد الاجراءات اللازمة لتحويل الشركات أو المؤسسات الخاصة ، إلى شركات عامة ، يؤثر بشكل مباشر في تحديد حجم ونوعية الأسهم المعروضة في سوق التداول ، أي السوق الثاني . كما أنه لابد من تحديد معايير اقتصادية ومالية ثابتة ، يتم من خلالها تحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع وتحديد قيمة السهم .

ومن الملاحظ ، أن أجهزة الدولة المعنية بتقييم المشاريع والشركات التي تتقدم بطلب لتحويلها إلى شركات مساهمة ، تميل إلى استخدام معايير تاريخية ودفترية في قياس قيمة السهم دون الاعتماد على قدرة الشركة في تحقيق الدخل المستقبلي Discounted Future Income القائم على توقعات الدخل المستقبلي ، المبني على مركز الشركة ومكانتها في السوق ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض قيمة السهم للشركات التي تتمتع بمركز قوي مستقبلي في السوق ، ويرفع من قيمة السهم ، إذا كانت الشركة لا يتوقع لها دخل مستقبلي جيد ، ولكن قيمتها الدفترية عالية .

وعلى الرغم من أهمية استخدام معايير متحفظة لتحديد سعر السهم للشركات المزمع طرحها للاكتتاب العام ، تحقيقا لمبدأ الحفاظ على مصلحة العامة ، التي لا تكون عادة في وضع يمكنها من تمحيص ، وتدقيق البيانات المالية والاقتصادية للشركات ، ومعرفة الغث من السمين ، إلا أنه لابد من أخذ موقف وسط في هذا الموضوع ، لا ضرر ولا ضرار . فتقييم سعر السهم ، بأقل من قيمته الاقتصادية ، سوف يحرم سوق الأسهم من الشركات الجيدة ذات الوضع الاقتصادي المتين . حيث أن ملاك هذه الشركات ، الفردية لن يقبلوا بثمن بخس أو متدن جدا ، لشركاتهم الرابحة الناجحة ، وبالتالي يمتلىء السوق بتلك الشركات التي تقبل بسعر منخفض للخروج من أزمة مالية أو لتفادي أزمة عائلية .

ثانيا : السوق الثانوي : سوق تداول الأسهم .

بالنسبة للسوق الثانوي ، والذي يشكل الإطار الأساسي لسوق تبادل الأسهم بعد أن يتم طرحها في اكتتاب عام للجمهور ، ويشار إليه عامة بسوق الأسهم ، فإن هناك ملاحظات كثيرة يمكن اختصارها فيما يلي : –

١ – يحتاج سوق الأسهم إلى إدارة ، متفرغة ، ومتخصصة ، تهتم بشؤون السوق ، وتتابع حركته اليومية والآنية ، كما يجب أن يتوفر لهذه الإدارة فريق من الموظفين المؤهلين والقادرين على تزويد هيئة إدارة السوق بالمعلومات والبيانات اللازمة .

٢ – هناك ثلاث جهات أساسية لها علاقة رئيسية ومباشرة في السوق هي :
- الجمهور .
- الشركات المساهمة .
- الحكومة .

لذلك فإنه من الواجب أن تساهم كل من هذه الأطراف في اللجنة الأساسية لإدارة السوق .

٣ – لكي يتخذ الجمهور قرار الشراء والبيع ، على بصيرة من أمره ، فإن الشركات المساهمة ، ذات الأسهم المتداولة في السوق ، يجب أن تكون ملزمة بموجب قانون السوق ، بتقديم بيانات دورية ، مدققة ومعتمدة ، إلى السوق تكون في متناول الجميع من المتعاملين في السوق وباحثين . كما يجب أن يكون هناك تحديد للتبويب والتجزئة والتجميع للبيانات ضمن نظام محدد .

٤ – لكي تسود المنافسة الكاملة في السوق ، وتكون الأسعار معبرة عن الطلب الحقيقي وليس الاحتكاري فإنه يلزم وضع حد لدور المجموعات الاحتكارية في سوق الأسهم في التأثير على مستوى الأسعار ، صعودا أو هبوطا .

٥ – يجب الحد من تأثير مجموعات محددة ، أو أفراد من احتكار إدارة الشركات المساهمة خصوصا شركات الائتمان والودائع مثل البنوك أو تلك الشركات التي لا تسمح الدولة بإنشاء شركات منافسة لها مثل الكهرباء ، المواصلات ، البتروكيماويات ، الأسماك

٦ – السوق عزيز بمؤسساته القادرة على تقديم الخدمات بشكل جيد ، ومتقن ، ومن أجل تحقيق مستوى جيد من الأداء في سوق الأسهم السعودي ، فإنه لابد من النظر في تكوين مؤسسات قادرة على تقديم خدمات البيع والشراء للأسهم بشكل جيد . فالبنوك لا تبدي اهتماما كبيرا في هذا المجال ، وقد تكون محقة في ذلك ، لأنها لا تجني من وراء عمليات البيع ما يوازي أرباحها من العمليات البنكية . وموظف البنك ، مستخدم قد يجد في تعاونه مع العاملين خارج نظام السوق ما يدر عليه دخلا يفوق أضعاف راتبه البنكي . وهكذا فقدت المؤسسات البنكية قدرتها على الأداء بسبب إدارة لا تجد الحافز الملائم ، وموظف وجد الحبل متروكا على الغارب . إن الأمر يتطلب وضع نظام وضوابط مالية ،

ومحاسبية وقانونية يتم بمقتضاها إنشاء مؤسسات مستقلة قادرة على تقديم خدمات البيع والشراء للجمهور ، بشكل جيد ومتقن .

٧ - السماح لمؤسسات بيع وشراء الأسهم ، التي تلتزم بضوابط معينة ، ورأسمال معين ، ببيع وشراء الأسهم لحسابها الخاص حسب ظروف السوق ، وتشكل عمليات هذه الأسهم رافداً جيداً في السوق يحقق التوازن بين العرض والطلب .

إن السيولة النقدية في يد الأفراد والمؤسسات سوف تبحث عن فرص للاستثمار ، وزيادة الدخل لذلك فإنه في ظل غياب فرص استثمارية ملائمة ، للمدخرات المتوسطة والصغيرة فإنه ليس غريبا أن نرى هذا الاندفاع إلى الاستثمار في سوق الأسهم ، يضاف إلى ذلك ضعف المناخ الاستثماري العالمي الراهن الذي أدى إلى تحول بعض الاستثمارات السعودية من الخارج إلى الداخل . هذه العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى انسياب أموال كبيرة إلى سوق الأسهم السعودي ، إذا ما أضيفت إليها بعض العوامل المتعلقة بإدارة السوق وسيطرة مجموعات من المستثمرين على أنواع معينة من الأسهم ، والتحكم في حركة أسعارها ، تشرح أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار الأسهم السعودية بشكل كبير جداً خلال الأشهر القليلة الماضية من هذا العام .

إن أسعار الأسهم السعودية ، سوف تتعرض لحركة تصحيحية ، إن عاجلاً أو آجلاً ولكن المهم في الأمر أن يتم هذا التصحيح بشكل تدريجي ومتوازن . وهذا لن يتم إلا بتضافر جميع الجهود ، سواء فيما يتعلق بالسوق الأولي أو السوق الثانوي ، والتنسيق بين جميع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بحركة سوق الأسهم . ففي نطاق سوق الأسهم الأولى فالأمر يحتاج إلى إفساح المجال أمام الشركات ذات القاعدة الاقتصادية والمالية الجيدة والمتينة للتحول إلى شركات مساهمة عامة ، كذلك فإن هناك شركات مساهمة قائمة مثل شركة سابك وغيرها لا تزال الدولة تحتفظ بنسبة كبيرة من أسهمها ، وقد يكون من الملائم طرح هذه الأسهم للجمهور . إن هذين الرافدين كفيلان بزيادة حجم الأسهم المطروحة في السوق والتخفيف من معدل حرارة سوق الأسهم وأسعاره .

أما على صعيد السوق الثانوي ، وهو سوق تداول الأسهم ، فإن الأخذ بالنقاط السبع المشار إليها أعلاه ، سوف يساعد على فتح بعض الطرق المقفلة في داخل السوق والمتمثلة في سيطرة بعض المجموعات أو الأفراد على حجم التداول في بعض الأسهم ، وبالتالي التأثير على أسعارها . كما أن إيجاد مؤسسات نشطة وذات اهتمام مباشر بحركة السوق تعمل ضمن ضوابط ومعايير محددة ، تضعها إدارة مشتركة للسوق من الحكومة والشركات والأفراد ، سيؤدي إلى انسياب حركة البيع والشراء في السوق بشكل أفضل ، تساعد أيضا على تصحيح مستوى الأسعار بشكل تدريجي ومتوازن .

إن سوق الأسهم السعودي أصبح يضم أموالاً طائلة ويشارك به أعدادٌ كبيرة من المواطنين ، لذا فإنه يجب أن لا يترك في مهب الريح .

إن سوق الأسهم السعودي أهم من أن يترك لأقسام الأسهم في البنوك ، أو لبعض كبار المستثمرين ، أو لبعض الموظفين الحكوميين الذين يعمل كل منهم في نطاقه المحدد الضيق دون إطار عام ونظرة شمولية توازن بين المصلحة الخاصة والعامة . إن الأمر يتطلب إدارة للسوق مستقلة مشتركة تضع الضوابط والقوانين الكفيلة ببناء سوق الأسهم السعودي ومؤسساته التابعة ، القادرة بشكل جيد على تقديم الخدمات اللازمة لبناء اقتصاد يشارك في ملكيته وبنائه قطاع كبير من المواطنين مدخرين ومستثمرين .

السهم وما أدراك ما السهم

د. فيصل البشير

بني اقتصاد المملكة العربية السعودية منذ القدم على الوفاء نحو الفرد فيه بتأمين الحد الأدنى من العيش الكريم في أصعب الظروف . فالدولة تحت ظل هذه القيادة الحكيمة الرشيدة حمت الفرد من الإهانة المنبثقة عن الحاجة المادية فحمت بذلك إنسانيته وصانت كرامته ، إذ لا كرامة مع الفقر المدقع المستمر ، ولا تلاحم وتعاطف وتكافؤ بين أفراد المجتمع في ظل تحطيم كرامة الإنسان . وفي ظل هذه السياسة الاقتصادية الإنسانية ، ترعرع وازدهر وتلاحم أفراد هذا المجتمع مع بعضهم بعضا ومع قيادتهم لتنمية وعلو شأن هذا الكيان المعروف بالمملكة العربية السعودية . ومن هذا الإيمان العميق في وطننا الخيِّر ورفاهية مواطنيه نكتب مثل هذه المقالة للفت أنظار الجميع ، وخاصة من صغار المستثمرين ، ليأخذوا جانب الحيطة والحذر أثناء التعامل في الأسهم . وهي تساؤلات أكثر منها إجابات إذ أننا نتعامل مع موضوع يصعب بالتحديد قياس العوامل المؤثرة فيه كماً وخاصة في المدى القصير .

يعتقد الكثير بأن سهم أي مؤسسة تجارية هو المؤشر الاقتصادي الحقيقي الذي يمثل الوضع المالي لتلك المؤسسة . وبالتالي فإن تحرك الأسهم مجتمعة في اقتصاد ما سواء صعودًا أم نزولاً ، يصف بكل دقة الوضع المالي لذلك الاقتصاد .

فالسهم إذن هو ذلك المعيار السهل الرؤية (ينشر في الجرائد) والفهم لاعطاء أي راغب في الاستثمار صورة حقيقية جاهزة عن الوضع المالي لمؤسسة ما ، يقودنا هذا المفهوم أحيانا إلى نتائج خاطئة إن لم يؤخذ عامل الزمن ، بالذات ، في عين الاعتبار . فمثلا هل سعر السهم السوقي (الآن) يمثل بالفعل القيمة الاقتصادية (المالية) للمؤسسة الآن فقط ؟ أم هو يمثل القيمة الاقتصادية المتاحة للمؤسسة الآن وفي المستقبل ؟ وبالمناسبة ما هي القيمة الاقتصادية لمؤسسة ما ؟ هل هي فقط تلك العوامل الانتاجية والمؤشرات السهلة القياس مثل رأس المال والعمالة والربحية إلخ ؟ أم هي كذلك سمعة الشركة وكفاءة إداراتها .. إلخ وهي عوامل يصعب قياسها بدقة .

تشير كل هذه التساؤلات إلى أنه ليس من السهل الإعتماد الكلي على قيمة السهم كرمز للوضع الاقتصادي الحقيقي لمؤسسة ، أو الوضع الاقتصادي الكلي للبلد .

ولزيادة الإيضاح لنأخذ الأمثلة الحية التالية :

يقال أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يعاني منذ أكثر من سنتين من شيء من الركود في حين أن مؤشر أسعار الأسهم قد تخطى أعلى المستويات . يقودنا هذا الوضع إذن إلى أن حالة مؤشر أسعار الأسهم تعطينا قراءة خاطئة عن صحة الاقتصاد الأمريكي وبالتالي فقد تقود إلى قرارات استثمارية خاطئة !

وكذلك نشاهد أن العالم يقف حائرا أمام النمو الهائل المستمر في الاقتصاد الياباني في حين نشاهد منذ أكثر من سنتين أن مؤشر الأسهم في ذلك الاقتصاد يتراجع كميا سنة بعد أخرى !

مرة ثانية الاعتماد على أن سعر السهم هو المؤشر الاقتصادي الحقيقي قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة !

في كلا الحالتين الأمريكية واليابانية فإن العلاقة عكسية ، وفي المدى القصير ، بين صحة الاقتصاد ككل ومؤشر الأسهم في ذلك الاقتصاد . غير أننا إذا أخذنا حالة المملكة العربية السعودية نرى أن ارتفاع أسعار الأسهم يقابله لا ، بل يوازيه كذلك زيادة في النشاطات الاقتصادية .

كل ما ذكر أعلاه يقودنا إلى حيرة من الأمر وإننا في الحقيقة نواجه ونتفاعل مع متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية على درجة كبيرة من التعقيد من الممكن ، في كثير من الأحيان ، أن توصلنا إلى عالم المجهول حيث الأراء والتحليلات والأهواء الفردية المختلفة لها قدر كبير من الأهمية في تحديد سعر السهم خاصة في المدى القصير .

الهدف مما قيل سابقا ليس شل المتاجرة بالأسهم أو إيقافها فهذه العملية هي طبيعية وضرورية للنشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية لكن إثارة التساؤلات يهدف بالدرجة الأولى إلى لفت نظر المستثمر الذي قد باع الكثير مما يملك من أجل أن يضارب في سوق الأسهم ! من حباه الله المال الكثير يستطيع أن يمتص خسارة هنا وأخرى هناك ويستطيع أن يأخذ الفرص المتاحة ويغامر في جزء من حظه المالي .. غير أن خوفي على ذلك المستثمر الذي ظن أن الارتفاع المستمر في الفترة القصيرة الماضية سيستمر . متناسياً أن التجارة مهما كانت هي ربح وخسارة ، والعاقل هو الذي يتحلى بقدر كبير من القناعة . ولا يعلم الغيب إلا الله سبحانه وتعالى .

لا أحد ينكر أبداً أن هذا الارتفاع الهائل السريع في أسعار الأسهم لا يمثل حقيقة الوضع الاقتصادي لكل مؤسسة تجارية ، مهما كانت . وفي نفس الوقت لا أحد ينكر أبداً أن الغالبية العظمى من المؤسسات التجارية في المملكة ، في السنة الماضية ، أعطت أرباحا هائلة تثلج الصدور . وهي مؤشر حقيقي ، مهما وصف أحيانا بعدم الدقة ، لصحة اقتصاد هذه المملكة الخيرة . غير أن الفجوة بين سعر السهم وربحية

المؤسسة أصبحت كبيرة جدا . ولا أستطيع بكل تجرد أن أعزوها لأكثر من حمى المضاربة بالأسهم .

بدأ الكثير منا يتذكر أيام طفرة أسعار الأراضي في التسعينات (الهجرية) ويقارنها بارتفاع أسعار الأسهم هذه الأيام ، وبغض النظر عن بعض التشابه فإن الوضع يختلف بقدر كبير بين الوضعين فنحن نتعامل مع أسهم شركات قائمة منتجة لخدمات وسلع بغض النظر عن مستوى الربحية في حين أن المضاربة في الأراضي كانت حمى فقط ترتفع درجتها بين الحين والآخر ، في حين أن قطعة الأرض هي هي لم يطرأ عليها أي تغيير . كذلك فإن اقتصاد المملكة هو الآن في مرحلة اقتصادية تختلف عن ذلك الوضع الذي كان بدائيا نسبيا مقارنة باليوم . كذلك بدأ بعض الناس يُشبّه ما يحدث الآن بسوق الأسهم ، بسوق المناخ في الكويت . ومرة ثانية إنني على ثقة بأن الوضعين يختلفان كلية . فالمناخ في الكويت نتج عن مضاربات . في أكثر الأحيان ، بأسهم شركات قائمة على الورق فقط ، في حين أننا نتعامل ، في المملكة ، مع أسهم ، وفي أسهم شركات قائمة على قواعد اقتصادية صلبة ومنتجة للسلع والخدمات . إذن لا خوف على مستثمرينا وهم يمتطون ركائبهم الاستثمارية من البروك (إن صح هذا التعبير) .

يحق لكل فرد أن يسأل ، إن صح أن الربح ليس العامل الوحيد الذي يدفع أسعار الأسهم إلى الارتفاع ، إذن لماذا تستمر الأسهم في الارتفاع منذ حوالي سنة تقريبا ؟

وللإجابة على هذا الاستفسار المنطقي ، نستطيع أن نذكر أسبابا على سبيل المثال وليس الحصر منها :

١ - لا شك أن المناخ الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، بعد تحرير الكويت بالذات ، هو مناخ مفعم بالثقة والأمل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . هذا المناخ الخيّر أدى إلى زعزعة الركود في أذهان المستثمرين ، وأنه من الأجدى لهم أن يصحوا من سباتهم العميق ليهيئوا أنفسهم للاستعداد إلى توظيف أموالهم لجني أرباح نشاطات هذا المناخ المفعم بالأمل والثقة . هذه الحقيقة أدت إلى :

٢ - عودة الأموال من الخارج والتي خرجت حين أزمة الخليج .

٣ - تدني العائد على توظيف الأموال (ما يسمى بالفائدة) في جميع أنحاء العالم وخاصة فيما يسمى بمنطقة الدولار الأمريكي .

٤ - الصرف الحكومي الفعلي في السنة الماضية والمرتقب في هذه السنة .

كل هذه الأسباب منفردة أو مجتمعة ، ولا شك أن هناك أسباباً أخرى ، أدت إلى ما يُسمى بتخمة سيولة مالية في يد القطاع الخاص في المملكة . ولا شك أن من يملك مالا فهو يرغب في توظيفه من أجل إنمائه . وحيث أنه وُجد في هذه الفترة أن أحسن قناة للاستثمار هي الأسهم ، فإن الظاهرة التي نواجهها الآن هي الارتفاع

الكبير في أسعار الأسهم . فالكثير منا يقول أن من الأسباب التي أدت إلى هذا الارتفاع كذلك قلة الفرص الاستثمارية نسبيا في اقتصاد المملكة ، ومهما سلمنا بهذا السبب يبقى أمرا بديهيا لا يرق إليه الشك مستمداً من طبيعة البشر ففي المدى القصير ، وفي أي بلد كان فإن المستثمر سينجرف بالسرعة القصوى لزيادة أمواله حين تسنح له الفرصة . هذا الاندفاع ، حين يزداد ، قد يؤدي إلى ما يسمى بالمضاربة في الأسهم والذي بدوره يؤدي إلى زيادة في الأسعار فترة بعد أخرى . إذ أن المسألة منطقية ، كمنطقية الفكرة المشهورة في علم الاقتصاد ، المسألة مسألة عرض وطلب أموال كثيرة تبحث عن قنوات للاستثمار فيها ، غير أن القنوات المتوفرة لا تستطيع ، في المدى القصير خاصة ، استيعاب هذه الأموال المتوفرة للاستثمار . إذن النتيجة حتمية وهي ارتفاع أسعار السلع المعروضة هنا (أي الأسهم) .

لازالت المملكة العربية السعودية في حاجة إلى الاستثمارات التي تعود ، بعون الله ، بتنمية أكبر وأكثر لخيرنا جميعاً . إذ أن الاستثمار في عملية التنمية مستمر على طول الأيام . ومهما حاولنا تبرير ما يحدث في سوق الأسهم ، تبقى حقيقة ناصعة ألا وهي أن القطاع الخاص في هذه البلاد يملك سيولة كبيرة تبحث عن فرص من أجل الاستثمار . وهنا أتساءل لماذا لا تستغل هذه الظاهرة ؟ هذا التساؤل يأتي من منطلق أن المملكة بنت وتبني المصانع داخل حدودها في شتى النشاطات البترولية وغير البترولية ، بأحجام وتطلعات عالمية ، ويحتاج إنتاجها إلى أسواق أكبر من سوق المملكة . دعنا إذن نستغل ظاهرة السيولة بالمشاركة مع الدولة ، التي أومن بأن مشاركتها مهما صغرت هي صمام أمن ومؤشر أمان ، من أجل الاستثمار في (شراء) أسواق عالمية لتصريف انتاج مصانعنا ، لا أنكر أن شيئا من هذا قد حدث في الماضي وبعضه في دور المناقشة الآن غير أنني أعتقد أنه من المفيد الإسراع في فتح قنوات استثمار جديدة .

دعنا مثلا ننشيء وبأقرب فرصة ممكنة ما يسمى بالصندوق أو الصناديق السعودية للاستثمار والتي ستستقطب الكثير من هذه السيولة لاستثمار في الخارج بهدف تأمين أسواق دولية لانتاج مصانع المملكة ... مثل هذا الاقتراح قد يكون من الوسائل التي تؤدي إلى صون سلامة أموال صغار المستثمرين خاصة وتوجيهها إلى نشاطات تعود بالنفع المستديم وتؤدي بذلك إلى حماية مدخرات الأفراد وزيادة قدرة الاقتصاد العربي السعودي على الوفاء بتلك الصفة الخيرة « الوفاء نحو الفرد فيه بتأمين الحد الأدني من العيش الكريم في أصعب الظروف » .

سوق الأسهم السعودية
(دراسة تحليلية)

د. وديع أحمد فاضل كابلي
أستاذ مشارك - قسم الاقتصاد - جامعة الملك عبد العزيز

١ - مقدمــة :

تتكون سوق الأسهم السعودية من ثمان وسبعين شركة مساهمة تعمل في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ، مصنفة طبقاً لطبيعة نشاطها على القطاعات الاقتصادية التالية :

قطاع البنوك ١١ شركة .
قطاع الزراعة ٨ شركات .
قطاع الصناعة وينقسم إلى :
(أ) صنـاعــة الأسمنـت ١٠ شركات .
(ب) الصناعات البترولية ٥ شركات .
(جـ) الصناعات التحويلية ١٠ شركات .
قطاع الكهرباء ١٠ شركات .
قطاع الخدمات ١٨ شركة .

وهناك ٧ شركات أسست حديثا و ٥ شركات تحت التأسيس . أما سوق الأسهم الفعلية (الأسهم المتداولة للشركات) تنقسم إلى ٦ قطاعات حسب تقسيم مؤسسة النقد وتضم ٥٧ شركة مساهمة ... وهذا التقسيم المتعارف عليه في السوق هو كالآتي : -

١ - البنوك وتضم ١١ شركة .
٢ - الأسمنت وتضم ٨ شركات .
٣ - الكهرباء وتضم ١٠ شركات .
٤ - الصناعة وتضم ٩ شركات .
٥ - الخدمات وتضم ١٠ شركات .
٦ - الزراعة وتضم ٩ شركات .

٢ - تعريف شركات المساهمة :

شركات المساهمة هي من شركات الأموال وليست من شركات الأشخاص ، حيث أن الشركة تكون لها شخصية اعتبارية منفصلة عن شخصية الشركاء فيها ، وهي بذلك تعتبر من الشركات ذات المسئولية المحدودة . وذلك يعني أن الشركاء مسؤولون عن ديون الشركة في حدود مساهمتهم في الشركة فقط ، ولا تعود المسئولية إلى أموالهم الخاصة خارج الشركة .

وفكرة الشركات المساهمة ، فكرة حديثة نسبيا على مستوى العالم . أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فهي أكثر حداثة حيث أن تأسيس أول شركة مساهمة سعودية لا يتجاوز أربعين عاما .

وفي الوقت الحالي فإن النظام الذي يحكم الشركات المساهمة هو « نظام الشركات » الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٨٥ في ١٣٨٥/٣/١٧ هـ المصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ والمعدل بالمرسومين الملكيين رقم م/٥ وتاريخ ١٣٨٧/٢/١٢ هـ ورقم م/٢٣ وتاريخ ١٤٠٢/٦/٢٨ هـ .

ويمكن الرجوع إلى القواعد التي تحكم شركة المساهمة في الباب الخامس من النظام المذكور من ص ٤٣ إلى ص ٧٩ [١] .

٣ - خاصية الأسهم السعودية :

أسهم الشركات السعودية هي أسهم إسمية ، أي أنها تسجل في الشركة باسم المساهم ، وهي بذلك ليست أسهما لحامله ، وتقتصر ملكية الأسهم السعودية على المواطنين (في بعض الشركات يمكن أن يكون المساهمون من دول مجلس التعاون الخليجي) . ويمكن للنساء والقصر من الجنسين امتلاك الأسهم . ويمكن تداول أسهم الشركات السعودية بين المواطنين بحرية تامة .

وهناك السوق الأولية وهي التي يتم فيها بيع الأسهم للمواطنين من قبل الشركة مباشرة وذلك عند التأسيس أو زيادة رأس المال .

كما أن هناك السوق الثانوية حيث يتم فيها بيع الأسهم من قبل المساهمين بعضهم لبعض أو لآخرين من خارج الشركة .

٤ - الاهتمام بسوق الأسهم :

زاد الاهتمام بسوق الأسهم في السنوات الأخيرة وخصوصا بعد نهاية حرب الخليج وذلك لعدة أسباب منها :

(أ) النجاح السابق للشركات المساهمة وقدرتها على الاستمرار وتحقيق الأرباح في المدى الطويل .

(ب) توفر المعلومات عن الشركات المساهمة بقدر أكبر وعلى نطاق أوسع مما كان في السابق .

(جـ) التنظيمات الجديدة التي أصدرتها مؤسسة النقد العربي السعودي لتداول الأسهم واستحداث مؤشر وطني لأسعار الأسهم .

(د) زيادة الوعي الاستثماري لدى المواطنين وانخفاض مستوى الأمية مع انتشار التعليم .

(هـ) زيادة السيولة النقدية لدى المواطنين بعد عودة الأموال المهاجرة .

(و) عدم توفر قنوات متعددة للاستثمار المضمون .

أدت زيادة الاهتمام بسوق الأسهم إلى دخول عدد كبير من المواطنين إلى ذلك السوق ، حيث أصبحت

---

(١) راجع : نظام الشركات ، مطابع الحكومة الأمنية ، الرياض عام ١٤٠٣ هـ .

« لعبة الأسهم » هي اللعبة الوحيدة في السوق بعد أن كانت الأراضي والعقارات تتصدر تلك المكانة «The Only Came in Town» .

هذه المشاركة الواسعة في سوق الأسهم أدت إلى زيادة الطلب . وكما هو معروف في علم الاقتصاد فإن زيادة الطلب مع بقاء العرض ثابت أو أن زيادة الطلب تكون أكبر من زيادة العرض ، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع السعر .

وحتى يمكن تحليل أسباب ارتفاع أسعار الشركات المساهمة في الوقت الحالي (عام ١٩٩٢ م) لابد لنا من تحليل العرض والطلب على الأسهم لمعرفة الأسباب الحقيقية :

أولاً - عرض الأسهم :

يتم عرض الأسهم من خلال السوقين الرئيسيين للأسهم وهما : السوق الأولية والسوق الثانوية .

١ - السوق الأولية :

وهي طرح أسهم جديدة من قبل الشركات المساهمة مباشرة للاكتتاب العام ويكون ذلك إما عن طريق تأسيس شركات مساهمة جديدة ، أو تحويل بعض الشركات القائمة إلى شركات مساهمة عامة ، أو عن طريق زيادة رأس مال الشركة المساهمة القائمة وطرح أسهم جديدة للاكتتاب العام . وقد يكون الاكتتاب مقتصرا على المساهمين القدامي ، كما حدث بالنسبة لشركة التصنيع الوطنية ، أو يكون مفتوحا للجميع كما حدث بالنسبة لبنك الرياض ، أو يكون مزيجا من الاثنين ، بأن تخصص نسبة من الأسهم الجديدة لقدامى المساهمين ويطرح الباقي للاكتتاب العام كما حدث في أسهم صافولا .

وفي كل تلك الحالات يتم زيادة الكمية المعروضة من الأسهم للبيع وتحدد ظروف الطلب علاوة الإصدار التي يتم إضافتها إلى السعر الاسمي للسهم .

وقد يحدث أن تكون علاوة الإصدار = صفراً ، أي أن الأسهم الجديدة تصدر بالقيمة الاسمية فقط بدون علاوة إصدار كما حدث بالنسبة لشركة الصناعات الوطنية ، والتي كانت مقتصرة فقط على المساهمين القدامى . وذلك عندما تكون القيمة السوقية للسهم لا تزيد كثيرا عن القيمة الاسمية .

ولكن حدث أيضا أن كانت علاوة الإصدار = ٣٧٥ ريالا للسهم في حالة بنك الرياض حيث أن علاوة الإصدار كانت حوالي أربعة أضعاف القيمة الاسمية للسهم ، ولكنها تقل كثيرا عن القيمة السوقية للسهم والتي كانت تتراوح حول خمسة آلاف ريال للسهم .

أما بالنسبة لتكوين شركات مساهمة جديدة وطرح أسهمها للاكتتاب العام فإن ذلك يخضع لإجراءات طويلة ويتطلب صدور مرسوم ملكي ، وأن يكون هناك عدد كافٍ من المؤسسين ، وقد تستغرق تلك العملية ما بين ثلاث إلى أربع سنوات .

كما أن وزارة التجارة درجت على طرح منفرد للشركات خلال فترات متباعدة ، بحيث لا يمكن طرح أسهم أكثر من ثلاث أو أربع شركات للاكتتاب في العام الواحد .

٢ - السوق الثانوية :

وهي تتكون من المساهمين الحاليين في الشركات والذين يرغبون في بيع كل أو جزء من أسهمهم في السوق إما لغرض الحاجة إلى السيولة النقدية ، أو بغرض الاستفادة من ارتفاع السعر وتحقيق الأرباح ، أو بغرض التخلص من الأسهم التي تنخفض أسعارها .

وتتكون هذه السوق من الأفراد والشركات والمؤسسات وصناديق الضمان الاجتماعي والبنوك التي تحتفظ ضمن محافظها الاستثمارية بأسهم للشركات .

وتعتبر السوق الثانوية أهم مصدر لتداول الأسهم حيث أن لها صفة الاستمرارية ، ومن خلالها تتم الصفقات الكبيرة ، حيث أن السوق الأولية تخضع في معظم الأحيان لعملية التخصيص .

كيف تحدد قيمة الأسهم في السوق الثانوية

نظريا يمكن القول بأن القيمة السوقية للسهم تحدد بعوامل العرض والطلب وعادة ما ترتفع الأسعار عند ندرة العرض وكثافة الطلب ، وتخضع تلك العملية لعنصر المضاربة والتوقعات إلى حد كبير ولكنها تستند دائما إلى أسس وعوامل موضوعية أهمها :

١ - القيمة الدفترية للسهم :

وهي ناتج قسمة قيمة حقوق المساهمين في آخر سنة مالية معلنة على عدد الأسهم المصدرة .

وهذه تمثل القيمة الحقيقية للسهم في حالة تصفية أعمال الشركة وإعادة توزيع رأس المال والاحتياطات وما تبقى من الأصول بعد خصم التزامات الشركة على المساهمين .

ولكن إذا كانت الشركة قائمة وتزاول نشاطها الأساسي فإن القيمة الدفترية للسهم تكون مؤشرا فقط على كفاية رأس المال والمركز المالي للشركة ، وتخضع أسعار أسهمها في السوق الثانوية لمؤشرات أخرى كلها تستخدم للتعرف على مدى ربحية الشركة وقوتها المالية وحسن إدارتها .

٢ - مؤشرات الربحية :

هناك مجموعة من المؤشرات التي تقيس نتائج أعمال الشركة في جانبيها الاقتصادي والمالي وانعكاسات ذلك على حقوق المساهمين أصحاب رأس المال وربحية الشركة في المدى القصير والطويل ومدى قدرة الشركة على النمو والتوسع وتحقيق أرباح لمساهميها .

(أ) قيمة العائد على السهم :

وهو حاصل قسمة صافي الأرباح على عدد الأسهم المكتتب فيها ، ويقيس هذا المؤشر قيمة نصيب السهم من صافي أرباح الشركة .

(ب) نسبة الأرباح الموزعة على رأس المال :

وهو حاصل قسمة الأرباح الموزعة على قيمة رأس المال المدفوع ويقيس هذا المؤشر درجة استخدام رأس المال المدفوع في تحقيق أرباح قابلة للتوزيع .

(جـ) نسبة الأرباح على حقوق المساهمين :

وهو حاصل قسمة صافي الربح على مجموع حقوق المساهمين ، ويقيس هذا المؤشر العائد الذي يجنيه المستثمر نتيجة لاستثمار أمواله في الشركة .

(د) نسبة الأرباح على المبيعات :

وهو حاصل قسمة صافي الأرباح على قيمة المبيعات ، ويقيس هذا المؤشر مقدار هامش الربح على مجموع قيمة مبيعات الشركة .

٣ - مؤشرات النشاط والسيولة :

تستخدم مجموعة من المؤشرات لقياس مدى التطور في نشاط الشركة المساهمة وخصوصا تلك التي تعمل في مجال الخدمات والأعمال المصرفية (البنوك) . حيث أن طبيعة تلك الشركات تعتمد على تقديم الخدمات المباشرة وغير المباشرة وهي في الغالب لا تقوم بإنتاج أو بيع سلع .

(أ) القروض والتسهيلات الائتمانية على إجمالي الموجودات :

ويستعمل هذا المؤشر للدلالة على مدى توسع البنوك في الإقراض وتقديم التسهيلات الائتمانية ، وهو النشاط الرئيسي للبنوك والذي يدر أكبر عائد على البنوك وهو حاصل قسمة إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية خلال السنة على جملة موجودات البنك .

(ب) نسبة الودائع إلى الأصول :

وهو حاصل قسمة مجموع ودائع العملاء لدى البنك على جملة أصول البنك ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى قدرة البنك على جذب الودائع من العملاء .

(جـ) نسبة السيولة :

وتبين هذه النسبة في البنوك والشركات المالية درجة قدرة الشركة أو البنك على مواجهة طلبات العملاء من الدفعات النقدية المطلوبة أو المستحقة وتستخرج هذه النسبة للبنوك بقسمة مجموع الرصيد النقدي في الخزينة ولدى البنوك ومؤسسة النقد على إجمالي ودائع العملاء . أما بالنسبة للشركات الأخرى فهي تستخرج بقسمة الأصول المتداولة ناقص المخزون على مجموع الخصوم المتداولة .

هل الأسعار الحالية تعكس حقيقة قيمة الأسهم ؟؟

بعد أن شرحنا مجموعة المؤشرات والحقائق التي تستخدم في تقدير القيمة الحقيقية للأسهم ، نحاول الآن ربط النظرية بالتطبيق (الواقع الفعلي) لنجيب على السؤال الذي يراود كل المتعاملين أو المراقبين لحركة سوق الأسهم في خلال السنة الأخيرة ٩١/٣ إلى ١٩٩٢/٣ م .

الجـــــدول
أسعار أسهم مجموعة مختارة من الشركات المساهمة ومقارنتها بحقوق الملكية وربحية السهم

اسم الشركة	القيمة الدفترية للسهم عام ٩١	متوسط السعر للسهم ٩٢/٣/٣١	متوسط السعر القيمة الدفترية	الربح الموزع للسهم عام ٩١	الربح الموزع القيمة الدفترية (٪)
البنـــــوك					
١ - بنـك الريـــاض	٢١٢٠	٨٠٠٠	٣,٧٧	٤٥,٢٥	٢,١٢ ٪
٢ - السعودي الأمريكي	٤٠٠	٣٢٠٠	٨,٠٠	٨٤,٠٠	٢١,٠٠ ٪
٣ - بنـك الجزيـرة	٢٠٢	٨٠٠	٤,٠٠	—	—
٤ - شركة الراجحي	٢٠٢	١٢٥٠	٦,٢٥	١٠,٠٠	٥,٠٠ ٪
الصنـاعيـة					
٥ - صافولا	٢٣٣	٨١٠	٣,٤٨	٢٠,٠٠	٨,٥٠ ٪
٦ - سابـك	١٥٤	٥٠٠	٣,٢٤	١٠,٠٠	٦,٥٠ ٪
٧ - التصنيع	٥٩	١٧٥	٣,٠٠	٢,٥٠	٤,٢٥ ٪
٨ - سافكو	٧٤٦	١٨٠٠	٢,٤١	٢٠,٠٠	٢,٧٠ ٪
الأسمـنـت					
٩ - الجنوبية	١٥٦	٤٥٠	٢,٨٨	٢٥,٠٠	٦,٠٠ ٪
١٠ - الغربية	٦٧	٢٣٠	٣,٤٣	٦,٢٥	٩,٣٣ ٪
١١ - القصيم	١٨٦	٤٠٠	٢,١٥	٢٠,٠٠	١٠,٧٥ ٪
١٢ - البحرين	٨٤	٢٨٠	٣,٣٣	٥,٢٥	٦,٢٥ ٪
الزراعيـة					
١٣ - نادك	٢١٢	٢١٣	١,٠٠	١٠,٠٠	٤,٧٠ ٪
١٤ - القصيم	٦٢	٨٠	١,٧٧	٢,٥٠	٤,٠٠ ٪
١٥ - تبوك	١٩٧	٢٢٠	١,١٢	٢٠,٠٠	١٠,٠٠ ٪
١٦ - الجوف	٥٩	٧٥	١,٢٧	—	—

سيتضح لنا من خلال دراسة وتحليل الأرقام في الجدول السابق أن هناك علاقة قوية جداً بين القيمة الدفترية للسهم ومتوسط سعر السوق ، فإن متوسط سعر السوق يكون مرتفعاً لأسهم تلك الشركات التي تكون قيمة السهم الدفترية مرتفعة والعكس صحيح .

ولكن تلك علاقة عامة وغير محددة ، ففي حين نجد أن متوسط سعر السهم لبنك الرياض يعادل أربعة أضعاف قيمته الدفترية ، نجد أن سعر السهم للبنك السعودي الأمريكي يساوي ثمانية أضعاف قيمته الدفترية ، بينما هو للراجحي ٦,٥ فما هو سبب هذا التباين في هذه النسب ؟

إذا قارنا بين القيمة الدفترية للسهم ومتوسط سعر السوق بمفردهما لن نجد تفسيرا واضحا لاختلاف تلك النسب كثيرا .

ولكن إذا أضفنا للمؤشر الأول (حقوق الملكية) المؤشر الخاص بالربحية (نسبة الربح الموزع إلى القيمة الدفترية للسهم) نجد أن السبب واضح حيث أن بنك الرياض وزع ربحا يساوي ٢,١٢٪ من القيمة الدفترية للسهم بينما أن البنك السعودي الأمريكي وزع ربحا يساوي ٢١٪ من القيمة الدفترية للسهم والراجحي ٥٪ ولكن استعمال المؤشر الأول (حقوق الملكية) والمؤشر الثاني (الربحية) لايزالان قاصرين عن تفسير لماذا يكون سعر سهم بنك الجزيرة يساوي ٤ أضعاف قيمته الدفترية ، أي أكثر من بنك الرياض بينما لم يوزع بنك الجزيرة أي أرباح خلال عام ٩١ ؟

وباستعمال المؤشرات الأخرى التي أشرنا إليها سابقا قد يمكن تفسير بعض التغيرات في تلك النسب ولماذا يرتفع سعر السهم شركة من الشركات بنسبة أعلى من ارتفاع سعر سهم شركة أخرى .. ولكن جميع التحليلات الموضوعية لتفاوت نسب أسعار الأسهم وارتفاعها المفاجىء أو انخفاضها المفاجىء لن يعطينا تفسيرا موضوعيا ١٠٠٪ وذلك لأن أسعار الأسهم لأي شركة من الشركات ومجموع الشركات بكاملها تخضع لعوامل أخرى إجمالها بالعوامل النفسية .. وهذه تنقسم بدورها إلى قسمين :

القسم الأول : الحالة العامة للاقتصاد الوطني والعالمي ولها مؤشرات علمية موضوعية وأخرى تعتمد على التوقعات والحالة النفسية للمتعاملين في سوق الأسهم وتقدير كل منهم لتلك العوامل إيجابيا أو سلبيا .

القسم الثاني : العوامل النفسية الخاصة بالحالة العامة للشركة وإدارتها وما يتوقع لها في المستقبل ومدى تقدير مختلف الأفراد لتلك العوامل إيجابيا أو سلبيا .

المؤشرات الحقيقية

ولتفسير ذلك نضرب مثلاً ببنك الجزيرة فهو لم يوزع أرباحا على المساهمين إلا أن القيمة الدفترية للسهم تعادل تقريبا القيمة الدفترية لأسهم الراجحي (٢٠٣/٢٠٢) ويعتبر بعض المشترين أن أسهم الجزيرة تعتبر رخيصة (٨٠٠) نسبيا بالنسبة لبنك الرياض (٨٠٠٠) ويتوقعون أنه بتحسن أداء البنك خلال السنوات القادمة سترتفع قيمة أسهمه فهم يبادرون من الآن لشراء تلك

الأسهم تحسبا للتحسن الذي يتوقعونه في المستقبل مما قد يدفع قيمة أسهمه إلى المستوى الموازي لأسعار أسهم بقية البنوك .

كما أن هناك علاقة قوية بين (أداء الشركة ، وزيادة حقوق الملكية ومعدل الربح) وبين (سعر السهم في السوق) وعلى سبيل المثال :

فقد ارتفع سعر سهم البنك السعودي الأمريكي من ٢٨٠٠ ريال عند اغلاق السوق لأجازة العيد ، إلى ٣٢٠٠ ريال بعد بدء التعامل في الأسبوع الأول بعد العيد . وهذه الزيادة ، تعادل ١٤,٥٪ ولكن بعد نشر الميزانية العمومية للبنك عن الربع الأول لعام ١٩٩٢ م ، اتضح أن الزيادة في حقوق المساهمين في الربع الأول من عام ٩٢ بالمقارنة بالربع الأول لعام ١٩٩١ م كانت ١٣,٥٪ .

كما زاد دخل العمليات بنسبة ٥٧٪ خلال نفس الفترة وزاد صافي الدخل بنسبة ٦٣٪ هذا المثال يؤكد لنا من جديد أن الارتفاع في أسعار الأسهم هاما يبررها طالما أن القيمة الحقيقية للسهم (حق الملكية وحق الحصول على العائد) هما في ارتفاع مستمر .

قطاع الصناعة :

إذا نظرنا إلى عينة من أسهم الشركات الصناعية نجد أن التباين والاختلاف في متوسط السعر على القيمة الدفترية ليس كبيرا فهو يتراوح ما بين ٢,٥ إلى ٣,٥ وكذلك فإن السعر في السوق يعكس هذه الحقائق الموضوعية .

فإن سعر أسهم سافكو المرتفع يعكس حقيقة أن القيمة الدفترية للسهم مرتفعة ولكنه مع ذلك فإن متوسط السعر على القيمة الدفترية تعادل ٢,٥ ضعف فقط ذلك أيضا يعكس حقيقة أن الربح الموزع للسهم منخفض بالنسبة للقيمة الدفترية للسهم (٧٤٦ ريالاً) وهي بذلك تعتبر أعلى قيمة دفترية لأي شركة مساهمة في المملكة (ما عدا بنك الرياض والذي سوف تنخفض القيمة الدفترية لأسهمه بعد توزيع الأسهم الجديدة) .

قطاع الأسمنت :

نجد أيضاً أن أسعار الأسهم في هذا القطاع تتراوح ما بين ٢,١٥ إلى ٣,٤٣ أضعاف بالنسبة لقيمتها الدفترية وأن الاختلاف في السعر يعكس حقائق موضوعية رغم التعارض الظاهر في الأسعار ولتوضيح ذلك يمكن المقارنة ما بين أسعار أسهم الجنوبية (٤٥٠ ريالاً) وقيمتها الدفترية (١٥٦ ريالاً) وسعر أسهم القصيم (٤٠٠ ريالاً) وقيمتها الدفترية (١٨٦ ريالاً) فإن ذلك الفارق في سعر السهم يعود إلى أن نسبة الربح الموزعة لأسمنت الجنوبية يعادل ١٦٪ من القيمة الدفترية بينما هو ١٠,٧٥٪ في أسمنت القصيم.

وهنا أيضاً نجد أن السعر في السوق يعكس إلى حد كبير الحقائق والأرقام الفعلية وكذلك يعكس معلومات أخرى لدى بعض المساهمين عن مستوى الإدارة في كلتا الشركتين .

قطاع الزراعة :

هنا أيضا نجد أن السعر السائد للسهم في

السوق يعكس أيضا الحقائق الموضوعية فهو يكاد يساوى القيمة الدفترية للسهم ولا يكاد يتجاوزه إلا بنسبة بسيطة وذلك لأن الشركات الزراعية لها وضع خاص . كما أن السعر يعكس أيضا معدل الربح الموزع بالنسبة للقيمة الدفترية .

الخلاصة :

مما تقدم يتضح للمحلل أن أسعار الأسهم المحلية تعكس إلى حد كبير القيمة الحقيقية لأسهم الشركات والتي يمكن قياسها بمؤشرين رئيسيين هما :

١ - القيمة الدفترية للسهم :

والتي هي الأساس القوي والقيمة الحقيقية النهائية للسهم في حالة التصفية .

٢ - الربحية :

فإن تحقيق أرباح عالية يدل على حسن إدارة الشركة وتحسن المناخ الاقتصادي وقدرة الشركة على المنافسة كما أن الربح الموزع على الأسهم يمثل العائد المستمر للمساهم وتقاس ربحية الشركة بنسبة هذه الأرباح إلى القيمة الدفترية وليس إلى القيمة السوقية .

ما هو الحد الأعلى للأسعار :

تميل أسعار الأسهم إلى الارتفاع في أوقات الانتعاش الاقتصادي وانخفاض أسعار الفائدة وإلى الانخفاض في أوقات الركود الاقتصادي أو ارتفاع أسعار الفائدة وهذه قاعدة عامة يمكن الاستناد إليها في تقييم وضع سوق الأسهم المحلية والعالمية على السواء .

أما بالنسبة لسوق الأسهم السعودي فقد شاهد هبوطا متتاليا من عام ١٩٨٥ م بلغ أدناه في عام ١٩٨٨ م وذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي مرت به البلاد والذي بدأت تظهر آثاره من عام ١٩٨٤ م واستمر إلى نهاية عام ١٩٨٨ م وفي عام ١٩٨٩ م بدأت الأحوال الاقتصادية في الانتعاش بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية وتحسن أسعار البترول وزيادة التفاؤل لدى المستثمرين .

وقد أخذت أسعار الأسهم وخصوصا أسهم البنوك المحلية في الارتفاع التدريجي بعد تخلصها من مشكلة الديون الرديئة .

وشاهدنا خلال عام ٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ م تحسنا ملحوظاً في أسعار أسهم البنوك والشركات المساهمة وكان يعكس الوضع الاقتصادي السائد بالكامل حيث كان التحسن بطيئا وتدريجيا .

ولكن جاءت أزمة الخليج وحرب الكويت التي استمرت سبعة أشهر عانت منها أسعار الأسهم من انخفاض شديد في قيمتها وخصوصا أسهم البنوك والشركات الصناعية في حين لم تتأثر كثيراً أسعار أسهم الشركات الزراعية والخدمات .

وبعد انتهاء حرب تحرير الكويت وخروج الهياكل الاقتصادية الرئيسية سالمة من آثار الحرب فإن أسعار الأسهم عكست إلى حد كبير جو التفاؤل بانتعاش اقتصادي كبير بعد الحرب .

وأخذت أسعار أسهم البنوك والشركات الصناعية تقفز قفزات كبيرة خلال الفترة من ٩١/٣/٣١ إلى ٩٢/٣/٣١ ويرجع سبب هذه القفزات الكبيرة والسريعة إلى سببين رئيسيين :

١ - تعويض الخسارة التي لحقت بالأسعار نتيجة لظروف الحرب .

٢ - توقع حصول انتعاش اقتصادي كبير بعد الحرب وخصوصا بسبب ارتفاع انتاج المملكة من البترول لتعويض النقص في الانتاج العالمي وتماسك أسعار البترول إلى حد كبير .

وإذا أخذنا في الاعتبار هبوط سعر الفائدة على الدولار الأمريكي (يمثل ٨٠٪ من حجم الودائع السعودية في الخارج) .

فإن عودة الأموال المهاجرة للاستثمار المحلي لانخفاض العائد الخارجي قد أشعل نار المنافسة على الأسهم المحلية وخصوصا أن سوق الأراضي والعقارات قد استنفد قوته نتيجة لاكتمال البنية الأساسية للدولة .

واتجهت معظم تلك الأموال للاستثمار في أسهم الشركات القائمة أو توسيع الشركات الموجودة أو تأسيس شركات جديدة .

وهذه ظاهرة صحية لأنها تزيد قيمة الثروة الوطنية مما يدفع إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي .

ولكن السؤال الأساسي يظل قائما .. هل يمكن لهذه الأسعار أن تزيد إلى مالا نهاية وما هو الحد المعقول لهذه الزيادة ؟؟

من الناحية النظرية يمكن للأسعار أن تزيد إلى مالا نهاية حيث أن معدل التضخم (ارتفاع الأسعار المستمر) هو في الغالب (موجب) ، ولذلك عدة أسباب منها الزيادة السنوية في الأجور والرواتب وأسعار السلع العالمية (التكاليف) .

ولكن هذه الزيادة المستمرة في الأسعار تأخذ شكلا متدرجا سنويا .

أما بالنسبة لأسعار الأسهم فهي ستكون في شكل موجات ترتفع أحيانا ثم تعاود الارتفاع الكبير ثم تهدأ .. وهكذا .. حتى تكتمل الدورة الاقتصادية .. وتهدأ حركة الانتعاش الاقتصادي وتبدأ أسعار الفائدة في الارتفاع .. تعود أسعار الأسهم إلى الهبوط .. لتأخذ دورة جديدة في طريق الهبوط .

السؤال الأخير .. هو هل يمكن أن يحدث هبوط مفاجيء وشديد في أسعار الأسهم مثلما حدث في سوق المناخ أو في يوم الاثنين الأسود في نيويورك عام ١٩٨٧ ؟؟

والجواب هو : من المستبعد حدوث نفس الشيء في سوق الأسهم السعودية وذلك لعدة أسباب أهمها :

١ - أن الذي حدث في سوق المناخ هو بيع وشراء أسهم شركات غير موجودة فعلا وبطريقة الدفع المؤجل وبشيكات بدون رصيد نقدي حاضر .

وهذا غير متوفر في السوق المحلية حيث أن الأسهم المتداولة هي لشركات قائمة وطريقة الدفع فورية عن طريق أموال متوفرة فعلا في أيدي المستثمرين .

٢ – أن الذي حدث في نيويورك وبقية بورصات العالم كان نتيجة للشراء عن طريق العربون (Margin) أي الدفع الجزئي لقيمة الصفقات ، حيث يتم دفع ٥ أو ١٠٪ فقط من قيمة الصفقة فإذا هبط السعر بتلك النسبة فإن المشتري يضطر للبيع فوراً لتخفيض نسبة الخسارة .

وهذا النوع غير متوفر محليا حيث يتم دفع قيمة الصفقة بالكامل عند الشراء فإذا انخفضت الأسعار فإن المشتري قادرٌ على تحمل الخسارة وانتظار الفرصة المناسبة للبيع عند تحسن الأسعار .

ولذلك يستبعد حدوث انهيار شديد ومفاجىء في أسعار الأسهم المحلية للأسباب السابقة .. ولكن هذا يعني أن لا تحدث تصحيحات من وقت لآخر في أسعار الأسهم والمتوقع أن تأخذ أسعار الأسهم شكل الموجات المتتالية في طريق الصعود أو الهبوط ولكن لا تحدث انهيارات مفاجئة .

(والله أعلم)

أثر تكلفة الاقتراض على تداول الأسهم المحلية والعالمية

د. محمد الغنايم

مقدمــة :

تقوم البنوك التجارية بدور رئيسي في مد القطاعات الاقتصادية بالسيولة اللازمة وذلك عن طريق منح القروض والتسهيلات المصرفية بأشكالها المختلفة لهذه القطاعات .

وتحمّل البنوك هذه القطاعات تكلفة مالية تختلف من وقت لآخر صعوداً وهبوطاً متأثرة بعوامل عديدة تعكس في مجموعها حالة العرض والطلب على النقود في حينه .

في هذه المقالة ينحصر حديثنا على بيان أثر تكلفة الاقتراض التي تفرضها البنوك التجارية على المستقرضين الذين يتعاملون في تداول الأسهم المحلية والعالمية وتستمد المقالة حيثياتها ونتائجها من واقع الدراسة والمتابعة المستمرة التي تقوم بها دار الاستشارات المالية والاستثمارية بالرياض للأسواق المحلية والعالمية على أساس يومي منذ ١٩٨٨/١/١ م .

منحنى تكلفة الاقتراض :

كما هو الحال في أسواق السلع وأسواق العقار ، كذلك الحال في سوق النقد هناك العارض وهناك الطالب وحتى تتم عملية التعاقد لابد من وضع « حد » يتم الاتفاق عليه وترضى به الأطراف المعنية . هذا « الحد » أو « السعر » هو ما نسميه في هذه المقالة « تكلفة القرض » أو ما يسمى في الاقتصاد الغربي « سعر الفائدة » .

وكما لا يغيب عن بال أحد منا يختلف التجار والمستثمرون عن بعضهم البعض من حيث الحاجات والمتطلبات ، فمنهم من قد يحتاج النقد ليوم واحد ، وثان قد يحتاجه لمدة شهر ، وثالث قد يحتاجه لمدة سنة ، ورابع قد يحتاجه لمدة خمس سنوات ، وخامس قد يحتاجه لمدة عشر سنوات أو أكثر وهكذا ...

وحيث أن السوق الحرة النشطة تسير دوما وفق منهاج وأسلوب منظم يفرضه واقع العرض

والطلب فيه نرى أن السوق النقدي استطاع تطوير وسيلة توضح تكلفة الاقتراض لعملة ما لفترات زمنية مختلفة يمكن أن تصنف على أساس قصيرة الأجل (لمدة سنة أو أقل ومتوسطة الأجل للمدد الأكثر من سنة وإلى خمس سنوات مثلا) وطويلة الأجل حيث قد تصل إلى ثلاثين سنة . هذه الوسيلة هي ما نسميها في هذه المقالة « منحنى أو خط تكلفة الاقتراض » والمتتبع لمنحنى تكلفة الاقتراض على الريال السعودي والدولار الأمريكي لفترات تمتد من أسبوع واحد إلى خمس سنوات للفترة من ١٩٨٨/١/١ م وحتى تاريخه سيلاحظ أن منحنى تكلفة الاقتراض على الريال السعودي لفترات بين أسبوع ولغاية سنة تقريبا يقع بالكامل في مستوى أقل (أدنى) من مستوى منحنى الاقتراض على الدولار الأمريكي أي أن تكلفة اقتراض الريال السعودي أقل من تكلفة اقتراض الدولار الأمريكي ، وهذا الوضع يعكس في الحقيقة أمرين أحدهما أن الريال السعودي متوفر بدرجة أكبر من توفر الدولار الأمريكي ، (أو الطلب على الريال السعودي أقل من الطلب على الدولار الأمريكي) في السوق المحلي . وثانيهما أن الريال السعودي يتمتع باستقرار في الأمد القصير أكثر من الدولار الأمريكي حيث أن سعر الريال السعودي ، يعتبر شبه ثابت أمام الدولار الأمريكي في حين أن الدولار الأمريكي يعتبر عملة عائمة غير مقيده على الاطلاق ، الأمر الذي يجعلها عرضة لتقلبات أكثر من غيرها من العملات .

ويختلف الأمر لمن يتتبع وضع خطي تكلفة الاقتراض على الريال السعودي والدولار الأمريكي من فترة السنة ، وحتى فترة خمس السنوات ، حيث يلاحظ أن الأمر انعكس بالكامل فخط تكلفة القروض على الريال يقع بالكامل فوق خط تكلفة القروض على الدولار . أي أن تكلفة اقتراض الريال لخمس سنوات مثلا أعلى من تكلفة اقتراض الدولار لنفس الفترة . ويعود الأمر في ذلك إلى أمور تصنيفية عن نوع وطبيعة وملائمة المقترض وهذا الأمر ليس من اختصاص مقالتنا.

حركة سوقي الأسهم السعودي والأمريكي منذ بداية عام ١٩٨٨ وحتى تاريخه :

السـوق السعـودي ..

لو تتبعنا العلاقة التي تربط بين قيمة الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي وتكلفة الاقتراض (سعر الفائدة) على الريال (١٢ شهر) للفترة من ١٩٨٨/١/١ وحتى تاريخه سنلاحظ الحقيقتين التاليتين :

(أ) أن حجم التداول يزداد بصورة حادة خلال الربع الرابع من كل سنة ، ويعود ذلك إلى تكثيف عمليات التداول من قبل المتعاملين للحصول على الأرباح الموزعة والتي تدفع عادة في النصف الأول من العام التالي . مثل هذه الحركة توضح الطريقة العلمية التي يتصرف بها جمهور المتعاملين حيث يؤجلون التداول إلى فترات متأخرة من السنة المالية حتى تكون فترة حمل أعباء تكلفة الاقتراض محدودة ولا تتعدى ٤ – ٥ أشهر من السنة .

(ب) وسنرى واضحا كذلك أنه في حين أن أسعار

الفائدة خلال فترة الأرباع الثلاثة من عام ١٩٨٨ م كانت تتجه إلى أعلى كان حجم التداول يتجه إلى أسفل لنفس الفترة وعندما بدأت أسعار الفائدة تتجه إلى الاستقرار خلال الربع الرابع من العام ١٩٨٨ م قفز حجم التداول إلى أعلى أما خلال عام ١٩٨٨ - ١٩٩٠ م وحتى بداية مشكلة الخليج فقد اتجهت أسعار الفائدة على الريال إلى أسفل . وكان بالمقابل أن اتجه حجم التداول في السوق المحلي إلى أعلى وبحدة . وبعد انتهاء أزمة الخليج اتجه حجم التداول إلى أعلى بحدة شديدة مصحوبا بانخفاض شديد في مستوى معدلات الفوائد على الريال .

من ذلك يتضح لنا أن هناك علاقة عكسية بين حجم التداول في سوق الأسهم المحلي وبين مستويات معدلات الفائدة على الريال السعودي لمدة سنة .

السوق الأمريكي

بالنسبة للسوق الأمريكي فمن المقارنة بين حركة مؤشر داو جونز الصناعي وحركة سعر الفائدة التفضيلي على الدولار الأمريكي خلال الفترة من ١٩٨٨/١/١ م ، وحتى تاريخه تثبت نفس الحركة التي حصلت في السوق السعودي ويجب أن لا يغيب عن الذهن أنه مع بداية عام ١٩٨٨ م كان سوق الأسهم الأمريكي لا يزال متأثراً بالهبوط الحاد الذي أصابه خلال شهر أكتوبر ١٩٨٧ م . حيث كانت أسعار الأسهم بصورة عامة لا تزال متدنية . وبالرغم من ذلك ونظراً لاستمرارية ارتفاع معدل الفائدة على الدولار ، لم يستطع المؤشر أن يرتفع بصورة حادة أو حتى مقبولة لاستغلال فرصة تدني الأسهم و لم يبدأ الصعود الحاد في المؤشر إلا بعد ما تأكد جمهور المتعاملين بالأسهم من ثبات أسعار الفوائد في أواسط عام ٨٩ ومن ثم بداية انحدارها التدريجي حتى تاريخه حيث صاحبها الارتفاع الحاد في المؤشر .

مثال عملي وتحليلي :

بعد أن تتبعنا حركة تداول الأسهم في السوقين السعودي والأمريكي مقارنة بحركة منحنى تكلفة الاقتراض لكل منهما ، لنعد الآن إلى حياتنا اليومية ونرى كيف يؤثر كل ذلك على سير الشركات المساهمة وأسواق تداول الأسهم والمستثمر في سوقي الأسهم السعودي والأمريكي .

لنأخذ الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر لشركة معينة وبتاريخ معين (انظر الشكل رقم ١ والشكل رقم ٢) .

(أ) الميزانيـة :

يبين الشكل رقم ١ الميزانية العمومية لشركة رأس مالها المدفوع ٤٠٠٠ ممثلة في ٤٠ سهما ويبين توزيع الموجودات والمطلوبات أن الشركة تعتبر شركة محافظة وتنتهج سياسات مالية تمويلية سليمة فنرى أن حساب المدينين قد بلغ ٣٥٠٠ وبالمقابل فالالتزامات أو الديون القصيرة الأجل تساوي ٣٦٠٠ وهذا أمر منطقي ومعقول كذلك

نلاحظ أن الديون الطويلة الأجل قد بلغ رصيدها ٢٤٠٠ وهي مستثمرة بالكامل في أصول أو موجودات طويلة الأجل وهذا أمر يدل على سياسة استثمارية متزنة أيضا .

(ب) الأربــاح والخســائــر :

يبين الشكل رقم (٢) حساب الأرباح والخسائر للشركة وفق أربع فرضيات أساسية هي :

١ - حساب أرباح وخسائر دون وجود مصاريف تمويل .

٢ - حساب أرباح وخسائر بتكلفة اقتراض ١٠٪ .

٣ - حساب أرباح وخسائر بتكلفة اقتراض ١٥٪ .

٤ - حساب أرباح وخسائر بتكلفة اقتراض ٢٠٪ .

لنرى الآن تكلفة الاقتراض على الشركة مصدرة السهم وعلى سوق الأسهم وعلى المستثمر في الأسهم .

أولا : الأثـر على الشـركـة مصـدرة السهـم :

كما نلاحظ من الشكل رقم ٢ فإن إجمالي الربح قبل خصم تكلفة الاقتراض (الفوائد) كان ٣٠٠٠ في أربع الفرضيات ، وعندما تم احتساب مصاريف التمويل واقتطاع معدل ضريبي يعادل ٣٥٪ فإن الربح الصافي للشركة وللسهم تحت الفرضيات الأربع أصبح كالتالي :

	صافي الربح	ربح السهم الواحد
في حالة بدون تمويل	١٩٥٠	٤٨,٧٥
في حالة مصاريف تمويل ١٠٪	١٥٢٨,٨	٣٨, ٢
في حالة مصاريف تمويل ١٥٪	١٣٣٣,٨	٣٣,٣٥
في حالة مصاريف تمويل ٢٠٪	١١٣٨,٨	٢٨,٧٦

إذن نلاحظ أنه كلما ارتفعت مصاريف التمويل كلما انخفض صافي ربح الشركة وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض ربح السهم الواحد . وهذا الأمر يحد من قدرة الشركة على توزيع الأرباح على المساهمين من جهة وعلى تحويلها إلى رأس المال لمواجهة عمليات التوسع والنمو من جهة ثانية وكلا العاملين ذو أثر سلبي على الشركة وعلى سهمها المصدر .

ثـانيـا : الأثـر على سـوق الأسهـم :

إن المستثمر الواعي هو الذي يخطط لاستثماراته قبل الدخول فيها . بمعنى آخر المستثمر الواعي هو الذي يعرف بالضبط أو على وجه التقريب العائد الذي يأمل في تحقيقه . لأنه إذا لم يكن ذا هدف واضح فإنه لن يستطيع تقييم أو تسعير الأسهم وبالتالي لن يكون قادراً على معرفة ما إذا كان سهم معين يباع بسعر أعلى أو بسعر أقل من السعر الذي من المفروض أن يتم تداوله عليه .

ولنفترض أن مستثمراً أو متاجرا في الأسهم وضع سياسة استثمارية تنص على عدم الدخول في أي عملية شراء إذا كانت نسبة العائد المتوقع على السهم تقل عن ١٢,٥٪ وهذا يعني أن المركز المالي للسهم يعادل ٨ ، حيث المركز المالي للسهم يحسب بالطريقة التالية :

المركز المالي للسهم = سعر السهم السوقي / ربح السهم

وسنفترض أن هذا المستثمر أراد شراء سهم الشركة الموضحة ميزانيتها وأرباحها وخسائرها في الشكلين ١ ، ٢ فماذا سيدفع هذا المستثمر بصفته مستثمرا واعيا ثمنا لسهم نفس الشركة تحت فرضيات التمويل المختلفة (بدون تمويل ١٠٪ ، ١٥٪ ، ٢٠٪) .

بتطبيق قانون المركز المالي للسهم نحصل على الجواب التالي :

في حالة عدم وجود تمويل سيدفع المستثمر ٣٩٠ ريالاً للسهم ويحقق ١٢,٥٪ .

في حالة ١٠٪ تمويل سيدفع المستثمر ٣٠٥,٦ ريال حتى يحقق ١٢,٥٪ .

في حالة ١٥٪ تمويل سيدفع المستثمر ٢٦٦,٨ ريال حتى يحقق ١٢,٥٪ .

في حالة ٢٠٪ تمويل سيدفع المستثمر فقد ٢٢٧,٧٦ ريال حتى يحقق ١٢,٥٪ .

يعني هذا ؟ أنه كلما ارتفعت مصاريف التمويل أو الاقتراض كلما أصبح لزاما على المستثمر أن يدفع سعرا أقل بالأسهم المعروضة حتى يتمكن من تحقيق نفس العائد الذي يرغب في تحقيقه وهذا الأمر يقلل من الطلب على الأسهم بأسعارها المرتفعة ويؤدي إلى انخفاض في حجم التداول بالسوق وبالتالي إلى انخفاض في الأسعار وإلى انخفاض في نشاط السوق .

ثالثا : الأثر على المستثمر :

غالبية المتعاملين في الأسهم يلجأون بطريقة أو بأخرى إلى الاقتراض من البنوك لتمويل عمليات متاجرتهم في الأسهم وهم يقترضون عادة وخاصة في السوق المحلي السعودي مقابل رهن الأسهم وحصولهم على نسبة معينة من قيمتها السوقية . أو مقابل وجود حساب لهم لدى إحدى شركات الاستثمار في الخارج . وعادة وبالمتوسط تمنح هذه البنوك حسابا جاريا مدينا أو قرضا حديا لمالك الأسهم يعادل ما بين ٥٠ - ٧٠٪ من القيمة السوقية لهذه الأسهم ولنفترض أن أحد المتاجرين بالأسهم استطاع الحصول على قرض واحد بقيمة ٥٠٪ من قيمة أسهمه ولنفترض أن هذا التاجر يمتلك سهما واحد من أسهم الشركة في مثالنا السابق ماذا سيحدث لقدرة هذا التاجر الاستقراضية في حالة الفرضيات الأربع (بدون تمويل ١٠٪ ، ١٥٪ ، ٢٠٪) .

قـدرة الاقتــراض

الفـرضيــة	من البنك ٥٠٪ من سعر السهم	تكلفة الاقتراض الحــــدي	صافي الربح
بـدون تمـويـل	١٩٥	صفر	٤٨,٧٥
١٠٪	١٥٢, ٨	(١٨,٣٤)	١٩,٨٦
١٥٪	١٣٣, ٤	(٢٢,٦٩)	١٠,٦٦
٢٠٪	١١٣,٨٨	(٢٥)	٣,٤٧

ماذا يمكن أن نشتق من ذلك ؟

١ - كلما زادت تكلفة الاقتراض كلما قلت القدرة على الاقتراض مقابل رهن الأسهم لأن سعر السهم يهبط تلقائيا وبالتالي تقل كمية الأموال المستخدمة في تـداول الأسهم .

٢ - كلما زادت تكلفة الاقتراض الحدي لتمويل تداول الأسهم كلما قل صافي ربح السهم وبالتالي يؤدي إلى انخفاض سعر السهم .

الأثر الدوار لتكلفة القروض على سوق الأسهم :

ولتلخيص ما توصلنا إليه في هذا المثال العملي تعالوا نشاهد شكل رقم (٣) والخاص بالأثر الدوار لتكلفة الاقتراض على سوق الأسهم .

يبين الشكل أن ارتفاع تكلفة القروض يؤدي إلى انخفاض في أرباح الشركة ونتيجة لذلك تنخفض أرباح السهم الموزعة والمحولة وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض في سعر السهم .

الانخفاض في سعر السهم يؤدي إلى انخفاض في قدرة المستثمرين على الاقتراض من البنوك مقابل سعر السهم في السوق من قبل المستثمرين الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في حجم الأموال المخصصة والمتوجهة إلى سوق الأسهم وهذا يؤدي إلى كساد أو هبوط في حجم التداول وبالتالي ينعكس في هبوط آخر في أسعار الأسهم لتدني الطلب عليها والهبوط في أسعار الأسهم يؤدي مجددا إلى انخفاض في القدرة على الاقتراض وهكذا تبقى الدائرة تدور إلى أن تبدأ الإشاعات تدور بين المتعاملين في الأسهم بأن السلطات النقدية أو البنوك المركزية ستقوم بتخفيض تكلفة القروض وعند ذلك يبدأ المتعاملون في سوق الأسهم من تكثيف نشاطاتهم وفقا لمعكوس الشكل رقم (٣) حيث يصبح على النحو التالي :

انخفاض في تكلفة القروض يؤدي إلى ارتفاع في أرباح الشركة يؤدي إلى ارتفاع في الأرباح المحولة والموزعة يؤدي إلى ارتفاع في سعر السهم يؤدي إلى ارتفاع في القدرة على الاقتراض يؤدي إلى ارتفاع في الأموال المتجهة إلى سوق الأسهم يؤدي إلى ارتفاع وزيادة في الطلب على الأسهم يؤدي إلى ارتفاع في أسعار الأسهم وهكذا دواليك .

النتيجـة :

هدفت هذه المقالة إلى الاستقصاء عن مدى أثر تكلفة الاقتراض على أسواق الأسهم المحلية وأسواق الأسهم العالمية من الناحيتين العملية والنظرية .

ولقد تبين من خلال التحليل العملي والمشاهدات الواقعية لحركة تداول الأسهم في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الأسواق تتأثر سلبيا بارتفاع تكلفة الاقتراض وإيجابيا بانخفاضها .

الميزانيــة العموميــة

موجودات (أصــول)	مطلوبـات (خصــوم)
١٠٠ نقـد ٤٠٠٠ بضاعة ٣٥٠٠ مدينون	٣٦٠٠ ديون قصيرة الأجل ٢٤٠٠ ديون طويلة الأجل
٧٦٠٠ مجموع فرعي	٦٠٠٠ مجموع فرعي
٢٤٠٠ موجودات طويلة الأجل	٤٠٠٠ رأس المال المدفوع (قيمة ٤٠ سهما)
١٠٠٠٠ مجموع الميزانية	١٠٠٠٠ مجموع الميزانية

(الميزانية العمومية لشركة)
شكل رقم (١)

حساب الأرباح والخسائر

(١) الشركة :

البند	بدون تمويل	١٠٪	١٥٪	٢٠٪
المبيعات	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
(تكلفة المبيعات)	(١٠٥٠٠)	(١٠٥٠٠)	(١٠٥٠٠)	(١٠٥٠٠)
هامش الربح	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠
(مصاريف الإدارة والبيع)	(١٥٠٠)	(١٥٠٠)	(١٥٠٠)	(١٥٠٠)
اجمالي الربح قبل الفوائد	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
(مصاريف التمويل)	(صفر)	(٦٤٨)	(٩٤٨)	(١٢٤٨)
الربح قبل الضرائب	٣٠٠٠	٢٣٥٢	٢٠٥٢	١٧٥٢
(الضرائب)	(١٠٥٠)	(٨٢٢,٢)	(٧١٨,٢)	(٦١٣,٢)
الربح الصافي	١٩٥٠	١٥٢٨,٨	١٣٣٣,٨	١١٣٨,٨
ربح السهم	٤٨,٧٥	٣٨,٢	٣٣,٣٥	٢٨,٧٦

(٢) سوق الأسهم :

البند	بدون تمويل	١٠٪	١٥٪	٢٠٪
المركز المالي .. للسهم	٨	٨	٨	٨
سعر السهم السوقي	٣٩٠	٣٠٥,٦	٢٦٦,٨	٢٢٧,٧٦

(شكل رقم ٢)

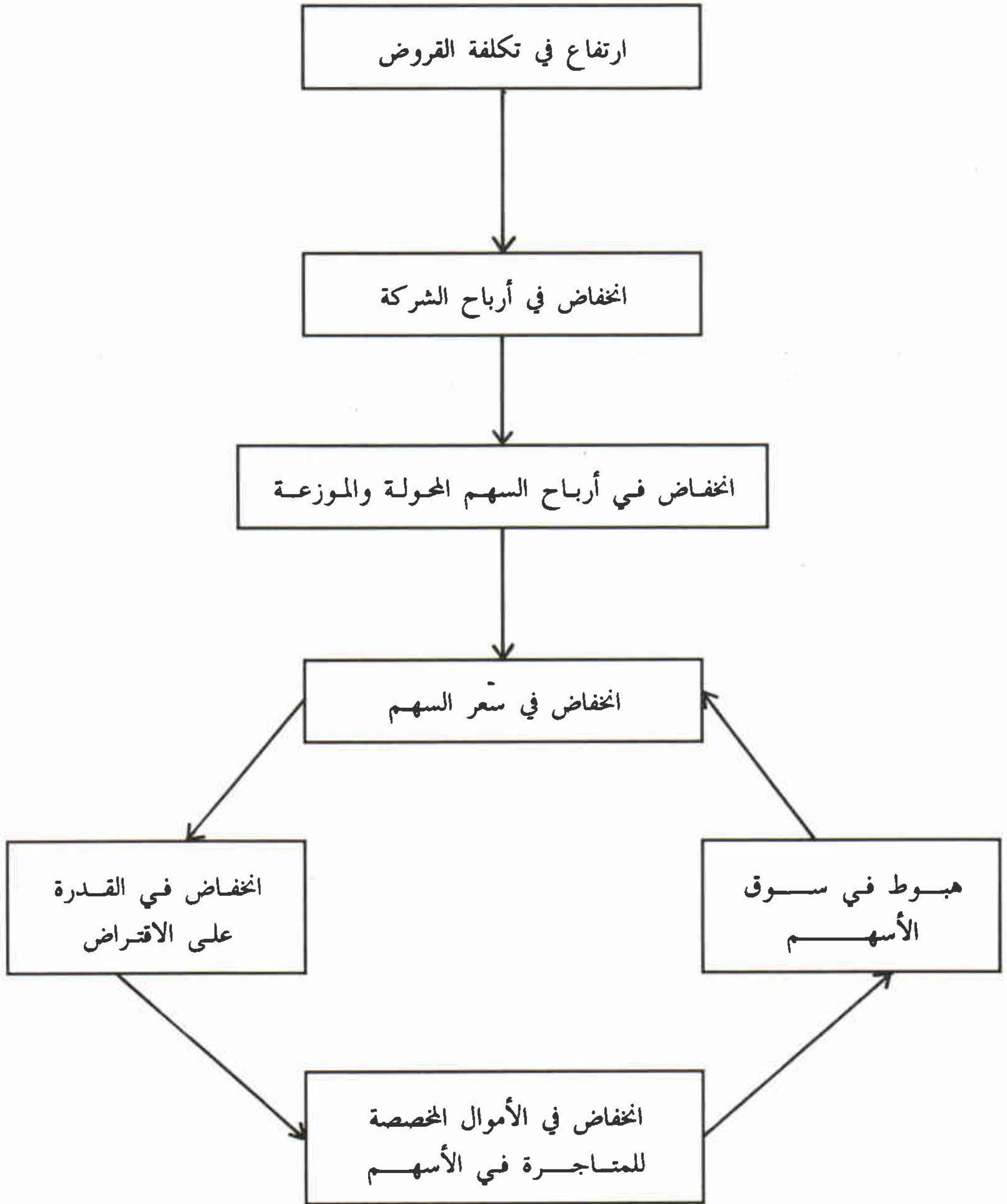
(٣) المستثمر :

قيمة القرض الحديث (٥٠٪)	ـ	١٥٢,٨	١٣٣,٤	١١٣,٨٨
(تكلفة القرض الحدي)	ـ	(١٨,٣٤)	(٢٢,٦٩)	(٢٥)
صافي دخل السهم	٤٨,٧٥	١٩,٨٦	١٠,٦٦	٣,٤٧

نتيجة تحرك الفائدة لأعلى على صافي دخل السهم :

٤٨,٧٥	(١٨,٩٤)	(٢٨,٣٨)

(الأرباح والخسائر وأثر تكلفة الاقراض)
(تابع شكل رقم ٢)



الأثر الدوار لتكلفة القروض على سوق الأسهم
(شكل رقم ٣)

السلطة والقيادة
بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي

الدكتور / طاهر مرسي عطية
أستاذ إدارة الأعمال - وكيل الدراسات العليا والبحوث
كلية التجارة - جامعة قناة السويس - بورسعيد

مقدمـــة :

يستهدف هذا البحث استكشاف مفهوم السلطة ومفهوم القيادة في الفكر الإسلامي ، ومقارنة هذين المفهومين بما ورد في الفكر الإداري الغربي ، وصولاً إلى تحديد معالم النظرية الإسلامية في هذا المجال .

ويتكون هذا البحث من مبحثين نعرض في أولهما لكل من السلطة والقيادة كمفهوم إداري استمد أصوله أساساً من الفكر الإداري الغربي ، ونعرض في الثاني لكل من السلطة والقيادة في الفكر الإسلامي ، لننتهي من هذا العرض إلى تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين مفهومي كل من السلطة والقيادة في كلا الفكرين .

المبحث الأول

السلطة والقيادة كمفهوم إداري

أولاً - مفهوم السلطة :

السلطة في مجال الإدارة ، هى التي تعطي للتنظيم الإداري شكله الرسمي ، وللقائمين عليه - في قمته - القوة التي تمكنهم من صنع القرارات ، ابتغاء تحقيق الأهداف وترجمتها إلى واقع . ومعنى ما سبق أن لها « دورا » ، وأنها في نفس الوقت « وظيفة » من أعلى الوظائف الإدارية ، والتي يتحدد موقعها في قمة الوظائف القيادة للإدارة العامة [1] .

وينبثق من « دور » السلطة ، مجموعة قواعد تحدد السلوك العام للتنظيم بما فيه من أعضاء ،

(١) د. إبراهيم درويش ، الإدارة العامة في النظرية والممارسة ، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ م) ، ص ٨٥ .

كما يتجسد في كونها « وظيفة القوة » التي تعني ما تملكه القيادة الإدارية من قدرات ، وما في يد الرئاسة الإدارية من صلاحيات ، تتحدد العلاقات المختلفة داخل التنظيم الإداري على أساسها ، كما تتحدد أيضا علاقات هذا التنظيم في مستواه الإداري ، بغيره من التنظيمات الأخرى ، سواء أعلى أو أسفل منه ، أو يقع في مستواه [1] .

ويعرف « سيمون » السلطة بأنها قوة صنع القرارات التي توجه أعمال الآخرين ، وأنها علاقة بين شخصين أحدهما أعلى من الآخر مرتبة . ويصنع الأعلى القرار مع توقع طاعة الأدنى له ، بل أن الأدنى يتوقع بطبيعته صنع وصدور القرار من الأعلى ، والعلاقة بين الطرفين تُمثل نموذجا سلوكيا داخل التنظيم [2] .

ولقد قَسَّم الكتاب أنواع السلطة إلى خمس هي [3] :

(أ) سلطة الثقة : وهى ذلك النوع من السلطة الذي يحدث القبول لدى المُخاطَب بها بسبب أنها صدرت من شخص أهل للثقة ، يتمتع بسمعة طيبة وماضٍ مشرف حقق فيه آثاراً ممتازة أهلته لمكانة الثقة التي يتمتع بها . ويتمتع القائد الإداري في هذه الحالة بتقبّل مرؤوسيه لاقتراحاته وتوجيهاته بسهولة دون تحليل أو مراجعة أو شك في حكمته .

(ب) **سلطة القيادة** : وهى نوع يتداخل مع النوع الأول في كونه يتحد معه في طبيعته ونتائجه إلا أنه يختلف عنه في مضمونه . فسلطة القيادة هى أولاً سلطة ثقة حينما تُمَارس من جانب القائد الإداري الأعلى ، وهى تطاع دونما مناقشة للمصدر الذي انبثقت منه . بيد أن مضمونها يختلف عن سلطة الثقة . ذلك أنها تتواجد إبتداءً في التنظيم الرسمي وفق السلم الهرمي للتنظيم ، حيث يتواجد في بعض التنظيمات بعض القيادات الإدارية القليلة جدا ، والتي تمتلك قدراً كبيراً من الثقة الموجودة بينها وبين أعضاء التنظيم ، والتي توحي لأفراد التنظيم بأنها لا تفعل خطأً .

فالقائد الإداري في هذه الحالة يُعتبر بمثابة الرمز بالنسبة لأتباعه . ومن ثم فإن السلطة تسري وتطاع كواجب على أساس ثقة أعضاء التنظيم في حكم وحكمة القائد الإداري ، وذلك لما يتمتع به في أذهان

---

(١) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢) - Simon Herbert, A; Administrative Behavior (2nd Ed.), The Macmillan Co. N.Y., 1985, PP. 123-154.

(٣) راجع في هذا :

- إبراهيم درويش ، الإدارة العامة في النظرية والممارسة ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ م) ، ص ٩٢ - ١٠٠ .
- على الشريف ، الإدارة العامة ، مدخل الأنظمة ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ م) ، ص ٢٨٣ - ٢٩٦ .
- محمود عساف ، أصول الإدارة ، (القاهرة : مكتبة لطفي ، د.ت) ، ص ٣٦٠ - ٣٦٣ .
- هربرت سيمون ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ - ١٩٢ .

تابعيه من عقلية حكيمة وقرار سليم وبصيرة لا تخطىء ، ولذلك يتقبل التابعون قرار الرئيس هنا دون مناقشة .

(جـ) **سلطة الانتماء** : وهى السلطة المتولدة عن ارتباط الفرد بجماعة معينة داخل التنظيم . وَتَقَبُّل الجماعة ككل لهذه السلطة . ويُقبَل الفرد عضوا في الجماعة من خلال الجماعة نفسها ، وليس من خلال علاقة مباشرة بينه وبين الممارس للسلطة .

(د) **سلطة الرئاسة** : حيث تعتمد الرئاسة الإدارية على السلطة المحددة للوظيفة التي تتولاها ، والذي عن طريقها تقوم بتسيير العمل المنوط بها . وتعتمد هذه السلطة على ما تحت يدها من أدوات الثواب والعقاب .

(هـ) **سلطة الشرعية** : وبمقتضاها يُقْبِل أعضاء التنظيم على طاعة هذا الفرع من السلطة تلقائيا وبرضاهم الكامل . ويكمن الباعث وراء ذلك في طبيعة هذه السلطة القائمة على الشرعية . وتقوم الشرعية هنا على عوامل متداخلة تتمثل في العوامل القانونية والخلقية والقيم الاجتماعية ومن ثم يقبل الأفراد على إطاعة هذه السلطة وتَقَبُّلِهَا حيث يستشعرون بأنهم قبلوا ذلك لكونه يتفق وما يجب أن يكون عليه سلوكهم ، وبالتالي فإن السلطة الشرعية تعتمد على مجموعة من قواعد السلوك التي تحدد للفرد داخل التنظيم ووفق التسلسل الهرمي ، ما يجب عليه عمله ، وما يجب عليه الإنتهاء عنه ، وما هو مُخَيَّر فيه .

وتتواجد سلطة الشرعية على النحو السابق ، في ذهن الفرد يوم أن ينضم إلى التنظيم ويصبح عضوا فيه ، وكأنها جزء من مضمون عضوية التنظيم .

ثانياً — القيــادة :

تلعب القيادة الدور الأساسي في ربط وحدات التنظيم بأعضائه ، وبالهدف الذي يسعى التنظيم إلى تحقيقه ، وإحداث التنسيق الكامل بين كل ما سبق ، والعمل على توجيه التنظيم الوجهة السليمة المتفقة مع هدفه ... وهى بهذا المضمون ، تستلزم الاستخدام الأمثل للقدرات والإمكانيات التي يمتلكها القائد الإداري ، والتي أهلته للوصول إلى مرتبة القيادة في الإدارة العليا . وهى بعد تركز على الجانب الإنساني بالدرجة الأولى ، خاصة فيما يتعلق بالقدرات الاستثنائية التي تملكها القيادة . ومعنى ذلك أن القيادة لا تتمثل أساساً في السلطة التي يضعها القانون في يد القيادة الإدارية ، وإنما فيما تملكه من مميزات وقدرات ... ومن المؤكد أن السلطة تُعتبر أحد مكونات مضمون القيادة ... ولكن من المؤكد أيضا أن القيادة أكثر ارتباطا بالمقدرة الطبيعية والإمكانيات الممتازة التي تتمتع بها القيادة ، ومن ثم فهى ترتكز أساساً على هذه المقدرة ، وعلى الفهم الصحيح والتفهم لكل اعتبارات التنظيم ، والمقدرة على سلامة الحكم

وقدرة التصور الصحيح ، كل ذلك أكثر من اعتمادها على القدر من السلطة الموضوع في يدها [١] .

وتحتوي كتب الإدارة على تعاريف عدة للقيادة [٢] ، ولكننا نكتفي هنا بالمفهوم الذي سبق عرضه للقيادة . ويتضح من هذا المفهوم اعتماد القيادة على جوانب أساسية هي : السلطة التي يضعها التنظيم في يد القائد والتي تمنحه حق إصدار الأوامر وحق طاعة المرؤوسين لهذه الأوامر ، وقدرة القائد الشخصية على التأثير في أفراده وعلى التنسيق والتوجيه لجهودهم تحقيقا لأهداف التنظيم .

ويعني ما سبق أن القيادة تعتمد أساساً على قدرة صاحبها على التأثير ، وليس على ما يملكه من سلطة الجزاء . فالرئيس يستمد قوته مما يملكه من سلطات تجعل المرؤوسين ينصاعون له راضين أو كارهين . أما القائد فيستند إلى نفوذه وإلى قوة شخصيته وتأثيرها على التابعين . كما أن الرئيس يعتمد على السلطة المفوضة إليه من أعلى ، وهي تنبع من مباشرته لوظيفته وليس من شخصيته ، في حين يستمد القائد سلطته من الجماعة ذاتها ، إذ يشعر أعضاؤها بالحاجة إليه [٣] .

وليس هناك اتفاق كامل بين كتاب الإدارة على خصائص القائد الإداري الناجح . ويقسم البعض خصائص القائد الإداري الناجح إلى نوعين هما :

(أ) خصائص تخصصيه مرتبطة بالموقع وبالموقف وكل الظروف المحيطة به ، وهذه لا يمكن تحديدها مقدماً .

(ب) خصائص عامة يجب توافرها أو تواجد بعضها ، أو على الأقل عدم وجود خصائص مضادة لها في التركيب الاجتماعي لشخصية القائد .

ويمكن حصر الخصائص العامة فيما يلي [٤] :

١ – الثقة في نفسه وفي تنظيمه ، والإيمان بقيم وأهداف هذا التنظيم .
٢ – المهارة ، حسن الأداء ، والقدرة على التكيف .
٣ – الحزم ، والسرعة في اختيار البدائل .
٤ – قدر كبير من المعرفة والذكاء .
٥ – قدرة غير عادية على الإقناع والتأثير .
٦ – ارتباط سلوكه بقيم وأهداف وسلوك التنظيم حتى يكون قدوة حسنة .
٧ – قدرة فائقة على التنسيق وإحداث الوحدة والترابط في داخل التنظيم .
٨ – قدرة على خلق إحساس بالانسجام في توجيه التنظيم ، وتأكيد الإيمان بقيم التنظيم في نفوس أعضائه ، وسعيه لتحقيق المصلحة العامة .

---

(١) د. إبراهيم درويش ، الإدارة العامة في النظرية والممارسة ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ ، نقلا عن :
- Tead Ordway, The Art of Administration, Mc Graw Hill, N.Y., 1951, PP. 136-137.
(٢) أحمد إبراهيم أبو سن ، الإدارة في الإسلام ، (دبي : المطبعة العصرية ، ١٩٨١ م) ، ص ٩٦ – ٩٨ .
(٣) محمود عساف ، أصول الإدارة ، مرجع سابق ، ص ٤٥٣ – ٤٥٤ .
(٤) إبراهيم درويش ، الإدارة العامة في النظرية والممارسة ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

٩ – القدرة والإمكانية الطبيعية في تحقيق واستعمال ما سبق دون اللجوء إلى السلطة ، والاعتماد عليها كأداة جزاء .

١٠ – استعداده الطبيعي في الإقناع ، والاقتناع ، وخلق حوار بَنَّاء في التنظيم ، والبعد عن الأسلوب التسلطي ، وأن يكون على قدر كبير من العدالة في علاقته بأعضاء التنظيم .

١١ – قدرات طبيعية في تركيبه الاجتماعي على مواجهة المشاكل والتصدي لها بأسلوب ناجح .

١٢ – قدرة على المبادرة وتحقيق الأهداف .

١٣ – إمكانية إقامة اتصالات وعلاقات متينة في داخل تنظيمه ، وبين تنظيمة والتنظيمات والمؤسسات الأخرى ، من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها التنظيم .

١٤ – الاستعداد الطبيعي لتحمل المسئولية .

١٥ – أن يملك القدر المناسب من الشعور بالتعاطف مع مرؤوسيه ، كي يتمكن من خلق شعور بالرضا بينهم ، والاطمئنان والراحة .

١٦ – تواجد مهارات اجتماعية وإدارية غير عادية تسعفه في تفهم طبيعة السلوك الإنساني ، وإمكانية تقويم ذلك ، وتجنيده لصالح أهداف تنظيمه .

١٧ – تواجد الدوافع القوية لديه نحو النجاح والتصميم عليه .

١٨ – أن يكون مستقراً في سلوكه غير متقلب ولا منفعل .

١٩ – أن يملك حداً معيناً من الخبرة ، وقدراً من التخصص ، كي يتمكن من فهم عمله وإتقانه ، ونقل ذلك للعاملين معه .

٢٠ – الاعتماد على سلطة الثقة ، واستعمالها لخلق الروح التعاونية الجماعية في التنظيم ، وهو ما يحتم فتح كل أدوات الاتصالات بينه وبين أعضاء التنظيم ، وتأكيد ذلك في نفوس هؤلاء الأعضاء .

وقد قسم الباحثون القيادة إلى أنواع ثلاثة :

(أ) القيادة التسلطية أو التحكمية .

(ب) القيادة الاستشارية أو الديمقراطية .

(جـ) القيادة القائمة على أسلوب الحرية ، حيث دور الفرد يبلغ أقصى درجات الحرية في مباشرته لعمله ، كما أن دور القيادة يصل إلى أدنى درجة في مباشرتها لوظائفها ، وقد ينحصر في مجرد تقديم المشورة – إذا ما طُلِبَت منها – وفي تزويد أفراد التنظيم بالمعلومات والتنسيق بينهم .

المبحث الثاني

السلطة والقيادة في الدولة الإسلامية

عرضنا في المبحث السابق، لمفهوم السلطة وأنواعها، وَقَارنَّا بين مفهوم كل من الرئاسة والقيادة، ثم لأنماط القيادة وصفات القيادة الناجحة، ولنا الآن أن نتساءل: ما هو المفهوم الإسلامي للسلطة في الإدارة العامة؟ وما هو نوع السلطة الذي يمكن إطلاقه على السلطة في الإسلام؟ ثم ما هو مفهوم القيادة في الإسلام بصفة عامة وفي الإدارة العامة في الدولة الإسلامية بصفة خاصة؟ وما هي صفات القائد الناجح في هذه الدولة؟

أولاً - السلطة في الإسلام:

« يرى القرآن أن هدف الحكومة هو إقامة القانون الإلهي وتحقيق العدل ونشر الخير ..؛ فيقول تعالى ﴿ **الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور** ﴾ [الحج: ٤١]. فهذه الآية تبين وتقرر هدف الحكومة الإسلامية وخصائص عمالها وأُولي الأمر فيها » [(١)].

وقد جاءت الآيات القرآنية الكريمة قاطعةً بأن الحُكم للهِ. » وأنه جل شأنه هو الحاكم في هذا الكون مادام هو خالقه ومالكه، وأن على البشر أن يتحاكموا إلى ما أنزل ويحكموا به، لأنهم من وجه قد استخلفوا في الأرض استخلافاً مقيداً باتباع هدى الله، ولأنهم من وجه آخر خلفاء الله في الأرض، وليس للخليفة أن يخرج عن أمر من استخلفه » [(٢)].

فالإسلام ينشد نوعاً معيناً من الدول والحكومات هو الذي يلتزم بتعاليمه ومبادئه وتقاليده، فإذا قال القرآن للرسول ﷺ احكم بينهم فإنه يتبعها بقوله ﴿ **بما أنزل الله** ﴾، وإذا قال له لِتَحْكُمَ بين الناس، أتبعها بقوله ﴿ **بما أراك الله** ﴾ [(٣)].

من هذا يتبين أن مصدر السلطة في الدولة الإسلامية هو الحكم بما أنزل الله. فقد استخلف الله الإنسان في الأرض ليطبق أحكام شريعته. وتؤكد آيات القرآن الكريم هذا المعنى في العديد منها ومن هذه الآيات:

﴿ **ذلكم حُكم الله يحكم بينكم** ﴾.

﴿ **إن الحكم إلا لله** ﴾.

﴿ **ألا له الحكم** ﴾.

﴿ **إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه** ﴾.

﴿ **إن الحكم إلا لله عليه توكلت** ﴾.

---

(١) أبو الأعلى المودودي، الحكومة الإسلامية، (القاهرة: المختار الإسلامي، د.ت)، ص ١٢٦.

(٢) عبد القادر عوده، المال والحكم في الإسلام، (القاهرة: المختار الإسلامي، ١٩٧٧ م)، ص ٧٠.

(٣) خالد محمد خالد، الدولة في الإسلام، (القاهرة: دار ثابت، ١٩٨١ م)، ص ٧٦.

﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ .

﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ﴾ .

﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ﴾ .

ويقول الأستاذ سيد قطب أن نظرية الحكم في الإسلام « تقوم على أساس شهادة لا إله إلا الله ، ومتى تقرر أن الألوهية لله وحده بهذه الشهادة ، تقرر بها أن الحاكمية لله وحده » [(١)] .

ونعني بأن الحاكمية لله وحده ، نفس ما انتهى إليه العالم أبو الأعلى المودودي والذي نلخص رأيه فيما يلي [(٢)] :

(أ) أن الله خالق الكون ومالكه وحاكمه ، خلق الإنسان ومنحه مَلَكَةَ التمييز بين الخير والشر ، أو بمعنى إجمالي أعطاه الحرية الشخصية والاستقلال الذاتي ثم جعله خليفة .

(ب) إن الله وحده خالق الكون وحاكمه الأعلى ، وأن السلطة العليا المطلقة له وحده ، أما الإنسان فهو خليفة هذا الحاكم الأعلى ونائبه ، والنظام السياسي لابد وأن يكون تابعا للحاكم الأعلى ، ومهمة الخليفة تطبيق قانون الحاكم الأعلى وإدارة النظام السياسي طبقا لأحكامه .

(جـ) أن لفظ « ملك » الذي ورد في الآية الثانية من سورة الفرقان [(٣)] ، يطلق في اللغة العربية على الملكية والسلطة العليا والحاكمين . ومعنى هذا أن الله وحده حاكم الكون المطلق ، وليس لأي فرد فيه ذرة من سلطات الحكم .

(د) إن الملكية في السموات والأرض هى ملكية ذات واحدة فقط ، وأن نظام الكون هو نظام مركزي تام تدير كافة السلطات فيه ذات واحدة .

(هـ) إن كلمة خليفة التي وردت في الآية رقم ٣٠ من سورة البقرة [(٤)] ، تقال لمن يستخدم السلطات المفوضة إليه في ملك أحد ما بوصفه نائبا عنه ، فهو ليس المالك الأصلي نفسه بل نائبه ، وسلطاته ليست سلطات ذاتية وإنما هى من عطاء المالك .

(و) إن الله وحده هو المطاع الرئيسي في النظام الإسلامي ، وأي طاعة لمخلوق فإنها لا تُقْبَلُ إلا لكونها خاضعة له وتابعة . وكل طاعة تتعارض مع الطاعة الرئيسية مرفوضة « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » ، وطاعة الرسول مقبولة لأنه مصدر موثوق به تصل إلينا عن طريقة أحكام الله ، وهذا ما يوضحه الحديث الشريف « من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله » .

---

(١) سيد قطب ، العدالة الاجتماعية في الإسلامية (بيروت : د.ت ، ١٩٦٧) ، ص ١٠٠ .

(٢) أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(٣) ﴿ الذي له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء فقدره تقديرا ﴾ .

(٤) ﴿ وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة ... ﴾ .

ثم تأتي بعد ذلك طاعة أولي الأمر ، وهم كل من يتولى مقاليد الأمور في المجتمع ، بشرط إطاعتهم لله ولرسوله ، فيقول الرسول ﷺ ، « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ، ما لم يُؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » .

(ز) الإقرار والتسليم بكتاب الله وسنة رسوله كمرجع أساسي للبت في كل أمور الحياة .

(ح) للمسلم الحق في أن ينازع أُولي الأمر ، وتصفية النزاع متروكة لكتاب الله وسنة رسوله ، وعلى جميع الأطراف الخضوع لحكم الله .

ويقول الأستاذ سيد قطب « أن قاعدة وحدانية الله سبحانه وتعالى ، في مفهوم الحكم والسلطة في الإسلام ، تميزه عن جميع أنظمة الحكم التي وضعتها البشرية »[1] ، كما يقول أيضا : « أن مبدأ الوحدانية هذا يشير إلى السلطة في جميع مجالات المجتمع ومؤسساته المختلفة »[2] .

الله إذاً ينظر إلى المجتمع المسلم كله كوحدة واحدة ، الحكم فيها لله وحده ، استخلف الإنسان في الأرض ليحكم بشريعته ، ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ **أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم** ﴾[3] ، وطاعة أولي الأمر هنا ، مقتضاها أنهم ينفذون شريعة الله في تنظيم وإدارة المجتمع المسلم ، وتوجيهه إلى تحقيق أهدافه .

ويتضح مما سبق أن هناك خطاً سلطةٍ متصلاً في الدولة الإسلامية ، يبدأ من عنده سبحانه وتعالى ، وينتهي إلى أُولي الأمر . فهو سبحانه الذي قسم العباد إلى رعايا وأولى أمرٍ . وأسباب هذا التقسيم واضحةٌ في كتابه الكريم . يقول الله عز وجل : ﴿ **نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضَهم فوق بعض درجات ليتّخذ بعضُهم بعضا سُخريًّا** ﴾[4] .

﴿ **وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم** ﴾[5] .

﴿ **قُلْ هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون** ﴾[6] .

﴿ **يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات** ﴾[7] .

﴿ **والله فضل بعضكم على بعض في الرزق** ﴾[8] .

---

(١) سيد قطب ، العدالة الاجتماعية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨ .
(٣) النساء – ٥٩ .
(٤) الزخرف – ٣٢ .
(٥) الأنعام – ١٦٥ .
(٦) الزمر – ٩ .
(٧) المجادلة – ١١ .
(٨) النحل – ٧١ .

﴿ ولكلٍ درجات مما عملوا وما ربك بغافل عما يعملون ﴾ [1] .

﴿ نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم ﴾ [2] .

فالتقسيم هنا أساسه التفاوت بين الأفراد في التقوى وفي العلم وفي العمل ، ثم هو في النهاية مشيئة الله .

وطاعة أولي الأمر مفروضة في هذا الإطار – ولها شروطها كما سنوضح فيما بعد – ويقول الرسول ﷺ « اسمعوا وأطيعوا وإن وُلِّي عليكم عبد حبشي رأسه زبيبه » كما يقول « من ير منكم من أمره شيئا يكرهه ، فليصبر ، فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات ، فميتته جاهلية » .

نعم ، هذا هو مفهوم السلطة ومصدرها في الإسلام ، وللمجتمع ككل كمنظمة واحدة ، ثم للمنظمات الفرعية التي يتكون منها هذا المجتمع . ولولى أمر المسلمين في المجتمع ككل – في الدولة المسلمة – ولأولياء الأمور في المنظمات الفرعية داخل هذا المجتمع . تسلسل تنظيمي واضح ، وخط سلطة واضح ، ينظر للمجتمع كله من أعلى ، نظرة شاملة كاملة ، متكاملة ، فهو رب الكون وواضع نظامه وتنظيمه .

والسلطة في الإسلام بهذا الوصف أمانة ، أئتمن الله عليها الحاكم ، يقول سبحانه وتعالى : **﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾**

والأمانات هنا لا تعني تلك الودائع التي يستودعها بعضنا بعضا فحسب ، وإنما تعني أولاً مسئولية الحكم التي هي أمانة أئتمن الله عليها الحاكمين [3] ، ويصف الرسول ﷺ الأمانة فيقول « إنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خِزى وندامة ، إلا من أخذها بحقها ، وأدى الذي عليه فيها » .

والسلطة في الإسلام تقابلها المسئولية . يقول الرسول ﷺ « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، فالإمام راع ومسئول عن رعيته .... » ويقول أيضا « من ولاه الله شيئا من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم ، احتجب الله تعالى دون حاجته وخلته وفقره يوم القيامة » . كما يقول أيضا « ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعتيه ، إلا حرم الله عليه الجنة » ، ويقول « من ولى من أمر المسلمين شيئا ، فولى رجلا وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه ، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين » ، وبالتالي فإن المسئولية هنا هى أمام أولى الأمر في الدنيا ، وأمام الله سبحانه وتعالى في الآخرة .

وعلاقة السلطة بين الحاكم والمحكوم في الدولة الإسلامية هى علاقة محددة واضحة ، وهى لا تفرض الالتزامات على الرعية بوجوب إطاعة ولي الأمر فحسب ، وإنما تفرض أيضا على الحاكم

---

(١) الأنعام – ١٣٢ .

(٢) يوسف – ٧٦ .

(٣) خالد محمد خالد ، الدولة في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

الالتزام بالحكم بما أنزل الله ، وتبين أن طاعة المحكوم للحاكم مشروطة بتنفيذ الحاكم لأوامر الله . يقول الرسول ﷺ « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » ، ويقول أبو بكر في خطابه الشهير « أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم » .

فشرعية السلطة في الدولة الإسلامية ، مرتبطة بتنفيذ المسئول الذي يتولى هذه السلطة حكم الله وسنة رسوله . ويعني ما سبق أن جميع المسئولين في الدولة الإسلامية تنبع سلطاتهم أساساً من مصدرٍ واحدٍ ، ومن ثم يحق لأي مسئول أن يرفض تنفيذ أي أمر يوجه إليه من المسئول الأعلى إذا خالف هذا الأمر حكم الله وسنة رسوله . ومن ثم أيضا يمكن للباحث القول أن هناك إطاراً عاما يحكم السلطة في الدولة الإسلامية وفي جميع مؤسسات هذه الدولة وفي جميع المستويات الإدارية داخل هذه المؤسسات ، هو الحكم بما أنزل الله وبسنة رسوله . فإذا كان كُتَّاب الإدارة يقولون [1] « إن الملكية هى المصدر الأساسي للسلطة ، وأن الفرد الذي يتربع على قمة التنظيم ، يتمتع بسلطة نهائية على التنظيم ككل ، وأنه يستمد الأساس الشرعي لهذه السلطة من الفرد أو الأفراد الذين يملكون التنظيم ، وأنه في المنظمات الخاصة يكون مصدر السلطة هو المدير المالك في حالة المشروع الفردي ، أو الجمعية العمومية للمساهمين في حالة ما إذا كانت المنظمة تأخذ الشكل المساهم » ، فنحن نتفق معهم في أن مصدر السلطة هو الملكية ، ولكننا نوضح هنا أن الملكية أساسا هى لله وحده ، وأن الأفراد مستخلفون في هذه الملكية وأمناء عليها أمام الله المالك ، ومن ثم فإن مصدر السلطة هو الله ، وأن سلطات الأفراد هى سلطات مفوضة إليهم ، مشروطة أساسا باتباع مشيئة المالك وتنفيذ قوانينه ، أي بالحكم بما أنزل الله وبسنة رسوله ، ثم هم أحرار فيما لم يرد في كتاب الله أو سنة رسوله ، في إطار النظام العام لشريعة الله .

ويبين الجدول التالي مقارَنَةً بين السلطة كمفهوم إداري وبين السلطة كمفهوم إسلامي :

---

(١) انظر على سبيل المثال :
– على شريف ، الإدارة العامة ، مدخل الأنظمة ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ م) ، ص ٢٧٣ .

جـدول رقـم (١)
مقـارنـة بيـن السلطـة كمفهـوم إداري وكمفهـوم إسـلامي

بيـــــان	فـي الإدارة	فـي الـدولـة الإسـلامية
أ) مفهـوم السلطـة	قوة صنع القرار ، وهى علاقة بين شخصين أحدهما أعلى من الآخر مرتبة ، والأعلى يصنع القرارات مع توقع طاعة الأدنى لها .	أمانة ، أئتمن الله عليها أولي الأمر بوصفهم خلفاء له يطبقون أحكامه ، وهى علاقة بين الله سبحانه وتعالى من ناحية وبين كل من الرئيس والمرؤوسين من ناحية أخرى ، وبين الرئيس والمرؤوس من ناحية ثالثة .
ب) مصـدر السلطـة	الملكية ، فمصدر السلطة في المنشأة الفردية هو المدير المالك وفي الشركة المساهمة هـو الجمعيـة العموميـة للمساهمين ، وفي الإدارة العامة هو الشعب مصدر كل السلطات .	الخلافة ، فالله وحده هو السلطة المطلقة ، والإنسان خليفة الله في الأرض ، يستخدم السلطات المفوضة إليه لتطبيق شرع الله فيها .
جـ) حـدود السلطـة واكتساب شرعيتها	تنفيذ إرادة المالك ممثلة في الأنظمة التي وضعها .	تطبيق شرع الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .
د) غـايـة السلطـة	تحقيـق مصلحة فرديـة للمـالك أو مصلحة جماعية للملاك .	ترابط المجتمع بجميع منظماتـه ، واستهدافها جميعا الصالح العام (بتطبيق شرع الله) كنتيجة لوحدة مصدر السلطة ووحدة نطاق التكليف .

ثانيا – القيادة في الإسلام :

يؤكد الإسلام حتمية القيادة كضرورة اجتماعية ، فيقول الرسول ﷺ « لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمّروا عليهم أحدهم » ، كما يقول أيضا ﷺ « إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمّروا عليهم أحدهم » . فالقيادة يفرضها الإسلام حفاظا على وجود الجماعة وتماسكها وتحقيقها لأهدافها .

وإذا كان الفكر الغربي الحديث ، قد قسم القيادة – كما أسلفنا – إلى أنماط ثلاثة : تسلطية وديمقراطية وقيادة قائمة على الحرية ، كما أطلق البعض عليها « القيادة الفوضوية » [(1)] ، فإن الإسلام في رأينا لا يعرف هذه الأنماط الثلاثة .

فالقيادة في الإسلام ، ليست قيادة تسلطية أو استبدادية ، يقول الله سبحانه وتعالى في مخاطبة رسوله [(2)] « فبما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك ، فاعف عنهم ، واستغفر لهم ، وشاورهم في الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله ، إن الله يحب المتوكلين » .

ولا هى قيادة ديمقراطية بالمفهوم الغربي لهذه الكلمة ، حيث تنبع هذه القرارات من الجماعة كنتيجة للمناقشة والتفكير الجماعي ، وحيث دور القائد هو إدارة المناقشة والتنسيق بين الجماعة . فلا مناقشة بين القائد المسلم والجماعة في حد من حدود الله ، أو فيما جاء فيه نص قرآني محدد وصريح ، أو فيما عرضت له السنة النبوية بوضوح ، أو فيما أجمع عليه فقهاء المسلمين ، وإنما شورى خارج هذا النطاق .

ومن ثم فإن القيادة في الإسلام هى أيضا قيادة غير فوضوية ، فحرية الأفراد في المناقشة والتصرف محدودة بالمنهج الإسلامي ، والقائد المسلم له دور واضح في اتخاذ القرار .

ومما سبق يتضح أن القيادة في الإسلام يتحدد مفهومها وفقا لما يلي :

(أ) الارتباط بالعقيدة الإسلامية منهجا للتفكير وللسلوك ، يحكم تصرفات القائد والجماعة .

(ب) الشورى بين القائد والجماعة إلا فيما جاء فيه نص صريح في كتاب الله أو سنة رسوله أو إجماع فقهاء المسلمين .

(جـ) التعاطف والمودة والارتباط العَقَديُّ بين القائد والجماعة .

وباستعراض النصوص القرآنية والأحاديث النبوية ، وأقوال وسلوك الرعيل الأول من قادة المسلمين ، يمكن للباحث استخلاص صفات القائد المسلم الناجح فيما يلي : –

(أ) **رسوخ العقيدة الإسلامية** : فالعقيدة الإسلامية هى منهاج لسلوك القائد ، ورابطة بين القائد والتابعين تحدد دور كل منهم وعلاقاته . ولعل العودة إلى النظر في الآية الكريمة السابق عرضها توضح

---

(١) د. محمود عساف ، أصول الإدارة ، مرجع سابق ، ص ٤٧٢ .

(٢) سورة آل عمران – الآية ١٥٩ .

ذلك [1] ، ففيها دستور كامل لعلاقات القائد المسلم بتابعية ، وتبيان لدور كل منهم تجاه الآخر .

(ب) **اعتماد القائد أسلوب الشورى** : يتضح ذلك أيضا من الآية السابقة ، كما يتضح أيضا من قوله سبحانه وتعالى عن جماعة المسلمين ﴿ **وأمرهم شورى بينهم** ﴾ فالقائد المسلم يلتزم باستطلاع رأي الجماعة ، والجماعة المسلمة تلتزم بتقديم الرأي الأمين المخلص ، ومسئولية اتخاذ القرار تقع على القائد ، فله أن يأخذ برأى الجماعة إن اقتنع به أو لا يأخذ به . والقائد المسلم هنا مسئول أن يوضح للجماعة أهمية الرأي الأمين وأهمية إبداء ما يرونه من رأى وليس ما يرونه موافقا لرأى الرئيس ، حيث يقول عمر بن الخطاب للمسلمين « لا تقولوا الرأى الذي تظنونه يوافق هواى ، وقولوا الرأى الذي تحسبونه يوافق الحق » .

(جـ) **الشورى حق وواجب** : فالشورى في الإسلام ليست مجرد حق لجماعة المسلمين ، وإنما هى واجب ، وعلى القائد أن يدفع الجماعة إلى نصحه دون خوف منه . وهنا نعود مرة أخرى إلى دعوة أبي بكر للمسلمين في أول خطاب له بعد توليه الخلافة حيث يقول هم « إن رأيتموني على حق فأعينوني ، وإن رأيتموني على باطل فسدّدوني . كما يروى التاريخ عن عمر بن الخطاب أن حذيفة بن اليمان دخل عليه مرة فوجده باكي العين ، فسأله حذيفة : ماذا بك يا أمير المؤمنين ؟ فأجاب عمر « إني أخاف أن أخطىء فلا يردني أحد منكم تعظيما لي « فيقول حذيفة والله لو رأيناك خرجت عن الحق لرددناك إليه » فيفرح عمر ويستبشر ويقول « الحمد لله الذي جعل لي أصحابا يُقَوِمُوني إذا أعوججت » . كما نعود إلى ما سبق أن ذكرناه من حديث عمر بن الخطاب إلى الأمة ، وقوله « ما تقولون لو أني ملت برأسي هكذا » فيرد عليه أحدهم « إذاً نقول بالسيف هكذا » فيقول عمر « الحمد لله الذي جعل في أمته من يقوّم أعوجاج عمر بسيفه » .

كل هذه الحوادث تدلنا على ضرورة أن يشجع القائد المسلم تابعيه على إسداء النصح إليه ، وعدم التخوف من رد فعله في هذه الحالة ، وتشجيعهم على عدم ممالأته أو نفاقه بإبداء الرأي الذي يتوقعونه موافقا لهوى القائد ، لا الرأي الذي يرونه حقا .

وبالمقابل ينبغي على القائد المسلم إسداء النصح للجماعة ، وتوجيهها إلى ما يحقق أهدافها ، وتدريب أفرادها ليتسنى لهم القيام بواجباتهم على الوجه الذي يحقق

---

(١) الآية المقصودة هى قوله تعالى : ﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله ﴾ .

صالح الجماعة . وفي هذا يقول الرسول ﷺ « ما من عبد استرعاه الله رعية ، فلم يحطها بنصيحته ، إلا لم يجد رائحة الجنة » . وعلى القائد أن يتوخى الإخلاص في النصيحة والعمل ، فيقول الرسول ﷺ « ما من والٍ يلي رعية من المسلمين ، فيموت وهو غاش لها ، إلا حرم الله عليه الجنة » .

(د) **القـدوة الحسنـة** : على القائد المسلم أن يُعَلِّمَ الناس بالأفعال قبل أن يعلمهم بالأقوال ، ومن هنا يقول القرآن الكريم **﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾** ويقول عمر بن الخطاب « الرعية مؤدية إلى الإمام ، ما أدى الإمام إلى الله ، فإن رتع الإمام رتعوا » . وقد حفلت سيرة الرسول الكريم ، القائد الإسلامي الأول ، وسيرة الخلفاء الأربعة بالقدوة الحسنة [1] .

(هـ) **الإقنـاع بالحسنـى** : يلتزم القائد المسلم باتباع الحكمة والموعظة الحسنة في إقناعه للجماعة وفي تعامله معها . فيقول الله سبحانه وتعالى في مخاطبته لرسوله ﷺ **﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتي هى أحسن ﴾** .

(و) **الـوسطيـة** : فعلى القائد المسلم أن يعلم أنّ كلاً من اللّين والشدة ، هو مفسدة للأمور . لذلك كان دستورَ القائد المسلم لينٌ في غير ضعف ، وشدة في غير عنف . ولو كان بينه وبين الناس شَعرة ما انقطعت قط ، فإذا أرخوها شدّها ، وإذا شدّوها أرخاها . فالإسلام دين القيادة السوية الوسطية .

النتائـج :

مما سبق نصل إلى النتائج التالية :

أولا - السلطـة :

(أ) للإسلام نظريته في السلطة ، وهذه النظرية تنظر للمجتمع المسلم كمنظمة أساسية من منظمات فرعية مترابطة ذات هدف نهائي واحد .

(ب) تتمثل هذه النظرية في أن الله ، خالق هذا الكون ومُنَظِّمه ، وهو وحده صاحب السلطة العليا ومصدر كل السلطات . وأن الله قد استخلف الإنسان في الأرض لتحقيق أهداف محددة . وأنَّ سلطة الإنسان هى سلطة مفوضة من صاحب السلطة العليا أى الله سبحانه وتعالى . وأن هذا التفويض مشروط بتطبيق من فوضت إليه السلطة لشريعة الله . والبشر قد قسمهم الله إلى أُولي أمر ورعايا ، بما رفع بعضهم من درجات في التقوى أو العلم أو العمل . وأن طاعة المسلم لولى الأمر واجبة ، إلا أنها

---

(١) يمكن الرجوع في ذلك كمثال إلى :
- د. سليمان الطماوي ، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٦ م) ، ص ٦٥ - ٩٤ .
- عباس محمود العقاد ، في كتبه : عبقرية محمد ، عبقرية عمر ، عبقرية أبي بكر .

مشروطة بتطبيق ولي الأمر لشريعة الله . والسلطة في يد ولي الأمر هى أمانة أئتمنه الله عليها ، ومن ثم فهى علاقة بين أطراف ثلاثة ، الله وولي الأمر والرعية .

(جـ) السلطة في الإسلام تقابلها المسئولية ، وهى مسئولية مزدوجة ، فولي الأمر مسئول أمام الله في الآخرة عن الأمانة التي أئتمنه إياها ، ومسئول في الدنيا أمام رعيته . وفي النهاية يتساوى الحاكم والمحكوم أمام الله .

والنتيجة النهائية أن « السلطة في الدولة الإسلامية مفهوم عَقَديُّ يختلف عن مفهوم السلطة لدى كتاب الإدارة » .

ونرى أن الإيمان بهذه النظرية المتكاملة وتطبيقها يحقق ما يلي : –

(أ) سعادة الدنيا وسعادة الآخرة .

(ب) ترسيخ أصول الإدارة سواء في المنظمات العامة أو في المنظمات الخاصة ، على قواعد من الإيمان الواعي ، ضمانا لسلامة وفاعلية التطبيق الإداري ، المستند إلى الوازع الديني ، وهو المدخل الإنساني العَقَديُّ الذي لم تبلغه بعد حركات الإصلاح الإداري في عالمنا المعاصر .

(جـ) التأثير العميق في سلوكيات الأفراد داخل منظمات الدولة – عامة كانت أو خاصة – نتيجة لعمق الشعور الديني داخل أفراد المنظمة ، وإحساسهم أن مصدر السلطة هو الله سبحانه وتعالى ، وأن المسئولين في المنظمة إنْ هم إلاّ أمناء على تنفيذ حكم الله فيها ، مما يعمق ضمائر الأفراد ، ويحقق أسلوبا رفيعا في الرقابة الذاتية على الأعمال ، حيث تنبثق الرقابة على عمل الفرد أساسا من ذاته وضميره ، ومن ثم لا ترتبط بحضور أو غياب المراقبين ، أو بدقة وسلامة أنظمة الرقابة الوضعية . كذلك نتيجة شعور أفراد المنظمة أنّ أُولي الأُمر فيها هم أمناء ، وأن المسئولية مشتركة ، وأن المُحَاسِب عليها في النهاية واحدٌ ، وأنهم جميعا مكلفون من قبل الله نفس التكليف ، أي أنّ مصدر التكليف واحدٌ ، ونطاقه أيضا واحد ، ولا شك أن هذا الشعور يمكن أن يحقق نتائج تعجز عن تحقيقها أية أنظمة أو سياسات إدارية وضعية .

ثانيا – القيـادة :

(أ) حتمية القيادة في الإسلام كضرورة اجتماعية .

(ب) بينما قسم الفكر الإداري أنماط القيادة إلى تسلطية وديمقراطية وفوضوية ، فإنّ أيًّ من الأنماط الثلاثة لا ينطبق على القيادة في الإسلام . فالقيادة في الإسلام لا هى تسلطية ولا هى فوضوية . كما أن استخدام كلمة ديمقراطية لا يؤدي المعنى الصحيح . فالديمقراطية تعني اتخاذ القائد لقراره بالمشاركة مع المرؤوسين ، وهو ما يسمى في الإسلام بالشورى . والشورى – كما سبق أن بينا – حق وواجب . بينما يقتصر

مفهومها في الديمقراطية على الحق فقط . كما أن الشورى لا تكون إلا فيما لم يجد المسلم فيه نصاً صريحاً من القرآن أو السنة أو الإجماع ، ولا شورى في تطبيق حدود الله . ومن ثم فإن القيادة في الإسلام لا يمكن وصفها في رأي الباحث إلاّ بـ « القيادة الإسلامية » حيث أنها نمطٌ خاصٌ وفريدٌ .

(جـ) تقوم القيادة الإسلامية على العقيدة الإسلامية ، التي تربط بين القائد والجماعة ، وتحدد دور وعلاقات وواجبات وحقوق كل من القائد والجماعة .

ومن هنا يثبت خطأً القول أن « القيادة في الدولة الإسلامية ، هى قيادة ديمقراطية » ، فالقيادة في الدولة الإسلامية هى قيادة إسلامية تقوم على مبدأ الشورى – وهذا الجانب وحده يحقق صفة الديمقراطية ، حيث تشترك الرعية في اتخاذ القرارات – إلا أنه لا شورى فيما ورد فيه نصٌ صريحٌ ، كما أن القيادة الإسلامية تتضمن واجب الرعية في تقديم النصح إلى الحاكم ، وليس فقط حقها في ذلك .

المراجع

أولا – القرآن الكريم .

ثانيا – المراجع العربية :

١ – **إبراهيم درويش** ، الإدارة العامة في النظرية والممارسة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ م .

٢ – **أبو الأعلى المودودي** ، الحكومة الإسلامية ، القاهرة ، المختار الإسلامي ، د.ت.

٣ – **أحمد إبراهيم أبو سن** ، الإدارة في الإسلام ، دبي ، المطبعة العصرية ، ١٩٨١ م .

٤ – **أحمد صقر عاشور** ، الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن ، الاسكندرية ، دار المعرفة ، ١٩٨١ م .

٥ – **أكرم رسلان ديرانيه** ، الحكم والإدارة في الإسلام ، جده ، دار الشروق ، ١٩٧٩ م .

٦ – **حسن عبد الله أبو ركبة** ، التنظيم الإداري في الفكر الإسلامي ، جده ، كلية الاقتصاد والإدارة ، ١٩٨١ م .

٧ – **حمدي أمين عبد الهادي** ، الفكر الإداري الإسلامي والمقارن ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٣ م .

٨ – **خالد محمد خالد** ، الدولة في الإسلام ، القاهرة ، دار ثابت ، ١٩٨١ .

٩ – **سليمان الطماوي** ، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٦ م .

١٠ – **سيد قطب** ، العدالة الاجتماعية في الإسلام ، بيروت ، دن ، ١٩٦٧ م .

١١ – سيد محمد الهواري ، الإدارة والأصول والأسس العلمية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٩ م .

١٢ – **طاهر مرسي عطيه** ، أصول التنظيم ، بور سعيد ، مكتبة الجلاء ، ١٩٩١ م .

١٣ – **ظافر القاسمي** ، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ ، بيروت ، دار النفائس ، ١٩٧٤ م .

١٤ – **عبد الحميد متولي** ، مبادىء نظام الحكم في الإسلام ، الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٧٨ م .

١٥ – **عبد القادر عوده** ، المال والحكم في الإسلام ، القاهرة ، المختار الإسلامي ، ١٩٧٧ م .

١٦ – **علي شريف** ، الإدارة العامة مدخل الأنظمة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ م .

١٧ – **علي علي منصور** ، نظم الحكم في الشريعة الإسلامية ، بيروت ، دار الفتح ، ١٩٧١ م .

١٨ – **محمد البهي** ، الدين والدولة ، القاهرة ، مكتبة وهبه ، ١٩٨٠ م .

١٩ – **محمود عساف** ، أصول الإدارة ، القاهرة ، مكتبة لطفي ، د.ت .

ثالثاً – المراجع الإنجليزية :

1. Simon, Herbert, A., Administrative Behavior, (2nd Ed.), The Macmillan Co., N.Y., 1985.

الحركة النحوية في بلاد الشام

د. زيان أحمد الحاج إبراهيم
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
كلية الآداب – جامعة البحرين

إن الدافع للتعرض لكتابة هذا البحث هو أنّ معالجة النحو في بلاد الشام لم تحظ بدراسة مستقلة ، بل غالباً ما تأتي في سياق دراسة النحو في مصر ، أو تجيء مرتبطة بالدراسات النحوية بصورة عامة عند الحديث عن النحو في البصرة والكوفة شرقا ، أو الأندلس والمغرب غربا ، لذا كان إبراز هذه الدراسة جديراً بالعناية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن نشأة النحو في مصر والشام قد أحاطت بها ظروف وملابسات تكاد تكون واحدة إلى حد كبير ، ومع هذا فإن النحو في مصر لقى عناية أكبر منها في بلاد الشام .

وأقصد بالحركة النحوية هنا مسيرة علم النحو منذ دخوله هذا القطر ونشأته فيه ، والعلماء الذين أسهموا في إعلاء شأنه ، واتجاهات أبرزهم النحوية ، والمراكز التي كانت مصدر إشعاع لهذا الفن ، والجهود المبذولة في تحصيله منذ نشأته حتى نضجه ، وبعض المصنفات التي تناولتها أقلام النابغين من علمائه ، والتغيرات التي طرأت عليه أثناء رحلته الطويلة من حيث القوة والضعف ، بسبب الظروف التي اعترته والأوضاع التي انتابته .

ولكي نستطيع الوقوف على ما وصل إليه هذا العلم في بلاد الشام ، لابد لنا من نبذة عن بدء تكوينه خارجها ، والوسائل التي انتقل بها أو عبرها ، والظروف التي أحاطت به ولابسته ، فوقفت حائلا دونه أحيانا ، ودفعت عجلته نحو النمو والتقدم والازدهار أحيانا أخرى (*) .

نشأت اللغة العربية في الجزيرة العربية وظلت نقية من الأدران التي تعتري كثيرا من اللغات

(*) يرجى ملاحظة أن معظم النقولات كانت بتصرف ، لذا لم توضع بين علامات تنصيص .

الأخرى . وبقيت ردحا من الزمن قوية متماسكة سليمة من لوثة الإعجام حتى بزغ نور الإسلام .

كان من نتيجة ذلك دخول الناس في الإسلام ، وانتقال كثير من العرب إلى البلاد المفتوحة ، والامتزاج بين السكان الأصليين والعرب الوافدين في جميع الميادين ، ولم يكن بد لغير العرب من أن يتعلموا لغة الدين الجديد ، وأنّى لهم أن يتقنوا نطقها كأصحابها الأصليين ؟

كما أن العرب أنفسهم ، تسرب الضعف إلى سليقتهم العربية ، وبدأ اللحن يفشو على الألسنة . وإلى هذا يشير أبو الطيب اللغوي في كتابه « مراتب النحويين » فيقول :

(واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب ، فأحوج إلى التعلم ، الإعراب ، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي ﷺ ، فقد روينا أن رجلا لحن بحضرته فقال : « أرشدوا أخاكم فقد ضل » . وقال أبو بكر رضي الله عنه : لأن أقرأ فأسقط أحب إلي من أن أقرأ فألحن . فقد كان اللحن معروفا) [(١)] .

كما تروي لنا المصادر أن عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، كان يغضب لحوادث اللّحن التي تقع في عهده [(٢)] .

وقد أخذت دائرة اللحن تتسع مع الأيام لكثرة اختلاط العرب بالأعاجم ، والبعد عن قلب الجزيرة العربية ، موئل اللغة ، حتى صار الخوف على العربية له ما يفرضه من النذر ، وأنه تمكن في النفوس حتى تضافرت جهود العلماء وذوي السلطان على صيانة العربية .

وخشى أولو النظر أن أمر اللغة سينتهي إلى الفساد الذي سيتطرق ، إلى التأثير على الدين سلبا ، لأن سلامة الأحكام المستنبطة موقوفة على حسن فهم نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف[(٣)] .

من أجل ذلك نهض فريق من العلماء ، أخذوا على عاتقهم وضع قواعد تنضبط بها الألسنة وتدرأ عنها خطر اللحن ، فكان وضع النحو .

لهذا فإن ميلاد النحو يأتي حضاريا في مقدمة العلوم العربية الإسلامية ، لأنه يدرس نظام الجملة العربية ، فيقدم للمتعاملين معه مجموعة القواعد والضوابط التي تكشف عن طبيعة تأليف الكلام العربي وأحكامه ومعانيه التي تكشف عن مدلولاته ، ولأنه من المقاييس والوسائل العلمية التي تتعامل مع نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف ، ضمن إطار العلوم الإسلامية المختلفة كالتفسير ، والقراءات ، والحديث ، والفقه [(٤)] .

---

(١) أبو الطيب اللغوي : عبد الواحد بن علي ، ت ٣٥١ هـ .
مراتب النحويين ، (القاهرة : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م) ، دار نهضة مصر ، ص ٢٣ .
(٢) الأنباري : أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، مكتبة المنار ، ات ٣٢٧ هـ كتاب الأضداد ، (الكويت : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المطبوعات والنشر ، ١٩٦٠ م)، ص ٢٤٤ .
(٣) الأفغاني : سعيد .
من تاريخ النحو ، (بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م) ، ص ١٨ .
(٤) الفضلي : عبد الهادي . مراكز الدراسات النحوية ، (الأردن : مكتبة المنار ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م) ، ص ٥ .

وقد فصل بعضهم القول في سبب نشأة النحو فعزاه إلى عاملين :

١ - العامل الاجتماعي :

ويتمثل في مقاومة مشكلة نشوء اللحن ، ورأى أن هذا العامل قد مر بمراحل :

(أ) مرحلة الإرهاصات التي سبقت التفكير فيه ، والتي بدأت تظهر على بعض الألسنة منذ عهد الرسول ﷺ من حيث الزيغ والانحراف في التعامل مع الجملة العربية في مجالي النطق والكتابة ، حيث أصبحت ظاهرة لغوية اجتماعية ، ولم تصل إلى مستوى المشكلة .

(ب) مرحلة التفكير فيه .

(جـ) مرحلة تنفيذ المقاومة ، ومعالجة المشكلة القائمة (١) .

٢ - العامل الحضاري :

ويعني به النقلة الفكرة التي أحدثها الدين الإسلامي في حياة العرب ، إذ نقلهم من الطور الفكري البدائي إلى الطور الحضاري الحافز على الانطلاق الفكري ، فاستثار الهمم للتفكير فيما أمدهم به من ثقافة إسلامية متمثلة في القرآن والسنة تفكيراً دفعهم ، فيما بعد ، إلى وضع العلوم الإسلامية .

وكان في طليعة هذه العلوم علم التفسير الذي يعني بالكشف عن معنى النصوص القرآنية ، وعلم القراءات التي تضبط النص القرآني نطقا ورسما .

والنصوص القرآنية ومضامينها تراكيب كلامية عربية تنخرط ضمن نظام الجملة العربية (٢) .

ومهما اختلفت الأقوال في أسباب وضع علم النحو ، فإنه ، لا شك ، علم من أعظم العلوم قدرا ، ولا غرو أن أشاد به إسحاق بن خلف البهراني بقوله :

النحو يبسط من لسان الألكَنِ
والمرء تكرمه إذا لم يلحن
وإذا طلبت من العلوم أجلها
فأجلها منها مقيم الألسن (٣)

وبعد إنعام النظر ، يتبين لنا أن النحو نشأ أول أمره صغيرا على يد أبي الأسود الدؤلي فوضع منه ما وسعه العلم والجهد ، ثم أقره الإمام علي كرم الله وجهه ، على ما وضع ، وأشار عليه أن يزيد ما يَعِنّ له منه ، فاضطلع بهذه المهمة وقام بها خير قيام ، على اختلاف في الروايات التي تحدثت عن أول واضع لهذا الفن .

---

(١) الفضلي : عبد الهادي ، المرجع السابق ، ص ٥ .
(٢) الفضلي : عبد الهادي ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .
(٣) ابن عبد ربه : أبو عمر ، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي .
العقد الفريد ، (القاهرة : شرح أحمد أمين وزميليه ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م) ، ٤٧٩/٢ .
الطنطاوي : الشيخ محمد الطنطاوي .
نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، (القاهرة : دار المعارف ، الطبعة الخامسة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م) ، ص ٩ .
وإسحاق هذا شاعر عباسي مدح الحسن بن سهل .

أما زمن وضعه فكان الصدر الأول للإسلام ، إذ كان العرب في الجاهلية ، في غنى عنه لأنهم كانوا ينطقون لغتهم سليقة دون إعمال فكر ، أو خضوع لقانون ، حتى قال قائلهم :

ولست بنحوي يلوك لسانه
ولكن سليقي أقول فأعرب

أما موطن ولادته ونشأته فقد كان العراق ، لأنه على حدود البادية ، وملتقى العرب وغيرهم ، وكان موطنا لرخاء الحياة ولينها ، فكان لذلك موطنا لتفشي اللحن ، على النقيض من البادية ، إذ لم تكن لِسكّان البوادي حاجة إلى النحو لفصاحة لغتهم وسلامة فطرهم آنذاك [1] .

لقد وضعه البصريون ، وتعهدوه حوالي قرن كان فيه الكوفيون منصرفين إلى رواية الأشعار والأخبار ، والميل إلى التندر بالطرائف من الملح والنوادر .

ولكن ما لبث أن هب الفريقان لرفع قواعده ، واستعرت نار التنافس بينهما ردحا من الزمن ، خرج هذا الفن بعدها تام الأصول ، مكتمل العناصر ، حتى انتهى الاجتهاد فيه أو كاد ، ثم التأم عقد الفريقين في بغداد ، فولد المذهب البغدادي الذي كان عماده الترجيح بين الفريقين ، ثم شع نور هذا العلم في سائر الأقطار الإسلامية التي احتفظت به بعد أن دالت دولة بغداد العلمية ، وكانت الشام ضمن هذه الأقطار التي ارتحل إليها هذا العلم [2] .

لقد انتقل هذا العلم إلى بلاد الشام على أيدي جلة من العلماء ، إلا أن ظهور النحو في بلاد الشام قد توانى عنه في باقي الأقطار الإسلامية كالأندلس ، والمغرب ، ومصر ، والحجاز ، مع امتياز هذا القطر عنها من حيث قربه من العراق ، فكان الأحرى به أن يكون علماؤه سباقين للأخذ عن علماء العراق بسبب سهولة الاتصال بين القطرين . ولكن يبدو أن من أسباب تأخر ظهور هذا العلم في القطر الشامي ومثله في مصر ، أن هذين القطرين كانا ، في بداية أمرهما ، بحاجة إلى تعلم الدين وعلومه ، فغلب على العرب النازلين فيهما داعي الدين ، فنبغ فيهما لذلك أعلام في القراءات ، والحديث ، والفقه ، والتفسير .

يضاف إلى ذلك أن بلاد الشام كانت قصبة الخلافة العربية الخالصة ، وكان الخلفاء والولاة الذين استقامت ألسنتهم وصحت طبائعهم العربية من الأدباء ، يعنون بالأدب ويعقدون له المناظرات في بلاطهم ، كما كانوا يحذقون هذه اللغة ويحتفون بها وبأهلها من أهل الفصاحة واللسن ، ويجزلون لهم العطاء ، وينفرون من اللحن ويخشونه ، والروايات الشاهدة على ذلك أكثر من أن تحصى ، فهذا عبد الملك بن مروان يقول ، وقد قيل له : أسرع إليك الشيب : « شيبني ارتقاء المنابر مخافة اللحن » [3] .

---

(١) الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو ، ص ١٩ – ٣٤ .

(٢) الطنطاوي : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٣) الأفغاني : سعيد ، تاريخ النحو ، ص ١١ .

وكان من أعظم المصائب عنده أن ابنه الوليد لحانة ، وأنه أخذه بتعلم العربية فلم يفلح ، كما كان أخوه عبد العزيز بن مروان يعطي على العربية ويحرم على اللحن [1] .

والحجاج بن يوسف الثقفي على أنه من الخطباء الأبيناء البلغاء ، كان في طبعه تقزز من اللحن أن يقع منه أو من غيره ، فإذا وقع منه حرص على ستره وإبعاد من اطلع عليه منه [2] .

وهذا معاوية بن بجير ، والي البصرة ، تشغله لحنة الناعي عن مصيبته بأبيه ، فيقدم إنكارها [3] .

لهذا ولغيره ، لم تكن هناك حاجة ماسة للنحو في أول الأمر ، فنجد أن بلاد الشام لم تتجه نحو هذا العلم إلا بعد نشوئه ونموه واستكمال أسبابه في العراق ، وإن كان قد وفد على مصر والشام عدد من أئمة هذا العلم ، كان لهم الفضل في دخول النحو إليهما .

فهذا الزجاجي ، نزيل بغداد ، الذي قرأ وسمع على أساطينها كابن كيسان ، وابن السراج ، والأخفش ، وغيرهم ، نجده يضع مصنفه « الجمل » في دمشق ، ذلك المصنف الذي نال عند المغاربة حظوة تداني كتاب سيبويه عند المشارقة ، وبه دخل الفكر النحوي البغدادي الأندلس . وكان هذا الكتاب يدرس في الشام إلى جانب كتاب سيبويه ، وظل كتاب أهل الشام إلى أن اشتغل الناس باللّمع لابن جني ، والإيضاح لأبي علي الفارسي [4] .

إلا أن أثر بعض هؤلاء العلماء النحوي لم يكن واضحا وعميقا في بلاد الشام ، إمّا لأنه لم يبلغ حد الكمال في النحو ، وإما لأن إقامته فيها لم تدم طويلا .

ومن البدهي أن تتأثر النزعة التي غلبت على النحو الشامي في هذه الفترة بنزعة العلماء الذين وفدوا إلى هذا القطر . والمتتبع لهذه النزعة يجد غلبة النحو البصري عليها ، وإن كانت قد دخلتها بعض الأفكار الكوفية على يد الأخفش الذي جمع بين النزعتين .

ويتبين لنا صدق هذه المقولة إذا علمنا ، على سبيل المثال لا الحصر ، أن الزجاجي كان من العلماء الذين أسهموا في إرساء أسس النحو الشامي ، وأنه كانت تغلب عليه تلك النزعة ، إذ تأثر بشيخه الزجاج البصري النزعة ، كما نلمس ذلك من كتابه « الجمل » الذي استقاه من كتاب سيبويه ، أصل النحو البصري [5] .

---

(١) الأفغاني : سعيد ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٢) الأفغاني : سعيد ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٣) الأفغاني : سعيد ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٤) القفطي : الوزير جمال الدين ، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ، ت ٦٢٤ هـ . إنباه الرواة على أنباه النحاة ، (القاهرة : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م) ، ١٦٠/٢ .

(٥) القفطي : أبو الحسن علي بن يوسف ، أنباه الرواة على أنباه النحاة ، ١٦٠/٢ .

وزبدة القول فإن الدروس التي ألقاها هؤلاء العلماء في دمشق كانت اللّبنات الأساس للدراسات النحوية في دمشق .

وفي أوائل القرن الرابع الهجري بلغ علم النحو أشده ، واستحكم شأنه طيلة الفترة التي التقى فيها الفريقان في بغداد ، وظل كذلك إلى أن تضعضع شأن الخلافة العباسية بغلبة الدولة البويهية عليها ، فتوزع العلماء على أثر ذلك في مختلف الأقطار الإسلامية ، وانتقلوا إلى فارس وخراسان شرقا ، وإلى مصر والشام ، والمغرب والأندلس غربا .

إلا أن تنافس حكام هذه الأقطار حفزهم على مناصرة العلماء وتقريبهم استكمالاً لمظاهر استقلالهم ، وتأثر العلماء تبعا لذلك ، بهذه الروح ، فصار بعضهم ينتسب إلى القطر الذي هو فيه .

وكان من نتيجة ذلك أن نشطت الحركة العلمية بعد خمود ، ولكن كثرت آراء العلماء الفردية لصعوبة الاتصال بين هذه الأقطار بسبب الفتن والاضطرابات ومظاهر النزعات الاستقلالية ، فكثرت المؤلفات والتعليلات النحوية ، دون أن يبرز ، في أول الأمر ، مذهب نحوي مستقل .

ومما يميز هذه الفترة أن علماءها لم يكونوا يقتصرون على علم دون آخر ، فكان بعضهم يعتبر مرة في النحويين ، وثانية في زمرة اللغويين ، وثالثة في الأدباء ، وهكذا ، من أمثال الفارسي ، وابن جني ، والزمخشري ، وغيرهم [(1)] .

ومن الظواهر التي برزت في هذه الفترة أيضا ، كثرة المناظرات بين العلماء ، ومن أهمها تلك التي كانت تعقد في بلاط سيف الدولة الحمداني ، حتى أغرى بعضها العداوة والبغضاء بين فريق من العلماء كابن خالويه والسيرافي من جهة ، والفارسي من جهة أخرى ، كما وثقت أواصر المحبة والمودة بين فريق آخر ، كابن جنى والمتنبي .

ومن هذه المجالس والحلقات والمناظرات التي أستعر أوارها ، انبثق الدرس النحوي المنتظم ، تضمه مساجد حلب ومدارسها ، شأنه في ذلك شأن بغداد ودمشق وغيرهما .

أما فضل إدخال علم النحو إلى حلب فكان على يد الفارسي سنة ٣٤١ هـ ، الذي راح بتشجيع الحمدانيين له ولغيره ينتقل في بلاطهم ويعقدون له مجالس المناظرة وملتقيات البحث والمناقشة [(2)] .

كما كان بعض العلماء يميل إلى القياس والتعليل ، والتقسيم والمنطق والتقنين ، في النحو والصرف ، كأبي على الفارسي الذي حمله استعماله القياس على القول : لأن أخطىء في مائة مسألة لغوية ، ولا أخطىء في واحدة قياسية [(3)] .

---

(١) الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو ، ص ١٩٤ - ١٩٦ .

(٢) أمين : أحمد ، ظهر الإسلام ، (مصر : الطبعة الثالثة) ، ١٨٥/١ .

(٣) السيوطي : جلال الدين ، عبد الرحمن السيوطي ، ت ٩١١ هـ .
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، (القاهرة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م) ٤٩٧/١ .

استمر تأثر النحو الشامي بالمذهب البصري على الرغم من وجود علماء كانوا ينزعون إلى المذهب الكوفي كابن خالويه ، إلا أنه كان قصير الباع في النحو ، إماما في اللغة .

وقد برز في هذه الفترة علماء عباقرة وضعوا مصنفات عظيمة كان لها أكبر الأثر فيمن جاء بعدهم ، كما كان بعض هذه المصنفات ردودا أو اعتراضات على ما سبقها من كتب ، إما حطا من قيمتها ، وإما انتصارا لبعض أصحابها .

ومن أشهر هذه الكتب « الجمل » للزجاجي ، والكافي ، والأمالي الصغرى والوسطى والكبرى .

ومنها ما ساقه ابن خالويه في انتصاره لثعلب عند رده الاعتراضات العشرة التي فند بها الزجاج نصف كتاب « الفصيح » لثعلب .

ومن هذه الكتب التي كانت وظلت مرجعا في الدراسات النحوية : الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي ، وكذا كان له كتاب « الإغفال » الذي ذكر فيه ما أغفله شيخه الزجاج ، و « نقص الهاذور » ردا على ابن خالويه عندما عاب ما أرتآه الفارسي في الإغفال ، ففند فيه تعقباته التي عابها عليه [1] .

ولقد تأثر ابن الحاجب بهذه المؤلفات ، فترسم في كافيته آثار الفارسي ، فجعل ترتيبها على نسق كتابه الإيضاح ، كما تأثر الزمخشري به في المفصل ، ووافق ابن الحاجب الفارسي في بعض المسائل ، كتقدير الفعل إذا كان الخبر شبه جمله ، لأنه الأصل في العمل وتعينه في الصلة [2] .

ومما يدل على مدى تأثر الشاميين ببعض هذه الكتب كالإيضاح والتكملة ، أن قام بعضهم بنظمها كأبي العباس أحمد بن علي بن معقل الأزدي [3] .

كما وافق ابن مالك الفارسي في كثير من المسائل متأثراً به في مثل تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر الذي منعه أكثر النحويين ، إذ لا يجيزون : مررت جالسة بهند ، في قولهم : مررت بهند جالسة [4] .

ومن المؤلفات التي طبقت الآفاق : الخصائص ، وسر الصناعة ، واللمع لابن جني ، تلميذ الفارسي .

كما برزت في أواخر هذا القرن ، الرابع الهجري ، ظاهرة التدريس في المدارس إلى جانب المساجد ، إذ أنشئت أول مدرسة في دمشق سنة ٣٩١ هـ ، أنشأها الأمير شجاع الدولة صادر بن عبد الله ، وسميت الصادرية نسبة إليه ، ثم أسس مقرىء دمشق ، رشاء بن نظيف ، دار القرآن

---

(١) الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو ، ص ٢٠١ .

(٢) السيوطي : عبد الرحمن .
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، (الكويت : تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م) ٢٢/٢ .

(٣) السيوطي عبد الرحمن ، بغية الوعاة ٣٤٨/١ .

(٤) ابن عقيل : بهاء الدين ، عبد الله بن عقيل العقيلي ٧٦٩ هـ .
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (القاهرة : دار التراث ، الطبعة العشرون ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م) ٢٦٤/٢ .

الرشائية حوالي سنة ٤٠٠ هـ [١] .

ثم توالي إنشاء المدارس بتوالي العصور والأجيال ، حسب الحاجات ومقتضيات الحال ، كما سنرى .

وكانت رعاية الحكام للعلماء سببا في حفز هممهم وتطلعهم إلى بلاد الشام ، فاتجه بعضهم إليها كما فعل ملك النحاة أبو نزار الحسن بن صافي البغدادي النحوي ، الذي تنقل في بلاد كثيرة ، ثم قصد دمشق ومكث فيها مدة ليست يسيرة ، ورغد فيها عيشه بكنف نور الدين محمود زنكي [٢] .

كما احتضن أميرها فروخشاه بن أيوب العالم أبا اليُمْن زيدا تاج الدين بن الحسن المولود ببغداد واستوزره فدرس في دمشق ، وازدحم الطلاب في حلقته يأخذون عنه وينتفعون منه ، بل سمع منه الملك « عيسى » الأيوبي صاحب دمشق كتاب سيبويه وشرحه لابن درستويه ، وإيضاح الفارسي ، ثم ما لبث أن انتقل هذا العالم إلى تقي الدين عمر صاحب حماة [٣] .

ذكرنا أن بعض علماء العراق قد وفدوا إلى بلاد الشام كالزجاجي والفارسي وابن خالويه وابن جني ، فتلقى علم النحو عنهم كثيرون .

وهكذا نرى بلاد الشام لم تكن مهدا وثيرا للنحو ، كما كانت بلاد المشرق تزدحم بعلماء هذا الفن . ولكن ما لبث علماء الشام أن تنبهوا إلى أهمية هذا العلم في وقت متأخر ، فشدوا حمائل الترحال إلى العراق فسمعوا عن علمائه ، وعادوا ينشرونه في بلادهم ، كما فعل علماء مصر الذين رحلوا إلى العراق كذلك ، ولكنهم كانوا قلة من كلا القطرين .

إن هذه الرحلات العلمية بين الشام والعراق ، لم تجعل من الشام مسرحا علميا ، أو مصدر إشعاع علمي ، كما كان العراق ، ولكن تشجيع بني حمدان للعلم والعلماء ، وحدبهم واعتزازهم بانتمائهم إلى العروبة والعربية وتمجيدها وعلمائها ، كان عاملا مشجعا للعلماء على الإقامة في بلاد الشام واستيطانها ، كما أشرنا آنفا .

وفي عهد الدولة الفاطمية في مصر ، علا شأن النحو وأهله عندما أصبحت الدولة تحتفي بالعلم والعلماء ، ولا تعين مراقب الديوان فيها إلا من عرف بالنحو وعلوم العربية .

---

(١) مكرم : د. عبد العال سالم مكرم .
المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، (بيروت : دار الشروق ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م) ص ٢٩ عن مقدمة صلاح الدين المنجد لكتاب دور القرآن في دمشق لعبد القادر محمد النعيمي ، مطبعة دمشق ١٩٤٦ م .
(٢) الفيروز آبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب ، ت ٧١٨ هـ .
البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، (الكويت : تحقيق محمد المصري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، مركز المخطوطات والتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م) ص ٨٤ .
(٣) الفيروز آبادي : مجد الدين ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .
القفطي : علي بن يوسف ، انباه الرواة على أنباه النحاة ، ١٠/٢ .
السيوطي : عبد الرحمن ، بغية الوعاة ٥٧٠/١ ، ٥٧١ .
الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو ، ص ٢١٢ .

ولم تغفل الدولة الأيوبية التي جاءت بعدها ، وإن كانت كردية الأصل ، شأن العلم والعلماء ، فأخذت تجلهم وتكرمهم ، وقد رأينا صنيع أمير دمشق « فروخشاه » مع العالم الكندي الذي استوزره ورفع مكانته ، وظل كذلك حتى مات .

وبلغ من اهتمام الملك عيسى الأيوبي بالنحو وحبه للعربية وأهلها ، أنه فرض لكل من يحفظ مفصل الزمخشري مائة دينار وخلعة ، فحفظه لذلك خلق كثير (١) .

كان من أثر هذا التشجيع أن برز بعض علماء النحو في بلاد الشام ومصر أخذوا عن أسلافهم ، ولكنهم ، وإن كانوا قلة ، كانوا أكثر ، نسبيا ، من سابقيهم عددا ، وهم في الشام كانوا أقل منهم في مصر ، بسبب الاضطرابات السياسية والعدوان الصليبي والتتاري بين حين وآخر على بلاد الشام .

لقد توجه العلماء في هذه الفترة توجها جديدا عندما حاولوا تيسير النحو للدارسين من أجل حفظ قواعده والإلمام بأصوله ، فراحوا ينظمونها في قصائد طويلة بلغت نيفا وألف بيت ، كألفية ابن معط ، فانفتح بذلك باب جديد هو نظم النحو ، وقلده ، في فترة لاحقة ، من جاء بعده كابن مالك الذي اعترف بفضله ، ونظم ألفيته المشهورة فقال ، مسجلا فضل سابقه ، في مطلعها :

وهو بسبق حائز تفضيلا
مستوجب ثنائي الجميلا

لقد كان لمثل هذه المحاولة أثر كبير في إثراء الدراسات النحوية ، إذ فتحت ، أيضا ، بابا جديداً في النحو اتسم بالشروح لهما ولغيرهما من المؤلفات النحوية ، كما كان لهما الأثر في كثرة وضع المتون فيما بعد .

وقد هيأ لمثل هذا التقدم في فن النحو اهتمام بعض الحكام في العصر الأيوبي بالعلماء ، فقد استقدم الملك الكامل الأيوبي ابن معط من دمشق إلى مصر حيث درس الأدب والنحو هناك (٢) .

كما اضطلع المسجد برسالته على خير وجه ، إذ كان مكانا لحلقات الدرس النحوي والقراءات ، كما كان الحال في مسجد حلب ، إذ أحيا به ابن يعيش هذه الدراسات عندما قدمها من دمشق والتقى بابن مالك هناك .

ومن الظواهر التي برزت في هذه الفترة ، الأحاجي والألغاز النحوية ، ووضع حلول لها ، إذ نجد الزمخشري يضع أحاجيه المشهورة ، ويقوم السخاوي علم الدين علي بن محمد بشرحها ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل قام بوضع ألغاز في النحو (٣) .

ومن الملوك الذين اهتموا بعلم النحو ، الملك المؤيد عماد الدين بن الأفضل علي الأيوبي ، صاحب حماة ، الذي اهتم بشرح كافية ابن الحاجب ، كما نظم ابن الحاجب هذا ، الكافية

---

(١) الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو ، ص ٢١٢ .
(٢) الطناطوي : محمد ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ .
(٣) الطنطاوي : محمد ، المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

وقدمها للملك المعظم عيسى الأيوبي [١] .

ويمكن القول أن بعض المصنفات النحوية كانت ذات صبغة خاصة ونهج مستقل ، شغلت النحويين حتى الآن ، كمؤلفات ابن الحاجب .

ومن أهم سمات المؤلفات في هذه الفترة ، نتيجة الاهتمام الواضح بعلم النحو ، أنها كانت موجزة وافية بالغرض ، ميسرة واضحة ، لما فيها من تنظيم وتبويب رغبة في تيسير النحو وشرح غوامضه .

ومن سماتها أيضا ميل بعض العلماء ، كابن الحاجب ، إلى النزعة الكلامية التي تستند إلى الفلسفة والمنطق والقياس والتعليل ، فامتزج النحو بالفلسفة ، مما حمل العاملين به ، وعلى رأسهم ابن الحاجب ، على ضرورة البصر والإلمام بجوانب اللغة ، ودقائقها ، والمعاني الخفية التي تحتملها .

أما من حيث اتجاه هذا النحو الشامي ، فيمكن القول بأنه كان بصري الاتجاه والمنزع ، لتأثر علمائه أو جلهم بالمدرسة البصرية ، مما يظهر جليا واضحا في مؤلفاتهم ، وهذا لا يعني أن تبعية العلماء للمذهب البصري كانت آلية تلقائية ، فقد كانوا يقفون أحيانا ، إلى جانب الكوفيين ، وينفردون ، أحيانا أخرى ، بمسائل يخالفون فيها كلا الفريقين ، مضعفين رأيهما إذا لم يقتنعوا بهما ، أو كانا مخالفين لوجهة نظرهم ، كما فعل ابن الحاجب عندما ضعف رأي سيبويه في قوله : إن للأسماء الستة إعرابين : أحدهما تقديري بالحركات ، والآخر لفظي بالحروف ، كما رد مذهب الكوفيين عندما قالوا فيها أنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف ، وبالحروف [٢] .

وبعد وفاة ابن الحاجب بعقد ، سقطت بغداد على يد هولاكو المغولي سنة ٦٥٦ هـ ، وكان لهذا الحدث الجلل أثر كبير في تاريخ الدولة الإسلامية ، إذ دالت دولة الخلافة وتمزق شملها ، ففر من فر من بغداد ، وقتل من العلماء من قتل ، وارتكب المغول جرائمهم النكراء ، فأزالوا معالم الإسلام والمسلمين ، وأبادوا ثروتهم العلمية ، وألقوا بها في نهر دجلة ، ثم توالت النكبات ، ودالت دول ، وقامت أخرى ، حتى كان المشرق أشبه ببركان ثائر في معظم أرجائه ، لا يعرف الدعة أو الاستقرار .

تأثر العلماء بهذه الأوضاع والظروف ، فلم ينعموا بنعمة الأمن ، فلم تتح لهم فرصة الإبداع والإنتاج ، فاتجهت أنظارهم إلى مصر والشام ، علهم يجدون ضالتهم من الاستقرار ، وذلك لبعدهما عن موطن الصراع نسبيا .

ولم يختلف الحال في الأندلس عنه في المشرق العربي ، فنأى العلماء بأنفسهم عن مواطن الخطر ، واتجهوا إلى مصر والشام زرافات ووحدانا ، فالتقى عدد من علماء المشرق والمغرب بإخوانهم من علماء مصر والشام ، مما كان له أكبر الأثر في انتعاش النهضة الثقافية ، وتنفس العلماء

(١) مكرم : د. عبد العال سالم ، المدرسة النحوية في مصر والشام ، ص ٦١ .
(٢) رضي الدين : محمد بن الحسن الاستراباذي ، ت ٦٨٦ هـ .
شرح كافية ابن الحاجب ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م) ، ٢٧/١ .

الصعداء ، وبخاصة في القاهرة التي أصبحت كعبة القاصدين ، فورثت علم بغداد وقرطبة .

ولولا لجوء العلماء إلى هذين القطرين ، ونجاتهم ببعض مؤلفاتهم ، لفات العالم العربي من هذا العلم والخير الشيء الكثير .

لم يقف هؤلاء العلماء مكتوفي الأيدي ، بل شمّروا عن سواعد الجد في استعادة مجد علوم العربية ، وفي مقدمتها علم النحو ، لأنه الأساس الذي تقوم عليه هذه العلوم ، إلا أن مؤلفات النحو في هذه الحقبة كانت ضعيفة الأثر في تقدم اللسان العربي ، لما حشيت به من الفلسفة القديمة في تبيان قواعدها ، وما خامرها من أساليب المنطق التي اختلطت بعلم النحو ، مما جعلها صعبة التناول (١) .

وعلى الرغم مما أصاب العالم الإسلامي من مآس ، وما حاق به من آلام ، إلا أن الناس التفوا حول بعض العلماء في الشام وغيره ، كالأندلسي علم الدين اللورقي الذي أفاد كثيرون من أهل الشام من شرحيه : مقدمة الجزولي والمفصل (٢) .

كما أقبل الناس على مؤلفات محمد بن مالك وتصدى لألفيته جم غفير يعالجونها بالشرح والتحليل والتتبع . وكان من أهم ما يميز مؤلفاته الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر والاتساع في الاستشهاد بالحديث الشريف .

لقد كثرت المصنفات في هذه الفترة نظما ونثرا ، ولئن كانت تغلب عليها النزعة البصرية ، إلا أننا نجد فيها اختيارات كثيرة من المذاهب المختلفة : البصرية ، والكوفية ، والبغدادية ، والأندلسية ، كما كانت هناك آراء اجتهادية انفرد بها بعض العلماء كابن مالك .

ونظراً للاستقلالية والفردية في التفكير نجد أسماء بعض المصطلحات النحوية قد استحدثت لم تكن معروفة بها من قبل ، مثل :

(أ) النائب عن الفاعل (٣) : وكان النحاة يسمونه « المفعول الذي لم يسم فاعله » (٤) .

(ب) البدل المطابق (٥) : ويسمونه « بدل كل من كل » (٦) .

---

(١) الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو ، ص ٢٣٥ - ٢٤٣ .

(٢) الطنطاوي : محمد ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٣) المرادي : ابن أم قاسم ، ت ٧٤٩ هـ .
شرح ألفية ابن مالك ، (القاهرة : تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الثانية) ٢١/٢ .
ابن الناظم : أبو عبد الله بدر الدين محمد ، ت ٦٨٦ هـ .
شرح ألفية ابن مالك ، (بيروت : تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل) ص ٢٣١ .

(٤) رضي الدين الاستراباذي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ٨٣/١ .

(٥) ابن هشام الأنصاري : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ، ت ٧٦١ هـ . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (بيروت : تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الخامسة ، ١٩٦٦ م) ٦٥/٣ .

(٦) رضي الدين الاستراباذي : شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٩/١ .

(جـ) المعرف بأداة التعريف [1] : وهو بدل « التعريف بأل » [2] .

مما يدل على الجرأة في المخالفة والاستقلالية العلمية ، مادام صاحبها يعتقد صحة ما ذهب إليه ، وأنه لا غبار عليه .

اتخذ المماليك القاهرة ، بعد غلبتهم الأيوبيين سنة ٦٤٨ هـ ، قاعدة ملكهم ، كما كانت الشام تحت سلطانهم ، ولأنهم كانوا يشعرون أنهم دخلاء على هذه البلاد ، كان لابد لهم من تعويض هذا النقص ، لتعضيد ملكهم ، وترسيخ قواعد حكمهم ، فتمثل ذلك في تعضيد العلم والعلماء .

وكان سقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ عاملاً موحياً إليهم بجسامة العبء الملقي على عاتقهم ، إذ لم يبق للمسلمين ملجأ أو نفوذًا إلا في مصر والشام ، لأن الأندلس ، إذ ذاك ، كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة .

نهد المماليك ، لذلك ، بشأن اللغة العربية التي هي لغة الدين والبلاد وجعلوها لسان الدولة الرسمي ، وورثت القاهرة بغداد في النهضة العلمية والثقافية ، كما ورثتها في السلطان ، فكانت مصر ، ومثلها الشام ، ملتقى علماء المسلمين إلى أن دالت دولة المماليك ، وورثها بنو عثمان سنة ٩٢٣ هـ ، بقيادة السلطان سليم وأدى ذلك إلى تأخر النهضة وتغير الحال .

إن النحو في بلاد الشام لم يصطبغ بمذهب معين ، ولم تكن له سمات واضحة بارزة تميزه عن غيره ، أو طابع خاص ينفرد به ، كما كانت المذاهب النحوية الأخرى ، وكان المسجد ، سواء في مصر أو الشام ، مركز إشعاع فكري ، ومنبراً يتلقّى المسلمون فيه تعاليم دينهم وعقائدهم ، واتسعت الدراسات فيه حتى شملت علوم النحو التي لا غنى للدراسات الإسلامية عنه ، كالتفسير ، والحديث ، والفقه ، ولم يكن يتصدر لهذه الدراسات إلا من كان متسلحا بسلاح النحو واللغة ، كما ذكرنا .

وقد أشار ابن خلدون في مقدمته إلى العلاقة الوطيدة بين هذه الدراسات والنحو ، فقال :

« ثم النظر في القرآن والحديث لابد أن تتقدمه العلوم الإنسانية ، لأنه متوقف عليها ، وهي أصناف ، فمنها علم اللغة ، وعلم النحو ، وعلم البيان ، وعلم الآداب » [3] .

إلا أن هذه الدراسات النحوية كانت تختلف قوة وضعفا من قطر إلى آخر ، تبعا للظروف التي كانت تحيط به . وتروي لنا الأخبار والروايات أن العراق كان أكثر الأقطار اهتماماً بالدراسات النحوية ، في البصرة والكوفة خاصة ، ثم ورثتهما بغداد فيما بعد .

---

(١) الأشموني : أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى ، ت ٩٢٩ هـ .
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، (بيروت : تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م) ٨٢/١ .
(٢) ابن هشام الأنصاري : عبد الله جمال الدين .
شرح قطر الندى وبل الصدى ، (مصر : تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م) ص ١١٢ .
(٣) ابن خلدون : أبو زيد ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ، ت ٨٠٨ هـ .
مقدمة ابن خلدون ، (بيروت : دار القلم ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ م) ٤٣٦/١ .

وإذا ذكرت النهضة العلمية في الشام ، انصرف الذهن إلى بلاط سيف الدولة الحمداني في حلب ، وما كان يعقد فيه من مناظرات ومساجلات بين العلماء والأدباء ، إذ لم تشغله حروبه ووقائعه مع الروم عن استقبال حشد كبير من العلماء في رحاب قصره ، كأبي علي الفارسي ، وابن جني ، وابن خالويه ، والمتنبي ، وانقسم العلماء إلى فريقين ، كل له أنصاره وأتباعه ، فتحاسدوا وتدابروا ، محاولين نيل الحظوة عند سيف الدولة [1] .

وإن دلت هذه المناظرات على شيء ، فإنما تدل على العناية بأمر الظاهرة العلمية عامة ، والنحوية واللغوية خاصة ، التي ما كانت لتزدهر لولا تشجيع بني حمدان لها بالبذل السخي ، ولهذا كان العلماء يباهون بما عندهم من العلم ويجدون في تحصيله للمفاخرة وإحراز قصب السبق ، ونيل الحظوة والسمعة ، فكان بعضهم يضن بما عنده من العلم إلا بثمن باهظ يحصله .

سأل سيف الدولة جماعة من العلماء بحضرته : هل تعرفون اسما ممدودا جمعه مقصور ؟ فقال ابن خالويه : إني أعرف اسمين لا أقولهما إلا بألف درهم ، لئلا يؤخذا بلا شكر ، وهما : صحراء وصحاري ، وعذراء وعذارى [2] .

لقد ظلت رسالة المسجد مزدوجة تتمثل في تعليم الناس العلوم الشرعية على اختلافها والثقافات الأخرى ، حتى أنشئت المعاهد والمدارس ودور العلم كدار الحكمة التي أنشئت في مصر في عهد الفاطميين ، وكان يدعى إليها كبار العلماء من كل حدب وصوب .

ثم أنشأ الحسن بن عمار قاضي طرابلس في بلاد الشام للفاطميين داراً مماثلة لتلك التي أنشأها الحاكم بأمر الله في مصر ، وزودت بخزائن للكتب ومدارس تابعة لها [3] .

ثم توالى إنشاء المدارس في بلاد الشام ، حتى يمكن القول بأنها سبقت مصر في هذا المضمار ، وأقبل عليها طلاب العلم يزفون من كل مكان تجري عليهم الأرزاق ، فواكبت رسالتها رسالة المسجد في شتى أنواع المعرفة .

لقد أشرنا إلى أن أول مدرسة أنشئت في دمشق كانت المدرسة الصادرية التي أنشأها الأمير شجاع الدولة صادر بن عبد الله سنة ٣٩١ هـ ، ثم دار القرآن الرشائية التي أسسها رشاء بن نظيف حوالي سنة ٤٠٠ هـ [4] .

ولما ورثت الدولة الأيوبية ملك الفاطميين ، كان الواجب يقضي باستمرار الحركة العلمية الفاطمية ، بل كان لابد من التفوق عليها ، فكثر إنشاء المدارس حتى كان في دمشق حوالي

---

(١) أمين : أحمد ، ظهر الإسلام ، ١/١٨٥/١٨٦ .
مكرم : عبد العال سالم ، المدرسة النحوية ، ص ٢٥ .
(٢) مكرم : عبد العال سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .
(٣) مكرم : عبد العال سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .
(٤) مكرم : عبد العال ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(١٥٠) مدرسة ، تنافس في إنشائها ولاة دمشق وأزواجهم وبناتهم وأخواتهم ، والقضاة والموسرون والتجار وغيرهم [١] .

ومما تميزت به هذه الحقبة كثرة المكتبات في المساجد والمدارس ودور الخاصة من الناس ، وتنافس أشراف القوم من الوزراء والعلماء في اقتنائها ، فقد كان في مسجد دمشق مكتبة تزخر بالمصنفات العلمية ، فعلى سبيل المثال كان للوزير الأيوبي جمال الدين القفطي مكتبة عظيمة أوصى بها للناصر صاحب حلب [٢] .

وقد ضرب الأيوبيون بسهم وافر في الحفاظ على علوم العربية عامة ، وعلم النحو خاصة ، لتستقيم ألسنتهم ، لأنهم كانوا من أصل كردي غير عربي ، وليكونوا مرغوبا فيهم عند الشعوب التي تخضع لسلطانهم .

وقد بلغ الملك المعظم عيسى ملك الشام منزلة عظمى في النحو ، إذ كان أديبا نحويا ، يحب الأدب والأدباء ، ويقدر النحاة والنحو حق قدرهما ، فقد قرأ الأدب والنحو على تاج الدين الكندي ، وكتاب سيبويه وشرحه للسيرافي ، كما كان له باع طويل في القراءات التي لا غنى لها عن علم النحو ، فقرأ عليه كتاب الحجة لأبي على الفارسي [٣] .

وبناء عليه ، فقد اقتدى الناس بملكهم في حب النحو والقراءات ، فأقبلوا عليهما ، وفتح لهم أبواب العلم على مصاريعها ، وجعل لكل من يحفظ كتاب سيبويه جائزة كبرى ، فتنافس الطلاب في حفظه وفهمه ، مما كان له أكبر الأثر في نمو الحركة النحوية وازدهارها في بلاد الشام .

ولقد أنشأ مدرستين متخصصتين في الدراسات النحوية : أحداهما في دمشق ، والأخرى في القدس سنة ٦٠٤ هـ ، كان يدرس فيها كتاب سيبويه [٤] .

وهكذا عاش النحاة في مثل هذه البيئات يتسنمون أعلى المناصب ، وينالون أجزل العطاء .

ومما عزز مراكز العلماء ، فيما بعد ، انتصار المماليك على التتار ، مما أدى إلى الاستقرار السياسي الذي وفّر مناخا صالحا للعلماء ، فاضطلع علماء دمشق بعبء الرسالة العلمية ، لأن المماليك هيئوا لهم ذلك ، محاولين ألا يتخلفوا في هذا المضمار عن الدولة الأيوبية ، فحفظوا الثروة العلمية من الضياع ، مما رفع منزلتهم في نظر الرعية ، كما كانوا يغدقون العطاء على النابغين من العلماء ، فتسابقوا لنيل الحظوة وأعلى الدرجات .

وقد لعب مسجد دمشق ، المعروف بالمسجد الأموي ، الذي بناه الوليد بن عبد الملك سنة ٩٦ هـ ، دورا كبيرا ، إذ كانت تعقد فيه حلقات التدريس . ومن النحاة الذين درسوا في هذا المسجد :

---

(١) مكرم : عبد العال ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .
(٢) مكرم : عبد العال ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .
(٣) الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو ، ص ٤٥ .
(٤) مكرم : عبد العال سالم ، المدرسة النحوية ، ص ٤٥ .

- ابن أبي الفضائل الكلابي المتوفي سنة ٥٦٢ هـ ، فقد كانت له حلقة كبيرة فيه لإقراء القرآن والفقه والنحو [١] .
- علم الدين السخاوي .
- ابن يعيش .
- ابن مالك .

وسنترجم للسخاوي وابن يعيش وابن مالك في نهاية البحث .

وكان يقف إلى جانب مسجد دمشق في أداء رسالته مسجد حلب المشهور ، وقد بلغت الدراسات النحوية فيه في عهد بني حمدان مبلغا عظيما ، ولكن ما لبث أن خبا أوار هذه النهضة بسبب اشتداد تهديد الصليبيين لدولة بني حمدان ، ثم استرد نشاطه واستعاد إشعاعه العلمي في النحو والقراءات على يد ابن يعيش بعد أن زال خطر الصليبيين[٢] .

أخذ الناس هذا العلم في حلب عن أبي السخاء فتيان الحلبي ، ومع أنه لم يكن متبحرا في النحو ، إلا أنه أخذ منه بنصيب علمّه الناس ، وتوفى سنة ٥٦٠ هـ[٣] .

ومن المدارس التي عضدت رسالة المسجد :

- المدرسة الصادرية التي أشرنا إليها .
- المدرسة الصالحية : وممن أقرأ فيها سليمان بن عبد الله الهواري الضرير المتوفي سنة ٦١٢ هـ[٤].
- المدرسة الناصرية : وممن درس فيها أبو بكر بن محمد المرسي المتوفي سنة ٧١٨ هـ [٥] .
- المدرسة الصدرية : درس فيها ابن قدامة المقدسي المتوفي سنة ٧٤٤ هـ [٦] .
- المدرسة الضيائية : أقرأ فيها ابن قدامة السابق [٧] .
- المدرسة الظاهرية : درس فيها أبو بكر بن عبد الله الحريري المتوفي سنة ٧٤٧ هـ [٨] .
- المدرسة السلطانية : درس فيها النحو محمد بن على بن طولون المتوفي سنة ٩٥٣ هـ ، أخذ عن الجلال السيوطي في القاهرة ، ثم انتقل إلى دمشق وعلم النحو والقراءة والحديث في مدرسة السلطان سليم .
- المدرستان الإقبالية والشريفية : درس فيهما على بن إسماعيل القونوى المتوفي سنة ٧٢٩ هـ [٩] .
- المدرستان المجاهدية والأمينية : درس في الأولى

---

(١) الفضلي : عبد الهادي ، مراكز الدراسات النحوية ، ص ٦٥ .
(٢) مكرم : عبد العال سالم ، المدرسة النحوية ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ .
(٣) السيوطي : عبد الرحمن ، بغية الوعاة ، ٤٧١/١ .
(٤) الفضلي : عبد الهادي ، مراكز الدراسات النحوية ، ص ٦٥ .
(٥) السيوطي : عبد الرحمن جلال الدين ، بغية الوعاة ٤٧١/١ .
(٦) السيوطي : عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ٢٩/١ .
(٧) السيوطي : عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ٢٩/١ .
(٨) السيوطي : عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ٤٦٩/١ .
(٩) الفضلي : عبد الهادي ، مراكز الدراسات النحوية ، ص ٦٦ .

وأعاد في الثانية ابن أبي الفضائل الكلابي [1] .

وفي العهد الأيوبي كانت هناك المدرسة العادلية الكبرى التي شرع في بنائها الملك نور الدين محمود سنة ٥٦٨ هـ ، وتمت في عهد الملك المعظم عيسى ابن الملك العادل ، وافتتحت الدراسة فيها سنة ٦١٩ هـ ، عندما نقلت جثة الملك العادل إليها . وقد تم افتتاحها بحضور السلطان عيسى وكبار مشايخ دمشق من المدرسين والفقهاء [2] .

ثم أنشأت زهرة خاتون بنت الملك العادل سيف الدين أبي بكر بن أيوب المدرسة العادلية الصغرى سنة ٦٠٩ هـ ، وكان لهذه المدرسة مدرس ، ومعيد ، وإمام ومؤذن ، وقيم ، وعشرون فقيها [3] .

وهكذا فقد كانت الدراسات في هذه المدا رس مزيجا من ثقافات العصر وكان من العسير فصل الدراسات النحوية عن باقي الدراسات ، إذ كان النحو أساس للتعمق في باقي العلوم ، وسلاحا لمن يريد أن يتصدى لدراسة شيء منها .

ومن العلماء الذين يمكن أن يضافوا إلى نحاة دمشق :

- مجد الدين محمد بن الظهير المتوفي سنة ٦٠٢ هـ [4] .
- ابن الخطيب المنصورية : وهو من شراح ألفية ابن مالك ، توفي سنة ٨٠٩ هـ [5] .
- محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف الأنصاري ، حفيد ابن هشام الأنصاري ، أخذ النحو عن ابن قطلوبغا والشمني . توفى سنة ٩٠٧ هـ [6] .
- وإذا أردنا أن ننعت الحركة النحوية في بلاد الشام في فترة أوج نضوجها ، أعني القرنين السابع والثامن الهجريين ، استطعنا أن نسمها بالخصائص التالية :

١ - مزج النحو بالمنطق .

إن الصلة بين النحو والمنطق قديمة ووثيقة ، فقد بدأت قضايا المنطق تتسرب إلى مسائل النحو عندما بدأت الدراسات الإسلامية تتفرع وتتشعب للرد على الأفكار والعقائد الدخيلة التي بدأت تتسلل إلى العقيدة الإسلامية ، ثم أصبح النحو لا يستطيع الانفكاك من قضايا المنطق حتى صار النحو والمنطق توأمين متلازمين ، حتى رأينا كثيرا من علماء النحو ، كابن الحاجب ، يتسلحون بسلاح القياس المنطقي إلى درجة ملموسة في كثير من مصنفاتهم .

٢ - وضع المتون النحوية .

يبدو أن النكبات الخطيرة التي تعرضت لها

---

(١) الفضلي : عبد الهادي ، المرجع السابق ، ص ٦٦ .
(٢) مكرم : عبد العال سالم ، المدرسة النحوية ، ص ١٠٥ .
(٣) مكرم : عبد العالم سالم ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ .
(٤) الفضلي : عبد الهادي ، مراكز الدراسات النحوية ، ص ٦٦ .
(٥) الفضلي : عبد الهادي ، مراكز الدراسات النحوية ، ص ٦٦ .
(٦) الفضلي : عبد الهادي ، المرجع السابق ، ص ٦٧ .

المكتبة العربية إثر سقوط بغداد والأندلس، وضياع الغالبية العظمى من التراث العربي، حفز هِمم العلماء نحو الحفاظ على ما تبقى من الانتاج العلمي الضخم، وذلك عن طريق وضع مختصرات تحفظ الأصول من الضياع، وتصون الأسس لكثير من العلوم، ومن بينها النحو.

٣ - وفرة الشروح :

لقد اتسمت هذه الفترة بكثرة الشروح على أمهات المصنفات السابقة واللاحقة كالكتاب، فقد شرحه من نحاة الشام أبو العباس أحمد بن محمد بن على العناني المتوفي سنة ٧٧٦ هـ (١).

كما شرح الجمل للزجاجي من نحاة الشام أبو الحسن علي بن القاسم بن الدقاق الأشبيلي، من سكان دمشق، توفى سنة ٦٠٥ هـ (٢).

٤ - المنظومات النحوية :

لجأ بعض النحاة إلى وضع قواعد النحو وأصوله في منظومات شعرية بقصد التسهيل والتيسير على الدارسين كابن معط، وابن الحاجب، وابن مالك.

كما قام بعض النحاة بنظم بعض الكتب النحوية، إذْ نجد أبا العباس أحمد بن على بن معقل الحمصي، من نحاة الشام، المتوفي سنة ٦٤٤ هـ، قد نظم الإيضاح والتكملة لأبي على الفارسي (٣).

كما نظم أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي المتوفي سنة ٦٦٥ هـ، كتاب المفصل للزمخشري (٤)، ونظم شهاب الدين أحمد بن يهود الدمشقي المتوفي سنة ٨٢٠ هـ، كتاب التسهيل لابن مالك (٥).

٥ - نثر المنظومات النحوية :

من الطريف أن نجد بعض النحويين قد قام بعملية مضادة فنثروا المنظوم.

٦ - التدريب على الإعراب :

وجه بعض العلماء همم تلاميذهم إلى إعراب بعض الكتب النحو، إضافة إلى إعراب ما فيها من شواهد، بقصد التمرين والتدريب.

٧ - الألغاز النحوية :

اتسمت الحركة النحوية في هذه الفترة بكثرة الألغاز النحوية، والتنافس في وضعها والتفنن فيه.

٨ - العناية بالشاهد النحوي :

من المعروف أن الشاهد النحوي من الأسس التي يقوم عليها علم النحو، ونظرا لأهميته، فقد

---

(١) حاجي خليفة : مصطفى بن عبد الله، ت ١٠٦٧.
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (بيروت : مكتبة المثني، ٢/ جدول ١٤٢٨.
(٢) السيوطي : عبد الرحمن، بغية الوعاة ١٨٤/٢.
(٣) السيوطي : عبد الرحمن، المرجع السابق، ٣٤٨/١.
(٤) حاجي خليفة : مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون ٢/ جدول ١٧٧٦.
(٥) حاجي خليفة : مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون ١/ جدول ٤٠٧.

أكثر النحاة منه تدعيما وترسيخا للقواعد التي يوردونها .

٩ - الاحتجاج بالنصوص القرآنية والقراءات ، والاستشهاد بالأحاديث الشريفة ، وخاصة عند ابن مالك .

١٠ - الموازنة بين المذاهب المختلفة والاجتهاد في اختيار الأقوى وترجيحه ، سواء أكان بصريا أم كوفيا أم بغداديا ، دون النظر إلى صاحبه .

ومن الجدير بالذكر أن بعض علماء المغرب والأندلس قد سبقوا علماء المشرق في النزوح إلى مصر والشام ، فاختلطوا بعلمائهما قبل علماء المشرق ، فتشبع بعض علماء القطرين بروح المذهب الأندلسي ، فنهجوا نهجه دراسة وتصنيفا ورأيا وفي مصنفات ابن مالك خير دليل على ذلك .

وقد استمر الحال على هذا المنوال في القاهرة ودمشق وحلب ، إلى أن اشتد عوده ، وظهر في القطرين جهابذة أعلام حفظوا هذا العلم بعد نكبتي المشرق والمغرب ، ونقلوه لمن بعدهم ، كما ذكرنا ، ونشطت حركة التأليف لترضي أذواق الجميع وتناسب مستويات الدارسين ، فكان منها الوجيز والوسيط والبسيط ، رغبة في تعميم النفع على الطالبين .

واتسمت المؤلفات النحوية ، أيضا ، بالبساطة والوضوح بغرض التسهيل على الشادين في هذا العلم ، ثم طفق المؤلفون ينشئون المتون مع استيعابها لما في المطولات ، ويفتنّون في إيجازها ما وسعتهم القدرات ، فمست الحاجة إلى الشروح ، وكثرت مع ذلك الحواشي ، كما كان الحال في كافية ابن الحاجب ، وألفية ابن مالك وكافيته ، ومغني ابن هشام .

ومما كان يعيب هذه الشروح والحواشي كثرة ازدحامها بالألفاظ التي هى من صميم فقه اللغة ، وما كثر فيها من التعليلات والتوجيهات للآراء النحوية المتضاربة مما يثقل على طالب النحو ولا يعود عليه بطائل ، ومن محاولات لاستنباط القاعدة النحوية من مادة الكتاب المعلق عليه ، وكثيرا ما يكون في العبارة قصور في الدلالة ، ولكن هذا لم يعب هذه المصنفات كثيرا ولم يذهب بمحاسنها فهي مازالت زاد طلاب النحو مطمح أنظارهم .

والسبب في ذلك هو تعويض بعض ما ضاع ، والحفاظ على ما بقى في متناول اليد ، ولا عجب أن يطلق على هذا العهد المتون والشروح (١) .

ومن العلماء الذين شهدوا بعض هذه المظاهر النحوية ابن الناظم ، وناظر الجيش ، وغيرهما .

أما في القرنين التاسع والعاشر الهجريين ، فلم يكن في بلاد الشام نحاة يشار إليهم بالبنان ، كما كان الحال في مصر ، كالدماميني ، والكافيجي ، والأزهري ، والسيوطي ، والأشموني .

وما لبثت أن دالت دولة المماليك على يد السلطان سليم العثماني الذي دخل القاهرة ، عاصمة

---

(١) الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو ، ص ٢٦٩ - ٢٧٤ .

القطرين ، سنة ٩٢٣ هـ ، حيث بدأ العصر التركي ، فانتقلت العاصمة من القاهرة إلى الآستانة ، وتبع القطران مركز الخلافة ، وأصبحت اللغة التركية لغة الدولة الرسمية ، وشهد القطران تخلفا في جميع النواحي ، فركدت ريح العلم ، وانحط شأنه ، وقل إنتاجه .

ولكن الدراسات النحوية لم تخمد نهائيا ، ولكنها اتسمت بطابع خاص ، هو تلخيص للمطولات ، وكثرة الشروح ، وانتشار ظاهرة الحواشي المترادفة على الشروح ، ثم تقارير على الحواشي .

وانتقلت عدوى هذه الظاهرة إلى المشرق ، وأشهرها الحواشي على شروح كافية ابن الحاجب ، وحواش على الحواشي ، معظمها مشوب بالنقول المضطربة المتخالفة ، وملأى بالاعتراضات والردود عليها ، ثم ردود على الردود ، ولعل مرجع ذلك عدم قدرة الوصول إلى المراجع المسندة إليها تلك النقول .

يضاف إلى ذلك كثرة التعقيد والالتواء في العبارات ، والتهافت عليها دون الغرض الحقيقي من النحو ، مع كثرة حشوها بالمصطلحات الأخرى من الفنون ، عربية وعقلية ، مع التعلق بالاستطراد لأوهى الأسباب ، وعدم ملاحظة من وضع الكتاب لمستواهم (١) .

وبالجملة ، يمكن وصف هذا العصر بأنه عصر الحواشي . وعلى الرغم من هذا الانحطاط في العلم والتأليف ، لم يخل أن يبرز من وقت لآخر ، علماء شذوا عن هذا الجمود ، فأحسنوا وأجادوا في التصنيف ، وإن لم يوفقوا في الإبداع والتجديد ، إذ كان همهم تيسير ما استغلق من عبارات السابقين ، وبسط ما كان منها موجزا ، مما كان يشكل عقبة كأداء أمام طالب العلم ، يضاف إلى ذلك ضعف العبارة ، أو خطأ الفكرة ، أو غلط الرواية مما يصرف الذهن عن الجوهر إلى المظهر .

والذي لا شك فيه لو أن هذه المجهودات وجهت الوجهة الصحيحة لاكتسب النحو خيرا كثيرا ، ولكنها كانت تبدد وقت الطالب وتفوت عليه فرصة الوصول إلى الغرض المنشود من أقرب سبيل وبأدنى جهد ، وإن كانت أحيانا تربي في الدارس ملكة الاعتماد على النفس وحمله على البحث والتمحيص والتدقيق والتحقيق في المسائل المختلفة والحكم عليها (٢) .

وممن عاصروا هذه الظواهر وكان لهم أثر كبير في توجيهها الشيخ يس بن زين الدين الحمصي ، الذي ارتحل إلى مصر ، والصبان أبو العرفان محمد ابن علي الذي نبغ في العلوم العقلية والنقلية ، واعترف العلماء بفضله في مصر والشام .

ولاتزال المحاولات مستمرة في العصر الحديث لرفع شأن علوم العربية عامة ، والنحو خاصة ، بشتى الوسائل ، في معظم أرجاء الوطن العربي ، ومنها بلاد الشام ، سواء عن طريق المجامع العلمية أو الجامعات المبثوثة في سوريا ولبنان والأردن

---

(١) الطنطاوي : محمد ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(٢) الطنطاوي : محمد ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

وفلسطين ، بوجود نخبة جادة من الأساتذة في هذه الأقطار .

أما وقد استعرضنا بإيجاز ملامح الحركة النحوية في بلاد الشام ، نود أن نترجم باقتضاب لهؤلاء الذين يمكن أن يشار إليهم بالبنان عند ذكر الحركة النحوية في هذا القطر ، ومنهم [1] .

١ - الزجاجي

أبو القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق ، المعروف بالزجاجي : تتلمذ على جلة من علماء عصره ، ثم لزم الزجاج فنسب إليه .

برع في النحو ، ثم رحل إلى دمشق ، ودرس النحو في جامعها ، وانتفع الناس بعلمه . له مؤلفات كثيرة ، منها « الجمل » الذي نال عند المغاربة حظوة تداني حظوة الكتاب عند المشارقة ، توفر على شرحه كثيرون .

غلبت عليه النزعة البصرية . أرجح الأقوال في سنة وفاته أنها كانت ٣٣٧ هـ [2] .

٢ - الأخفش الصغير

أبو الحسن ، علي بن سليمان . أخذ عن علماء عصره كالمبرد وثعلب . لم يبلغ حد الكمال في النحو . كان له شرح لسيبيويه . رحل إلى مصر ، ثم إلى حلب ، جمع بين النزعتين البصرية والكوفية . لم يكن أثره النحوي في بلاد الشام كبيرا . من مصنفاته كتاب التثنية والجمع . توفي ببغداد سنة ٣١٥ هـ [3] .

٣ - ابن خالويه

أبو عبد الله ، الحسين بن محمد الحلبي الدار . وفد إلى بغداد ، روى عن ابن الأنباري وابن مجاهد ، وابن دريد ، ونفطويه ، وقرأ على السيرافي .

توطن حلب ، عطف عليه سيف الدولة ، وله مع المتنبي في بلاطه مناظرات ولدت بينهما خصومة عنيفة .

كان كوفي النزعة ، قصير الباع في النحو ، إماما في اللغة ، يميل إلى ترك النحو ممزوجا بالأدب والشعر والرواية بعيدا عن حقائق المنطق والتعليلات والتقسيمات . له مؤلفات كثيرة . مات في حلب سنة ٣٧٠ هـ [4] .

٤ - الفارسي

أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي .

---

(١) لم أشأ أن أفيض في ذكر مراجع التراجم لهؤلاء العلماء لأن الباحث يجدها بيسر .

(٢) اليافعي : أبو محمد ، عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان ، ت ٧٦٨ هـ .
مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، (بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠م) ٣٣٢/٢ .
ابن خلكان : أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ، ت ٦٨١ هـ .
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (بيروت : تحقيق الدكتور إحسان عبّاس ، دار الثقافة ١٩٧٠ م) ١٣٦/٣ .

(٣) ابن خلكان : أبو العباس أحمد ، وفيات الأعيان ٣٠١/٣
الفيروز آبادي : مجد الدين ، البلغة ، ص ١٥٣ .

(٤) ابن خلكان : أبو العباس ، شمس الدين ، أحمد بن محمد ، وفيات الأعيان ، ١٧٨/٣ .

قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج ، كما أخذ عن غيره . رفع من شأن المذهب البصري حتى طار صيته في الأقطار الإسلامية . نال الزلفى عند سيف الدولة في حلب مدة ، أوغرت صدر ابن خالويه ، عالم بني حمدان .

تطورت الدراسات النحوية على يديه في القرن الرابع الهجري تطورا كبيرا بسبب المناظرات والمحاورات في زمنه .

كان له فضل إدخال النحو إلى حلب سنة ٣٤١ هـ ، عن طريق المناظرات . عاد إلى فارس ونال الحظوة عند عضد الدولة . انتهت إليه رئاسة علم النحو . له مصنفات من أهمها الإيضاح في النحو والصرف .

كان يميل إلى القياس والتعليل والتقسيم والمنطق والتقنين في النحو والصرف . توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ (١) .

٥ - ابن جني

أبو الفتح ، عثمان بن جني الموصلي .

تصدر للدراسة في الموصل يافعا ، لازم الفارسي أربعين عام ، ثم خلفه بعد وفاته في بغداد ، حذق علوم العربية ، حتى طبقت شهرته الآفاق .

ارتحل إلى حلب ، وتناظر فيها مع المتنبي ، ثم توثقت أواصر الصداقة بينهما ، حتى كان المتنبي يقول : « ابن جني أعرف بشعري مني » ، رثي المتنبي بقصيدة منها :

غاض القريض وزالت نضرة الأدب
وصوحت بعد ري روضة الكتب

من مؤلفاته : الخصائص ، وسر الصناعة ، واللمع . توفي ببغداد سنة ٣٩٢ هـ (٢) .

٦ - ملك النحاة

أبو نزار ، الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار . ولد في بغداد . طوف في عدة بلاد ، ثم قصد الشام فمكث في دمشق مدة ليست يسيرة ، ثم خرج منها ، ولكنه مالبث أن عاد إليها ثانية فرغد فيها عيشه برعاية نور الدين محمود زنكي .

كان مستخفا بمن قبله ، فسمى نفسه ملك النحاة ، وكان يسخط على من لا يخاطبه بهذا اللقب . كان يقول : هل سيبويه إلا من رعيتي ؟ ولو عاش ابن جنى لما وسعه إلا حمل غاشيتي .

ومن طريف ما يروى عنه أن نور الدين خلع عليه ، فرأى في طريقه تيسا يخرج الخبايا ، فوقف عليه . فقال المعلم (أى معلم التيس) : قد وقف بحلقتنا رجل عظيم ، ملك في زى سوقة ، أعلم الناس وأكرمهم ، فأرني إياه . فشق ذلك التيس الناس حتى وضع يده عليه ، فرمى إليه بتلك

---

(١) الفيروزآبادي : مجد الدين ، البلغة ، ص ٨٠ .
الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو ، ص ٢٠٠ .
الفضلي : عبد الهادي ، مركز الدراسات النحوية ، ص ٦٧ .
(٢) الفيروزآبادي : مجد الدين ، البلغة ، ص ١٤١ .
الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو ، ص ٢٠٢ .

الخلعة السنية ، فبلغ نور الدين فعاتبه وقال : استخفافا فعلت بخلعتنا ؟ فقال : عذرى واضح ، لأن في هذه المدينة أكثر مِن مائة ألف تيس ، وما فيهم من عرفني إلا هذا التيس ، فجازيته على ذلك . فضحك نور الدين منه .

له مصنّفات في مختلف العلوم . منها : العمدة والمنتخب في النحو ، والمقتصد في الصرف توفي سنة ٥٣٨ هـ (١) .

٧ – الكنــدي

أبو اليمن ، تاج الدين ، زيد بن الحسن . قرأ على ابن الشجرى وابن الخشاب وغيرهما ، فبرع في النحو واللغة . كان مستحضرا لكتاب سيبويه .

قصد حلب للتجارة ، ثم رحل إلى بلاد الروم ، ومنها إلى دمشق حيث أقام في كنف أميرها « فروخشاه » بن أيوب الذي استوزره ، فدرس هناك وأفاد ، وسمع منه الملك « عيسى » الأيوبي صاحب دمشق كتاب سيبويه وشرحه لابن درستويه ، والايضاح للفارسي ، ثم انتقل إلى تقي الدين عمر ، صاحب حماة . توفي بدمشق سنة ٦١٣ هـ (٢) .

٨ – ابـن معـط

أبو الحسين ، زين الدين ، يحيى بن عبد المعطي ابن عبد النور الزواوي ، سمع من علماء عصره ، ثم رحل إلى دمشق واستوطنها ، وفيها تصدر للدرس والتصنيف ، فانتفع بعلمه خلق كثير .

استقدمه الملك الكامل الأيوبي إلى مصر لتدريس النحو والأدب . من مصنفاته النحوية : الألفية (١٠٢١) بيتا انتهى منها في دمشق عام ٥٩٥ هـ على رأى ، وشرح الجمل للزجاجي ، والفصول الخمسون ، وغيرها .

كان سباقا في فتح باب نظم النحو ، فقلده من جاء بعده كابن مالك في ألفيته والسيوطي . توفي سنة ٦٢٨ هـ بمصر .

اهتم العلماء بألفيته فشرحها بعضهم ، منهم شمس الدين أحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز ، وسمى هذا الشرح « الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية » كما شرحها العالم عبد العزيز بن جمعه بن زيد المعروف بابن القواس الموصلي المتوفي سنة ٦٩٦ هـ ، وكثيرون غيرهما (٣) .

٩ – ابـن يعيـش

أبو البقاء ، يعيش ، موفق الدين بن على بن يعيش ، ويعرف بابن الصانع.

---

(١) الفيروزآبادي : مجد الدين ، البلغة ، ص ٨٤ .
الطنطاوي : محمد ، نشأة النحو ، ص ٢٠٤ .
(٢) السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن ، بغية الوعاة ١/٥٧٠ ، ٥٧١ .
القفطي : جمال الدين ، على بن يوسف ، انباه الرواة ٢/١٠ .
(٣) ياقوت الحموي : أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي الملقب بشهاب الدين .
معجم الأدباء ، (بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م) ٢٠/٣٥ .
الذهبي : الحافظ الذهبي ، ت ٧٤٨ هـ .
ذيول العبر في خبر من غبر ، (بيروت : تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م) ٣/٢٠١ .

نشأ في حلب ، وتلقى النحو فيها عن فتيان الحلبي ، ارتحل إلى بغداد ، ثم عاد إلى حلب . تصدر للإقراء في دمشق ، حيث التقى بتاج الدين الكندي ، ثم عاد إلى حلب واستقر فيها ، وأحيا الدراسات النحوية في مسجدها حيث التقى بابن مالك . له شرح المفصل للزمخشري . توفى بحلب سنة ٦٤٣ هـ [١] .

١٠ السخـــاوي

أبو الحسن ، على بن محمد بن عبد الصمد ، نسبة إلى سخا بمحافظة الغربية ، نزل دمشق ، وسمع من الكندي ، فازدحم عليه الطلاب في جامع دمشق .

من تصانيفه النحوية : شرح أحاجـي الزمخشري ، وشرحان للمفصل ، وألغاز في النحو توفى سنة ٦٤٣ هـ [٢] .

١١ - ابن الحاجـب

أبو عمرو ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس . ولد بإسنا من صعيد مصر . حفظ القرآن ولما يفع . تبحّر في العربية حدثا ، ثم انتقل إلى دمشق . أخذ من كل فن بطرف ، إلا أن النحو غلب عليه . لقيت مصنفاته عناية وقبولا حتى اعتبر صاحب مدرسة ومصنفات نحوية ذات نهج مستقل اشتغل بها النحويون [٣] .

من أشهر مصنفاته في النحو : الإيضاح شرح المفصل ، والأمالي ، وشرح كتاب سيبويه ، والكافية ، وشرحها الذي اهتم به الملك المؤيد عماد الدين ابن الأفضل على الأيوبي صاحب حماة ، كما نظم الكافية وسماها الوافية وشرحها وقدمها للملك المعظم عيسى الأيوبي .

ومن أبرز شراح الكافية رضى الديـن الاسترابادي ، وهناك شارح لا يكاد يذكره النحاة والدارسون هو عبد العزيز بن جمعه بن زيد المعروف بابن القواس الموصلي شارح ألفية ابن معط .

خالف ابن الحاجب النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مفحمة يعسر الجواب عنها .

كانت مؤلفاته موجزة وافية بالغرض ميسرة واضحة لما فيها من تنظيم وتبويب ، وذلك بدافع الرغبة في تيسير النحو وشرح غوامضه .

شغلت الكافية العلماء منذ ولادتها حتى اليوم ، إذ مازالت مصدرا من مصادر الدراسات النحوية ، كان يميل صاحبها فيها إلى الفلسفة والمنطق والقياس والتعليل .

كان ابن الحاجب بصري النزعة ، بعيدا عن التبعية الآلية له ، إذ كثيرا ما كان يقف إلى جانب

---

(١) ابن خلكان : أبو العباس ، شمس الدين ، أحمد بن محمد ، وفيات الأعيان ٤٦/٧ .
اليافعي : أبو محمد ، عبد الله أسعد ، مرآة الجنان ١٠٦/٤ .

(٢) ابن خلقكان : أبو العباس ، أحمد بن محمد ، وفيات الأعيان ٣٤٠/٣ .
اليافعي : أبو محمد ، عبد الله بن أسعد ، مرآة الجنان ١١٠/٤ .

(٣) السيوطي : عبد الرحمن ، بغية الوعاة ، (بيروت : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية) ٩٩/٢ .

الكوفيين في بعض المسائل ، كما كان يخالف ، أحيانا ، كلا المذهبين منفردا بمسائل لا يوافقهما فيها كإعراب الأسماء الستة وغير ذلك . توفي بالاسكندرية سنة ٦٤٦ هـ [(١)] .

١٢ - الأندلسي

أبو محمد ، القاسم علم الدين اللورقي بن أحمد . ولد بمرسية . توجه إلى مصر ، ثم إلى دمشق ، فسمع فيها من تاج الدين الدين الكندي كتاب سيبويه . قصد بغداد ، وحضر حلقة أبي البلقاء العكبري ، ثم عاد إلى حلب ، وحط عصا الترحال في بلاد الشام ، والتف الناس حوله . له شرح مقدمة الجزولي ، وشرح المفصل . توفى بدمشق سنة ٦٦١ هـ [(٢)] .

١٣ - ابن مالك :

أبو عبد الله ، محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك ، ورد المشرق حاجا ، ثم نزل دمشق ، فسمع من السخاوي ، وفي حلب سمع من ابن يعيش . تصدر لإقراء العربية في حلب مدة ، ثم في دمشق ، حيث استوطنها متوليا بها مشيخة المدرسة العادلية حيث المجمع العلمي العربي الآن .

كان إماما في العربية حافظا ضابطا ، يستشهد بالقرآن والحديث وأشعار العرب له مصنفات كثيرة منها المنظوم ومنها المنثور . فالكافية الشافية في ثلاثة آلاف بيت ، والألفية المشهورة في ألف بيت ، ولها شروح كثيرة . كان له اختيارات كثيرة من مذ اهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلسيين غير آراء اجتهادية انفرد بها .

كان يذكر الشاذ ولا يقيس عليه كما كان يفعل الكوفيون ، ولا يلجأ إلى تأويله كما كان يصنع البصريون ، وكان يمزج بين المذهبين فيولد مذهبا ثالثا خاصا به .

كان رائده السماع دائما ، ولكنه لا يدلي بحكم دون سماع يسنده . كان دقيقا مميزا ، فلم يستغل هذه القدرة على الدقة والتمييز في تمثل آراء السلف من النحاة واستنباط الآراء فحسب ، بل وظفها في تحرير مباحث النحو وأبوابه ومصطلحاته ، وتذليل صعابه وتخطي مشكلاته .

ويمكن إجمال القول بأنه كان صاحب مدرسة مستقلة تركت أثرا ملموسا في الأجيال اللاحقة ، وخرجت نوابغ من أمثال ابن هشام الذي قيل عنه أنه أنحى من سيبويه . توفي بدمشق سنة ٦٧٢ هـ [(٣)] .

---

(١) ابن خلكان : أبو العباس ، أحمد بن محمد ، وفيات الأعيان ٢٤٨/٣ .
الفيروزآبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب ، البلغة ، ص ١٤٣ .
(٢) السيوطي : عبد الرحمن ، بغية الوعاة ٢٥٠/٢ .
(٣) كحالة : عمر رضا كحالة .
معجم المؤلفين ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، مكتبة المثنى ١٩٥٧ م) ٢٣٤/١٠ .
السبكي : تاج الدين ، أبو نصر ، عبد الوهاب بن تقي الدين .
طبقات الشافعية ، (بيروت : دار المعرفة ، الطبعة الثانية) ٢٨/٥ .
الفيروز آبادي : مجد الدين ، محمد بن يعقوب ، البلغة ، ص ٢٠١ .

وجدير بنا ، ونحن في صدد الحديث عن ابن مالك ، أن نشير إلى بعض تلاميذه الذين كان لهم أثر في النحو الشامي بنسب تختلف قوة وضعفا من عالم إلى آخر . ومنهم :

(أ) قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ، محمد ابن إبراهيم بن سعد الله بن حازم الكناني الحموي ، ولد بحماة سنة ٦٣٩ هـ ، وتوفى سنة ٧٣٣ هـ [١] .

(ب) الشيخ أبو الحسن اليونيني ، شرف الدين علي بن محمد ، من بعلبك ، توفى سنة ٧٠١ هـ [٢] .

(ج) ابن العطار ، علاء الدين على بن إبراهيم بن داود المتوفي بدمشق سنة ٧٢٤ هـ [٣] .

(د) زين الدين أبو بكر المزي المتوفي بدمشق سنة ٧٢٦ هـ [٤] .

(هـ) ابن المنجى ، العلامة زين الدين أبو البركات الدمشقي ، توفى سنة ٦٩٥ هـ [٥] .

(و) أبو الثناء ، شهاب الدين ، محمود بن سليمان بن فهد بن محمود الحلبي الدمشقي المتوفي سنة ٧٢٥ هـ [٦] .

(ز) ابنه محمد بدر الدين . ولد بدمشق ، أخذ عن أبيه ، وقع بينهما نفور فذهب إلى بعلبك ، تتلمذ عليه كثيرون ، تتبع أباه بلا هوادة في بضع المسائل ، ولكن الشراح تصدروا للرد عليه ، شرح ألفية أبيه . توفي بدمشق سنة ٦٨٦ هـ [٧] .

١٤ - ابن خروف الأندلسي :

أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد ، نظام الدين بن خروف . أقرأ النحو في عدة بلاد ، وأقام مدة في حلب . توفي سنة ٦٠٩ هـ [٨] .

١٥ - الشريشي :

محمد بن أحمد بن عبد الله بن سحمان (بضم فسكون) ، جمال الدين ، أبو بكر الوائلي البكري الأندلسي . درس بدمشق والقدس ثم عاد إلى دمشق . تخرج عليه جمع ، منهم ولده كمال الدين . روى عنه ولده وابن الخباز . ألف شرحا لألفية ابن معط . مات بدمشق سنة ٦٨٥ هـ [٩] .

---

(١) ابن حجر العسقلاني : شهاب الدين ، أحمد بن علي بن محمد ، ت ٨٥٢ . الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، (بيروت : دار الجيل) ٢٨٠/٣ .

(٢) ابن حجر العسقلاني : أحمد بن علي ، المرجع السابق ٩٨/٣ .

(٣) ابن حجر العسقلاني : أحمد بن علي ، المرجع السابق ٥/٣ .

(٤) مكرم : د. عبد العال سالم ، المدرسة النحوية في مصر والشام ، ص ١٦٩ .

(٥) مكرم : د. عبد العال سالم ، المرجع السابق ص ١٦٩ .

(٦) ابن حجر العسقلاني : أحمد بن علي ، الدرر الكامنة ، ف/٣٢٤ .

(٧) السيوطي : عبد الرحمن ، بغية الوعاة ، ٢٢٥/١ .

(٨) السيوطي : عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ٢٠٣/٢ .

(٩) السيوطي : عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ٤٤/١ .

١٦ - ناظر الجيش :

محمد محب الدين بن يوسف بن أحمد ، ولد بحلب ، وقيل بالقاهرة ، واشتغل بها ، لازم أبا حيان وغيره ، له شرح التسهيل . توفي بالقاهرة سنة ٧٧٨ هـ [١] .

١٧ - السيوطي :

أبو الفضل ، عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر . كان أغزر علماء عصرة تأليفا في جميع الميادين . نفر في سبيل العلم إلى الشام والحجاز واليمن والهند . له مصنفات كثيرة ، من أشهرها الأشباه والنظائر ، وهمع الهوامع الذي جمع فيه آراء النحاة على مر الأجيال ، منتخبا لنفسه ما يراه صوابا ، مشتقا بعض الآراء التي يظنها أكثر سدادا . توفي بالقاهرة سنة ٩١١ هـ [٢] .

١٨ - يس بن زين الدين :

ولد بحمص ، وارتحل إلى مصر ، برع في كثير من العلوم ، وله عدة حواش . توفي بالقاهرة سنة ١٠٦١ هـ [٣] .

١٩ - الصبان :

أبو العرفان ، محمد بن علي ، ولد بالقاهرة ، نبغ في العلوم العقلية والنقلية حتى اعترف العلماء بفضله في مصر والشام . التف حوله خلق كثير . توفي سنة ١٢٠٦ هـ [٤] .

وهكذا ، فإن هذه الجلة من العلماء ، كان لها أثر واضح في صنع النحو في بلاد الشام يختلف قلة وكثرة ، وقوة وضعفا .

أما العلماء من (١٦ - ١٩) فقد كان أثرهم ضعيفا في هذا الميدان ، لعدم صلتهم الوثيقة ، ببلاد الشام إلا من حيث المولد والأصل ، أو الزيارة ، أو أثر المؤلفات النحوية في هذا القطر .

رحم الله الجميع رحمة واسعة ، وجزاهم عن العلم وأهله خير الجزاء .

---

(١) ابن حجر العسقلاني : أحمد بن علي ، الدرر الكامنة ٢٩٠/٤ .

(٢) السخاوي : محمد بن عبد الرحمن .
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، (مصر : ١٣٥٥/١٣٥٣ هـ) ٦٥/٤ .

(٣) الزركلي : خير الدين .
الأعلام ، الطبعة السادسة ١٩٨٤ ، ١٣٠/٨ حيث سمى أولا ياسين ثم ياسين .
سركيس : يوسف اليان سركيس .
معجم المطبوعات العربية والمعربة ، (مصر : ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٨ م) ، ص ١٩٤٠ ، ١٩٤٦ .

(٤) سركيس : يوسف ، معجم المطبوعات العربية ١١٩٤ .
الجبرتي : الشيخ عبد الرحمن .
تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، (بيروت : دار الجيل) ١٣٧/٢ .

The Grammatical Movement in
Bilad Al- Sham

This is a brief research paper on the development of grammar in Syria since its inception till modern times. It deals with how this discipline came to this country, the scholars who introduceds it and their schools of thought, the extent of their contributions and their infleunce which they left behind. It also deals with learning centers which served as a lighthouse for Arabic sciences in general and grammar in particular, as will as the changes which it underwent throught different ages.

This research starts with the reasons for the rise of grammar and the social as well as cultural foundations which contributed to its development. In fact this discipline reached Syria later than other Islamic countries. This was due to the fact that the Syrians were more interested in religious sciences than grammar. Moreover, Damascus was the Galiphate capital where the Calighs were concerned with literature which curtailed the spread of colloquialism among its people.

Among the important scholars who brought grammar to that country was Al-Zajjaji who was highly influenced by Al-Basra school, also Abu Ali Al-Farisi, Ibn Al-Hajib, Ibn Malik and others whose work testify for the developmont of that science.

In addition to this, the rulers' concern with scholarship and scholars had given them not only zeal but also attracted top scholars. For example, the Ayyubite dynasty was not less concerned with science than the Fatimide dynasty, and the Mamluk dynasty was the same. Each dynasty tried to excell over the other by emphasizing one of the cultural and educational landmarks which would serve enhancing its prestige and stability among the people. The mosque was no longer the center of learning this discipline and other disciplines. Different schools arose and stood by the mosque among which were special schools for grammar.

Other factors had contributed to the rise of grammar in Syria among which was the arrival of schoalrs from the East and Arab west in Egypt and Syria looking for security and stability after the fall fo Baghdad and Andalusia.

During the period of its development, grammar was combined with logic, many grammatical texts were authored, to facilitate the study of grammar and help the students, more attention was given to quotations sering as textual evidence, and grammatical puzzles.

However, this science declined during the Tirks and became characterized by summarizing lenghthy essays and extensive explanations and footnotes.

In this research the biography of certain pioneers in the field and its development in Syria is included.

مصادر البحث

• الأشموني : أبو الحسن ، على نور الدين بن محمد بن عيسى ، ت ٩٢٩ هـ .
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، (بيروت : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م) .

• الأفغاني : سعيد الأفغاني .
من تاريخ النحو ، (بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م) .

• أمين : أحمد أمين .
ظهر الإسلام ، (مصر : الطبعة الثالثة) .

• الأنباري : أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، ت ٣٢٧ هـ .
كتاب الأضداد ، (الكويت : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المطبوعات والنشر ، ١٩٦٠ م) .

• الجبرتي : الشيخ عبد الرحمن .
تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، (بيروت : دار الجيل) .

• حاجي خليفة : مصطفى بن عبد الله ، ت ١٠٦٧ هـ .
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، (بيروت : مكتبة المثني) .

• ابن حجر العسقلاني : شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد ، ت ٨٥٢ هـ .
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، (بيروت : دار الجيل) .

• ابن خلدون : أبو زيد ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ، ت ٨٠٨ هـ .
مقدمة ابن خلدون ، (بيروت : دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ م) .

• ابن خلكان : أبو العباس ، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ، ت ٦٨١ هـ . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، (بيروت : تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، ١٩٧٠ م) .

• الذهبي : الحافظ الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ، ت ٧٤٨ هـ . ذيول العبر في خبر من غبر ، (بيروت : تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م) .

• رضي الدين : محمد بن الحسن الاستراباذي ، ت ٦٨٦ هـ .
شرح كافية ابن الحاجب ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م) .

• الزركلي : خير الدين .
الأعلام ، الطبعة السادسة ، نوفمبر ١٩٨٤ م .

• السبكي : تاج الدين ، أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين .
طبقات الشافعية ، (بيروت : دار المعارف للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية) .

• السخاوي : محمد بن عبد الرحمن .
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، (مصر : ١٣٥٣ - ١٣٥٥ هـ) .

- سركيس : يوسف اليان سركيس .
معجم المطبوعات العربية والمعربة ، (مصر : ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م) .
- السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت ٩١١ هـ .
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، (القاهرة : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م) .
- الطنطاوي : الشيخ محمد الطنطاوي .
نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، (القاهرة : دار المعارف ، الطبعة الخامسة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م) .
- أبو الطيب اللغوي : عبد الواحد بن علي ، ت ٣٥١ هـ .
مراتب النحويين ، (القاهرة : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م) .
- ابن عبد ربه : أبو عمر ، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي .
العقد الفريد ، (القاهرة : شرح أحمد أمين وزميليه ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٥ هـ/١٩٥٦م) .
- ابن عقيل : بهاء الدين بن عقيل العقيلي ، ت ٧٦٩ هـ .
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (القاهرة : دار التراث ، الطبعة العشرون ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م) .
- الفضلي : عبد الهادي .
مراكز الدراسات النحوية ، (الأردن : مكتبة المنار ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م) .
- الفيروز آبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب ، ت ٨١٧ هـ .
البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، تحقيق محمد المصري ، (الكويت : جمعية إحياء التراث الإسلامي ، مركز المخطوطات والتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م) .
- القفطي : الوزير جمال الدين ، أبو الحسن ، على بن يوسف القفطي ، ت ٦٢٤ هـ .
أنباه الرواة على أنباه النحاة ، (القاهرة : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م) .
- كحالة : عمر رضا كحالة .
معجم المؤلفين ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، مكتبة المثنى) .
- المرادي : أبو علي ، بدر الدين حسن بن الشيخ الصالح قاسم بن عبد الله بن علي المعروف بابن أم قاسم ، ت ٧٤٩ هـ .
شرح ألفية ابن مالك ، (القاهرة : تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبع الثانية) .
- مكرم : د. عبد العال سالم مكرم .
المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، (بيروت : دار الشروق ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م) .
- ابن الناظم : أبو عبد الله ، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك ، ت ٦٨٦ هـ .
شرح ألفية ابن مالك ، (بيروت : تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل) .
- ابن هشام الأنصاري : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ، ت ٧٦١ هـ .
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (بيروت : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الخامسة ، ١٩٦٦ م) .
- اليافعي : أبو محمد ، عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان ، ت ٧٦٨ هـ ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، (بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م) .
- ياقوت الحموي : أبو عبد الله ، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي الملقب بشهاب الدين .
معجم الأدباء ، (بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م) .

مِن عُيونِ الشِّعرِ

قال امرؤ القيس في وصف الغيث :

دِيمَةٌ هَطْلاءُ فِيها وَطَـفٌ   طَبَقُ الأَرضِ تَحَرَّى وَتَدُرْ (١)
تُخرِجُ الوَدَّ إِذَا مَا أَشْحَذَتْ   وتُوارِيهِ إِذَا مَـا تَشْتَكِـرْ (٢)
وَتَرى الضَّبَّ خَفِيفاً ماهِراً   ثَانِيـاً بُرْثُنَـهُ ما يَنْعَفِـرْ (٣)
وتَرى الشَّجْرَاءَ في رَيِّقِهَـا   كَرُءُوسٍ قُطِّعَتْ فِيهَا الخُمُرْ (٤)
سَاعَةً ثُـمَّ انْتَحَاهَا وَابِـلٌ   سَاقِطُ الأَكْنَافِ وَاهٍ مُنْهَمِرْ (٥)
رَاحَ تَمْرِيهِ الصَّبَا ثُمَّ انْتَحَى   فِيهِ شُؤْبُوبُ جَنُوبٍ مُنْفَجِرْ (٦)
ثَجَّ حَتَّى ضَاقَ عَنْ آذِيِّهِ   عَرْضُ خَيْمٍ فَخُفَافٍ فَيُسُرْ (٧)
قَدْ غَدَا يَحْمِلُنِي في أَنْفِهِ   لَاحِقُ الأَيْطَلِ مَحْبُوكٌ مُمَرْ (٨)

---

(١) الديمة : المطر الدائم . والمطلاء : الغريزة . وطف : استرخاء . طبق الأرض : تعم الأرض وتطبقها . تحرى : تقصد . وتدر : تصب الماء .

(٢) تخرج الود : تبدي الوتد الذي تربط به أطناب البيوت ، وقال ابن دريد : الود : اسم جبل . اشحذت : كفت وأقلعت . وتواريه : تستره وتخفيه . تشتكر : تحتفل بالماء ويكثر فيها .

(٣) ماهر : حاذق بالسباحة . برثنه : مخلبه ، وينعفر : يلصق بالتراب .

(٤) الشجراء : جماعة الشجر الملتف . وريقها : أول استلالها بالمطر . الخمر ، جمع خمار : وهو ما يتخمر به الوجه ، أي يغطى به .

(٥) انتحاها : اعتمدها وقصدها . الوابل : المطر الشديد . الأكناف : النواحي واه : مسترخ . منهمر : سائل شديد الوقع .

(٦) راح : عاد بالعشى أواخر النهار . تمريه الصبا : تستخرج ريح الصبا ماءه الشؤبوب : مطر ريح الجنوب وهي التي تقابل الصبا . منفجر : سائل بغزارة .

(٧) ثج : صب . آذيه : موجه . عرض : سعة . خيم وخفاف ويسر : أسماء أماكن . ويروى : لج .

(٨) أنفه : أو نباته . لاحق . الأيطل : ضامر الخصر : يعني فرسه . محبوك : مدمج قوي . ممر : معتدل الخلق ، مفتول العضل .

من الكتب الواردة حديثاً لدار الجوف للعلوم

إعداد / قسم التزويد بالدار

استمرار لخطة الجوبة في الاهتمام بتزويد القراء الأعزاء بنبذة مختصرة عن بعض ما ورد للدار من كتب حديثة ، فإنه يسر قسم التزويد أن يستعرض عدداً من هذه الكتب :

● **المعاصرة في إطار الأصالة / أنور الجندي . جدة : دار الأصفهاني للطباعة ، ١٩٨٧ م . ١٤٤ ص .**

كما يذكر المؤلف في مقدمة كتابه ، من أنه ترددت كلمة الأصالة والمعاصرة على كل الألسنة ، دون أن يدري المتحدثون أنهم يسقطون في فخ كبير ، أعده لهم التغريبيون ودون أن تجتمع كلمتهم على تفسير واحد للمصطلحات . فما هي الأصالة وما هي المعاصرة ؟

ويشرح المؤلف المقصود بالأصالة والمقصود بالمعاصرة وكيف أن للمسلمين قاعدة أساسية هي جوهر الأصالة وتلك هي (ربانية الوجهة في بناء الإنسان والأسرة والجماعة والمجتمع والحضارة) .

وتلك هي قصة الحضارة المعاصرة والمجتمع الغربي اليوم بشهادة كبار كتابه . ويستطرد المؤلف بالقول بأن للمسلمين . شخصية متميزة لا يمكن القضاء عليها ، وكل هذه المحاولات لا تستطيع أن تفعل شيئا ؛ وهذه المؤامرات ليست جديدة وإن لبست أثوابا مختلفة ، فإن أمة لها منهج حياة رباني المصدر ، إنساني الوجهة ، وهو بذلك يختلف عن كل مناهج الأمم .

ويشتمل الكتاب على العديد من الأبواب منها على سبيل المثال : –

العودة إلى المنهج الإسلامي الرباني – عطاء الإسلام وتراث الغربة – أصالة الصحوة – العودة إلى المنابع لا التنوير – أضواء منهج الإمام الغزالي بعد تسعمائة سنة – احذروا بدائل الإسلام – نحن أساتذة الغرب ولن نكون تلاميذه – شبابنا المسلم في وجه الإعصار ... إلخ .

● لباب الإعراب / لمؤلفه تاج الدين محمد بن أحمد الأسفرايبي المتوفي سنة ٦٨٤ هـ ، دراسة وتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن . الرياض : دار الرفاعي للطباعة والنشر ١٩٨٤ . ٥٦٦ ص .

وهذا الكتاب ورد حديثا وهو من سلسلة المكتبة التراثية وهو من المختصرات المشهورة في علم النحو ، حاول صاحبه أن يجمع فيه خلاصة ما في مفصل الزمخشري وكافيّة ابن الحاجب . وأن يوشيه بما في أصول ابن السراج من آراء ومسائل نادرة وأن يبث فيه نكتا من أمالي ابن الشجري ، فكان موفقا في اختيار عنوانه – على حد قول محققه – وقد استعرض منهجه في الدراسة على النحو التالي : –

١ – اسم المصنف ونسبه وحياته وعصره ومصنفاته .

٢ – قيمة الكتاب العلمية ومكانته ومنزلته لدى العلماء مع ذكر شروحه ومصادره التي اعتمد عليها المؤلف .

٣ – المنهج الفني والذي من خلاله قام المحقق بعرض أقسام الكتاب عرضا سريعا بيّن فيه طريق المؤلف في ترتيب الأبواب والمباحث النحوية وأسلوبه في الربط بينها ، ثم التحدث عن الأسلوب اللغوي لدى المؤلف .

٤ – المنهج العلمي وقد تناول فيه المحقق بالدرس عدة مباحث كالمصطلح ، والاستشهاد والتعليل ، وعرض الآراء ومناقشتها ، كما بحث لهجات القبائل وموقف المؤلف من الخلاف النحوي .

٥ – منهج المحقق اعتمد على مقابلة النسخ الأربع الموجودة من المخطوط كما قام بتحقيق الآيات القرآنية والأحاديث والأمثال وكذلك قام بنسبة الأشعار إلى قائليها وإكمال الناقص منها ، كما استعرض تراجم للأعلام الذين ورد ذكرهم بالكتاب ووثق ما نسبه المؤلف من آراء لهؤلاء الأعلام .

● دور المذياع في تغيير العادات والقيم في المجتمع السعودي : مع دراسة ميدانية في قرية خليص / تأيف بدر أحمد كريم ، مراجعة إبراهيم فتح الله . الناشر نفس المؤلف .

إن عالَم اليوم وفقا لما أورده المؤلف في مقدمته هو بحق عالم الاتصالات . وتأسيسا على هذه المقولة ، فإن هذا العالم على تباعد قاراته ، واختلاف مساحاتها ، وتنوع تضاريسها وتباين مجتمعاتها من حيث النظرة إلى العادات والقيم ، وأشكال السلوك المتعددة أصبح « قرية واحدة » وفقا لما قاله مارشال ماكلوهان عالم الاجتماع الكندي الشهير لقد وضع المؤلف مادة كتابه ضمن ستة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : وفيه يستعرض نشأة الاتصال قديما وحديثا ، ومفهومه ودوره في المجتمعات النامية .

الفصل الثاني : ويتحدث فيه عن أثر التغيير الاجتماعي على العادات والقيم مثل مفهوم التغير الاجتماعي وعوامله ، والتغير المادي واللامادي في المجتمع وكذلك التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع السعودي ، وكذلك القيم الإسلامية ودورها في أحداث التغيير الاجتماعي .

الفصل الثالث : يذكر المؤلف دور الإذاعة في التغيير الاجتماعي ووظيفة الإذاعة الاجتماعية ، كما يستعرض لنشأة الإذاعة السعودية .

الفصل الرابع : يشتمل على التغييرات الأساسية المؤثرة على النظام الإذاعي في المجتمع السعودي ، وتطور نظام الحكم والإدارة ، وأهمية الدين الإسلامي كنظام اجتماعي متكامل ، ثم السياسة الإعلامية للمملكة وموقعها بين النظم العالمية .

الفصل الخامس والسادس : خصصهما المؤلف للمنهج وأدوات البحث والدراسة الميدانية التي قام بها في قرية خليص .

● الإثبات في الدعوى الجنائية بالقرآن وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير .
إعداد علي بن مد الله الرويشد ، إشراف الدكتور محمد بن عبد الله عرفه – الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ١٩٩٢/ ٤١٩ ص .

يذكر الباحث في مقدمته أن الشرع الإسلامي قد أرسى قواعد الحق والعدل وبيّن للناس كيف يحتكمون إلى شرع الله . وجعل القضاء من أعظم الولايات والأمانات التي يناط بالإنسان حملها كما بيّن الشرع الإسلامي الوسائل الكفيلة بإثبات حقوق الناس أمام القضاء وعند نشوء التنازع بشأنها فتبوأت وسائل الإثبات مكانة عالية لدى فقهاء المسلمين اهتماما منهم رحمهم الله بإقامة العدل والقسط في القضاء وتقديرا منهم للحقوق ووجوب حمايتها ورعايتها ....

وقد قسم الباحث دراسته إلى ستة فصول الفصل التمهيدي : وفيه مبحثان الأول للتعريف بالبحث وموضوعه وأهميته وأهدافه والصعوبات المتوقعة ، والثاني ويلقي فيه لمحة سريعة عن أدلة الإثبات الأخرى كالإقرار والشهادة واليمين والنكول وعلم القاضي والكتابة والقسامة والقرائن .

الفصل الأول : وهو في تعريف القرنية وشروطها وأنواعها .

الفصل الثاني : وعنوانه حجية القرآن في الإثبات في الشريعة الإسلامية .

الفصل الثالث : عن ما يقضي فيه القرآن .

الفصل الرابع : يتحدث عن بعض القرائن المستحدثة وحكم الشريعة الإسلامية في حجيتها في الإثبات الجنائي .

الفصل الخامس : ويفرده الباحث لموضوع سلطة القاضي .

الفصل السادس : وقد خصصه للجانب التطبيقي للعمل بالقرآن في المملكة بتحليل عشرة نماذج لقضايا تمَّ الحكم فيها بناء على القرآن .

● أصداء الموقف السعودي خلال أحداث وزارة الإعلام ، وكالة الأنباء السعودية .
الرياض : وزارة الإعلام ، ١٩٩١ ، ٦٥٥ ص .

إن هذا المرجع الهام الذي شارك فيه قسم البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء السعودية مع قسم التصوير الفوتوغرافي بالوكالة بالتعاون مع

اللجنة العليا للإعلام الحربي ، ليعتبر بحق سجلاً لحدث جلل نزل بالأمة العربية ، حدث لم يسبق له مثيل في تاريخ العرب الحديث ، ألا وهو اجتياح العراق لدولة الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ م . وقد قدّم معالي الأستاذ على الشاعر وزير الإعلام لهذا السجل بكلمة أبان فيها أن هذا السجل الوثائقي المتكامل قد اقتصر على النقاط الرئيسية والبارزة في تطورات الأحداث وعلى الوثائق الهامة وبخاصة الكلمات والأحاديث التي أدلى بها خادم الحرمين الشريفين ، يحفظه الله – في كشف الأسرار وإيضاح الحقائق ، ورسم صورة صادقة لما جرى ، وما كان يجري ، من ظاهر الأمور وخافيها .

ويأتي بعد المقدمة تمهيد لمقدمات الأحداث بين الكويت والعراق والحرب العراقية الإيرانية ، ثم مؤتمر الأمن القومي العربي والافتراءات العراقية ، والدور السعودي .

ويقع الكتاب المزود بالعديد من الصور والبيانات ، والبيانات العسكرية في ثمانية أبواب هي على التوالي : –

الباب الأول : عن القوات العراقية ودخولها قلب العاصمة الكويتية وبيانات هيئة كبار العلماء ومجلس القضاء الأعلى ورسائل وبرقيات وأصداء هذا الحدث الخطير من كل أنحاء العالم ، وردود فعل جميع الجاليات الموجودة في المملكة .

الباب الثاني : عن الأصداء العربية والإسلامية والعالمية مع نماذج لما نشر وأذيع وتم بحثه بخصوص الغزو العراقي كذلك قرارات مجلس الأمن المتتالية .

الباب الثالث : وقد تم تخصيصه لجهود المملكة في هذا المجال تحت عنوان « الرياض ملتقى العالم » .

الباب الرابع : أصداء من كل مكان ، من الاتحاد السوفيتي والهند والجزائر والمغـرب وسنغافورة ، وأحاديث خادم الحرمين الشريفين لوكالة الأنباء السعودية .

الباب الخامس : شمل هذا الباب أيضا لأصداء من أماكن مختلفة من العالم ولقاءات فكرية بين صاحب السمو الملكي وزير الداخلية ورجال الفكر ، وبيان صحفي حول زيارة الرئيس الأمريكي بوش ، والإنذار النهائي للنظام العراقي .

الباب السادس : وتضمن كلمة خادم الحرمين الشريفين الموجهة إلى المؤتمر العام لجمعية الإرشاد الإسلامية بأندونيسيا ، وكذلك القمة الخليجية الحادية عشرة بالدوحة ، وإعلان الدوحة .

الباب السابع والثامن : تضمنا البيانات العسكرية المتتالية الصادرة عن القيادة المشتركة وكذلك مهرجان الجهاد الذي أقيم في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض . وكذلك البيان العسكري الخاص بتحرير الكويت وانتصار الحق والكلمتان المتبادلتان بين خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهد الكويت .